

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية
صنع القرار السياسي الفلسطيني
(1993-2006)

إعداد
فراس عبد الله أحمد صليح

إشراف
د. رائد نعييرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط
والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

2009م

الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية
صنع القرار السياسي الفلسطيني
(1993-2006)

إعداد
فراس عبد الله أحمد صليح

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/9/16م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. د. رائد نعييرات / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً

.....

3. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى والديَّ

وإخواني

وزوجتي وابني

وإلى كل أصدقائي الذين يتمنون لي المزيد من التقدم

الشكر والتقدير

الحمد والشكر كله لله على إتمام هذه الدراسة، كما أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور والمربي الفاضل رائد نعيرات الذي أشرف على هذه الرسالة، ولم يبخل علي في أي نصيح أو إرشاد، وتوجيهي نحو العمل الصحيح على مدار فترة إعداد البحث. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ جمال حمد الذي دقق هذا البحث وقومه لغويا، وإلى كل من ساهم في مساعدتي على إتمام هذه الدراسة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني (1993-2006)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ي
الملخص	ك
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أسئلة الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7
منهج البحث	8
حدود الدراسة	8
أدوات الدراسة	8
الدراسات السابقة	8
فصول الدراسة	18
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	20
تعريف الرأي العام	21
تطور الرأي العام	23
أنواع الرأي العام	25
التصنيف تبعا للمعيار المكاني	25
تقسيم الرأي العام وفقا للمعيار الزمني	26
التقسيم حسب قوة التأثير	27

الموضوع	الصفحة
التقسيم حسب أنواع الرأي	28
التقسيم الكمي للرأي العام	29
تقسيم الرأي العام حسب التواجد	29
التقسيم حسب درجة الظهور	30
تقسيم الرأي العام حسب حركته	30
خصائص الرأي العام	31
آليات تكوين الرأي العام	34
العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام	36
قياس الرأي العام	40
طرائق قياس الرأي العام	43
الفصل الثالث: الرأي العام الفلسطيني خصائصه ومركباته	45
العوامل المؤثرة في تحديد توجهات الرأي العام الفلسطيني	46
الثقافة السياسية	46
الأحزاب السياسية	50
وسائل الإعلام	52
الرأي العام الفلسطيني خصائصه ومركباته	53
خصائص الرأي العام	55
فاعلية الرأي العام وقوة تأثيره	57
الرأي العام الفلسطيني وعملية السلام	61
الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والثانية	68
الفصل الرابع الرأي العام وأثره على صناع القرار السياسي الفلسطيني	70
مقدمة	71
وظائف الرأي العام	72
الرأي العام ودوره في الحياة السياسية	72
دور الرأي العام في الرقابة الاجتماعية	73
آليات تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي	76
النشاط التقليدي للمواطن	76
التصويت (الانتخاب)	76

الموضوع	الصفحة
الانتخابات في فلسطين	78
التأثير على صناع القرار من خلال وسائل الإعلام	87
التأثير على صناع القرار من خلال بعض المؤسسات الحقوقية ومؤسسات العمل المدني والنقابات	88
التأثير على صناع القرار من خلال الاحتجاجات بأشكالها المختلفة	89
عوامل القوة التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني	90
عوامل الضعف التي تسهم في التقليل من دور الرأي العام في الحياة السياسية وفي التأثير على صناع القرار	96
الظروف السياسية الملائمة لعمل الرأي العام بفاعلية واقتدار	100
مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي	101
الفصل الخامس: الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي	109
النخبة السياسية	110
نضوج الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي	116
صناع القرار السياسي الفلسطيني وتوجهات الرأي العام	119
الرأي العام الفلسطيني وأثره على توجهات صناع القرار السياسي فيما يخص القضايا المركزية للشعب الفلسطيني	123
تقييم صناع القرار السياسي الفلسطيني لأداء الرأي العام في عملية صنع السياسات العامة للسلطة	129
النتائج والتوصيات	135
قائمة المصادر والمراجع	138
الملاحق	145
Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	تقسيمات وأنواع الرأي العام	31

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	آلية تكون الرأي العام عند علماء الإدارة	36

الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع

القرار السياسي الفلسطيني

(1993-2006)

إعداد

فراس عبد الله أحمد صليح

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

يعتبر الرأي العام من الأمور الجوهرية والأساسية في عملية الحراك السياسي لأي نظام من الأنظمة، فالرأي العام يتفاعل بشكل تبادلي مع صناع القرار السياسي، يؤثر ويتأثر. ولكن عملية التأثير والتأثر هذه ليست عملية ثابتة ومتشابهة في مختلف الأنظمة السياسية، فهناك بعض الدول والأنظمة السياسية التي تعطي الرأي العام مساحة واسعة من الحركة والحرية، وتمكنه من التأثير بقوة وفاعلية في النظام السياسي وتراكيبه المختلفة. وهناك أنظمة سياسية ودول أخرى تعمل على تضيق مساحة العمل والحركة والتفاعل للرأي العام، إذ تعمل على حرمانه من حقه في المشاركة السياسية، والتأثير على النظام الحاكم، وإيصال توجهاته وتطلعاته لصناع القرار. وبين هذا وذاك، تتدرج الأنظمة السياسية للدول في طريقة التعامل مع الرأي العام.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتبحث في تلك العلاقة التبادلية بين الرأي العام وصناع القرار السياسي في فلسطين، بهدف التوصل إلى تصور واضح لطبيعة تلك العلاقة، وللمدى الذي يؤثر به الرأي العام الفلسطيني على صناع القرار السياسي، وإيضاح دور صناع القرار السياسي الفلسطيني في تحديد توجهات الرأي العام الفلسطيني، ومدى الاستجابة له. وفي سبيل الوصول لذلك، عمل الباحث على دراسة وتحليل الرأي العام الفلسطيني من جوانب مختلفة.

وبناء على ما تقدم ذكره، جاءت فرضية الدراسة الأساسية مفترضة أن الرأي العام الفلسطيني تصنعه القيادة السياسية الفلسطينية الموجودة في مواقع صنع القرار، سواء للأحزاب

أو السلطة الرسمية، وهي التي تتحكم في شكله وتحديد توجهاته. وتفرعت من هذه الفرضية الأساسية، فرضية فرعية أخرى، وهي أن الرأي العام الفلسطيني يعتبر بغالبية رأيا عاما منقادا، بحيث يسهل توجيهه، والتحكم به وفق توجهات بعض الفئات النخبوية الموجودة في الواقع السياسي الفلسطيني.

ولبيان مدى صحة تلك الفرضيات، اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل مركبات الدراسة المختلفة. فقام الباحث بعملية وصف وتحليل لمجموعة من الأحداث البارزة والجوهرية التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها البحث، ولها علاقة وثيقة وتأثير كبير على موضوع البحث.

وقد تناولت هذه الدراسة الرأي العام الفلسطيني وأثره على توجهات صناع القرار السياسي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 1993م إلى العام 2006م. حيث جاء التركيز على هذه الحقبة الزمنية لما تحمله من تغيرات جوهرية في الحياة السياسية الفلسطينية، ولعل أبرز تلك الأحداث: الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو، والانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والثانية، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

أما الحدود المكانية للدراسة، فقد اقتصرَت الدراسة على دراسة وتحليل موضوع الدراسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

لقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول هيكليّة البحث، بما تتضمنه من مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، ومنهجيتها، وحدودها المكانية والزمانية، وأدواتها، وكذلك استعراض للدراسات السابقة، المتعلقة في موضوع الدراسة.

الفصل الثاني جاء ليبين الإطار النظري للبحث، فاستعرض الباحث التعريفات المختلفة للرأي العام، كما وتناول تقسيماته وأنواعه المختلفة، هذا بالإضافة لاستعراض خصائص الرأي العام وآليات تكوينه والعوامل المؤثرة به.

الفصل الثالث تناول خصائص ومركبات الرأي العام الفلسطيني والعوامل المؤثرة به، والتي كان من أبرزها: الثقافة السياسية، والأحزاب والتنظيمات السياسية، ووسائل الإعلام الفلسطينية.

في الفصل الرابع من الدراسة عمل الباحث على توضيح أثر الرأي العام الفلسطيني على توجهات صناع القرار السياسي، وبين الباحث من خلال ذلك أبرز الطرائق والأساليب التي يستخدمها الرأي العام للتأثير على توجهات صناع القرار السياسي، كما وبين كفاءة الرأي العام الفلسطيني في استخدام تلك الوسائل والأساليب للتأثير على توجهات صناع القرار السياسي. كما بين الباحث نقاط القوة ونقاط الضعف التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني، والتي تساهم بشكل كبير في تحديد قوة تأثير الرأي العام على توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني.

في الجزء الأخير من الدراسة قام الباحث باستعراض تعريف النخبة بشكل عام والنخبة السياسية بشكل خاص، كما قام الباحث بدراسة وتحليل نظرة صناع القرار السياسي الفلسطيني للرأي العام وتقييمها له، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المقابلات التي أجراها الباحث مع عينة من صناع القرار السياسي الفلسطيني.

من كل ما سبق ذكره، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والإجابات لفرضيات الدراسة، فقد تبين أن الرأي العام الفلسطيني يعتبر في غالبه رأياً علماً منقاداً، تحركه وتؤثر به مراكز القوى والتأثير المختلفة الموجودة في النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن تأثير الرأي العام الفلسطيني على توجهات صناع القرار السياسي يعتبر ضعيفاً وهزئياً ومحدوداً. ولكن وعلى الرغم من ذلك يرى الباحث أن الرأي العام الفلسطيني يمتلك من عناصر القوة، ما يؤهله مستقبلاً للقيام بدور حيوي وفعال في الحياة السياسية. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من تضافر الجهود والعمل الدؤوب وعلى مختلف المستويات لتطوير وتفعيل دور الرأي العام في الحياة السياسية، فلا بد من العمل على توعية الرأي العام الفلسطيني لما يحيط به من متغيرات، وزيادة إشراكه في مؤسسات العمل المدني، ورفع مستوى ثقته في القدرة على التغيير، والاستمرار في تطوير المناهج الدراسية الفلسطينية، لتكون دافعة حقيقية نحو تحسين وتطوير الوعي المجتمعي والسياسي باتجاه أكثر ديمقراطية وشفافية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

المقدمة

نتيجة للتغيرات الكبيرة التي شهدتها النظم السياسية في مختلف أرجاء المعمورة، وبالذات فيما يخص التغيرات باتجاه العملية الديمقراطية، ازداد الاهتمام بدراسة الرأي العام بكافة مركباته ومكوناته، خاصة من حيث قدرته على التأثير في عملية صنع القرار السياسي في الدولة. فقد أصبح للرأي العام قوة وقدرة متزايدتان على التأثير في مجريات الحياة السياسية للدول، إذ أصبح الرأي العام مدار التركيز والاهتمام، ومحور العملية السياسية. ومن أجل ذلك، انصب جل اهتمام السياسيين وقادة الأحزاب على دراسة اتجاهات الرأي العام وتحليله، وذلك بهدف الحصول على ثقته وتأييده، والتمتع بتلك الشرعية الهامة والأساسية التي يمنحها الرأي العام لأي نظام سياسي، للوصول في النهاية إلى مبتغاهم، وهو السلطة والحكم بكافة مركباتهما والمحافظة عليهما قدر الإمكان.

ويعتبر الرأي العام ظاهرة طبيعية عرفتها المجتمعات البشرية في مختلف العصور، ووصفها وتحدث عنها الكتاب والمفكرون منذ أزمنة بعيدة. إلا أن الدراسات النقدية والمتخصصة في مجال الرأي العام، لم تبدأ إلا في وقت متأخر مع كتابات (جيمس برايس) James Bryce في الكومنولث الأمريكي الصادر في العام (1881م)، وكذلك في كتاب (فكرة الرأي العام وطبيعته) لـ (كارل فون جيرنر دورف) Carl von Gersdorp، وأيضا في كتاب (السلطة والرأي العام) الذي ألفه: (لويس جورج كورنوبل) Cornupall. وغير ذلك من المؤلفات الرائدة في هذا المجال¹.

وقد نال الرأي العام القسط الأكبر من الاهتمام من الكتاب والمفكرين السياسيين ورجال الدولة، فقد تم اعتبار الأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط السياسي فرعاً من

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 2004م، ص: 21.

ثمانية فروع لعلم السياسة، وذلك من قبل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية. كما وتم اعتبار الرأي العام موضوعاً من مواضيع علم السياسية، في مؤتمر عقد في باريس عام 1948م تحت إشراف (اليونسكو)¹.

وقد زاد الاهتمام بالرأي العام في العصر الحديث وتطور كثيراً، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات². فبعد أن كانت الأخبار السياسية، وحيثيات النشاطات السياسية للدولة، تحتاج إلى فترات زمنية ليست بالبسيطة، لتصل إلى كافة أرجاء الدولة، هذا إن وصلت أصلاً. إذ كانت هناك صعوبات فنية وتقنية كبيرة تمنع وتحد من مدى مشاركة المواطنين في العملية السياسية، ونقل من أثرهم وتأثيرهم في عملية صناعة القرار السياسي للدولة. إلا أن الثورة التكنولوجية الثالثة ممثلة بالشبكة الالكترونية، والجوالات، وأجهزة التلفاز والمذياع، والعديد من الأجهزة والتقنيات التي انتشرت بين عامة الناس، عملت على تمكين المواطنين العاديين من متابعة التغيرات الحاصلة، ليس فقط في دولهم بل في العالم أجمع. ودفع هذا التطور أيضاً باتجاه اطلاع الشعوب على الثقافات وأنظمة الحكم المختلفة المتبعة في العالم وتعرفها إليها، الأمر الذي جعل شعوب تلك الدول التي تعيش تحت سلطة الأنظمة الشمولية والاستبدادية تعمل على التحرر والانعتاق من هذه الأنظمة، والاتجاه نحو أنظمة أكثر ديمقراطية، تمنح الفرد حرية أكبر ومشاركة سياسية فاعلة، وتعطي الرأي العام الذي يعكس تطلعات المواطنين وتوجهاتهم الأهمية الكبرى في عملية الحراك السياسي.

ومن هنا فقد ازداد اهتمام الأنظمة السياسية المختلفة بالرأي العام مختارة أم مكرهة، وذلك من أجل نيل ثقته وتجنب ثورته. فعملت العديد من الأنظمة السياسية على كسب ثقة الرأي العام وتأيينه، من خلال التأثير عليه والعمل على توجيهه بطرائق ووسائل شتى، ليسير وفق رغباتها ومصالحها. وظهر ذلك حتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية في العالم. ومن ناحية أخرى اجتهد الرأي العام ليكون صاحب المبادرة والقادر على توجيه بوصلة النظام السياسي وفق

¹ فهمي، مصطفى: الأصول العامة لعلم السياسة. بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع. 1969م، ص: 20 - 58.

² حجاب، محمد، أساسيات الرأي العام، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص: 30.

مصالحه وتطلعاته، وليكون أكثر قدرة وتأثيراً في صناعة القرار السياسي. ومن هنا ظهرت جدلية تبحث فيمن هو صاحب التأثير الأكبر على الآخر، فهل الرأي العام هو المحدد لتوجهات صناع القرار السياسي، أم أن صناع القرار السياسي هم الذين يوجهون الرأي العام؟

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليدرس طبيعة العلاقة بين الرأي العام في فلسطين وعملية صناعة القرار السياسي فيها، ولنتبين ومن خلال التحليل الموضوعي، الدور الذي يقوم به الرأي العام الفلسطيني في مجريات الحياة السياسية الفلسطينية، والتي تعج بالأحداث والمتغيرات المتسارعة. ولنتبين كذلك مسيرة الرأي العام الفلسطيني خلال فترة زمنية محددة، والتعرف إلى طبيعة توجهاته وميوله. ولنستوضح كذلك إن كان المجتمع الفلسطيني يسير باتجاه بناء رأي عام قوي وفاعل، له دوره وحضوره في عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني.

وقد انصب تركيز هذا البحث في دراسة الرأي العام الفلسطيني على الفترة الزمنية الممتدة من العام 1993م إلى العام 2006م. وجاء التركيز على هذه الحقبة الزمنية لما تحمله من أهمية بالغة في مسيرة الشعب الفلسطيني. فقد شهدت هذه الحقبة الزمنية تغيرات جوهرية في الحياة السياسية الفلسطينية، تم خلالها توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، الذي مهد لإنشاء أول كيان سياسي فلسطيني رسمي على جزء من الأراضي الفلسطينية، من خلال إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك تخلل هذه الحقبة الزمنية أيضاً إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى للفلسطينيين في العام 1996م، والتي أعطت بوادر جيدة لدور أكثر فاعلية للرأي العام الفلسطيني في اختيار ممثليه السياسيين وتحديد توجهاتهم. إلا أن الحدث الأبرز خلال هذه الحقبة الزمنية كان إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية في الأعوام 2005م، 2006م على التوالي، وذلك لما لهذه الانتخابات من أهمية بالغة في بناء العملية الديمقراطية وترسيخها في فلسطين¹. وكذلك فقد اندلعت خلال هذه الحقبة الزمنية انتفاضة الأقصى، وما انبثق عنها من نتائج وإفرازات تركت آثارها على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى استشهاد

1 نعيرات، رائد، الانتخابات الفلسطينية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني، مجلة دراسات شرق أوسطية، ربيع 2006.

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واختفائه عن الحياة السياسية الفلسطينية، وما تركه من أثر بالغ على كافة جوانب العملية السياسية الفلسطينية. بالإضافة إلى العديد من الأحداث والتغيرات التي تزدهم بها هذه المرحلة التاريخية الهامة من حياة الشعب الفلسطيني.

مشكلة الدراسة

لقد شهد المجتمع الفلسطيني منذ العام 1993م تغيرات كبيرة وجوهرية على كافة الصعد لا سيما السياسية منها، فقد أصبح للشعب الفلسطيني الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلطة وطنية تحكمه وتدير شؤونهم وفق المحددات التي وضحتها الاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي العام 1996م أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى في الأراضي الفلسطينية، وأصبح بذلك للفلسطينيين الموجودين في الضفة والقطاع ممثلون شرعيون منتخبون. وأصبح بذلك من الضرورة بمكان دراسة تلك العلاقة التي تربط بين المواطن والرأي العام وتوجهات صناع القرار، وذلك للتعرف إلى مدى التأثير والتأثر لكل متغير بالآخر. كما أن طبيعة هذه العلاقة تساعدنا في فهم الواقع السياسي الفلسطيني، وتعطينا بعض الإشارات التي تبين مدى تغلغل الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في مركبات وعناصر أساسية في الحياة السياسية الفلسطينية هما الرأي العام وتوجهات صناع القرار. فالقرار السياسي هو المبتغى والهدف النهائي لأي عملية سياسية، فكل الحراك السياسي الطبيعي وغير الطبيعي يتم بهدف الوصول إلى امتلاك القدرة على إصدار القرار السياسي. والذي يمتلك القدرة والقوة على إصدار القرار، هو تلك الجهات التي تتسلم زمام السلطة في أي دولة من الدول سواء كانت سلطة ديمقراطية أو غير ذلك. ولضبط توجهات صناع القرار السياسي وجعلها متماشية مع الصالح العام للشعوب، لا بد من دور فاعل للرأي العام في ذلك بإتباع العديد من الوسائل والسبل. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى لإعطاء صورة واضحة المعالم عن طبيعة الرأي

العام الفلسطيني، والدور الذي يقوم به في تحديد توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني وتوجيهه.

كما وتتبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من كون الدراسات التي تبحث بشكل مخصص ومفصل في طبيعة الرأي العام الفلسطيني وأثره على عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني دراسات قليلة، إذ يأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة إضافة مفيدة تساهم في فهم أعمق للواقع السياسي الفلسطيني.

أهداف الدراسة

تهدف هذا الدراسة بشكل أساسي إلى:

- 1- إلقاء نظرة ثاقبة على مركبات تكوين الرأي العام الفلسطيني وخصائصه وآلياته.
- 2- العمل على تحليل التطورات التي طرأت على الرأي العام الفلسطيني خلال مرحلة الدراسة.
- 3- الوصول إلى فهم الدور الذي يؤديه الرأي العام الفلسطيني في رسم توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني وتحديداتها.
- 4- توضيح مدى تأثير وتأثر كل من الرأي العام الفلسطيني و صناع القرار في الآخر.
- 5- تبيان الخصائص المميزة للرأي العام الفلسطيني، والعوامل المختلفة المؤثرة عليه.

أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس: ما هو المدى الذي يؤثر به الرأي العام الفلسطيني في تحديد توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني، وصناعة السياسة العامة الفلسطينية؟

كما وتهدف إلى الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية

- 1- ما المقصود بالرأي العام وما هي خصائصه وأنواعه وآليات تكوينه؟
- 2- ما هي معالم العلاقة التي تربط بين الرأي العام وصناع القرار؟
- 3- ما هي الوسائل والأساليب التي يستخدمها الرأي العام للتأثير على صناع القرار؟
- 4- ما هي خصائص الرأي العام الفلسطيني؟
- 5- ما هي العوامل المؤثرة في الرأي العام الفلسطيني؟
- 6- كيف يتكون الرأي العام الفلسطيني وما هي العوامل المؤثرة به؟
- 7- كيف يمكن زيادة فعالية الرأي العام؟
- 8- هل يسير الرأي العام الفلسطيني باتجاه القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في الحياة السياسية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في فرضية أساسية هي: إن الرأي العام الفلسطيني تصنعه القيادة السياسية الفلسطينية الموجودة في مواقع صنع القرار سواء للأحزاب أو السلطة الرسمية، وهي التي تتحكم في شكله وتحديد توجهاته.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضية أخرى مفادها: إن الرأي العام الفلسطيني يعتبر بغالبية رأياً عاماً منقاداً، بحيث يسهل توجيهه والتحكم به وفق توجهات بعض الفئات النخبوية الموجودة في الواقع السياسي الفلسطيني ورغباتهم.

منهجية الدراسة

لقد قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي لهذا البحث، إذ تعد البحوث الوصفية التحليلية أكثر طرائق البحث شيوعاً، وهي الأكثر ملاءمةً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، حيث يصعب إخضاع بعض هذه الظواهر للتجريب والاختبار. كما يعتمد هذا المنهج على إعطاء وصف دقيق وتفصيلي للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم يعتمد هذا المنهج على إعطاء تحليل دقيق وموضوعي للظاهرة محل الدراسة، مركّزاً بذلك على البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتصنيفها بمصداقية والمتعلقة بموضوع البحث.

حدود الدراسة

يدرس هذا البحث أثر الرأي العام الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م على تحديد توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني، خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 1993م إلى العام 2006م.

أدوات الدراسة

- مقابلات يجريها الباحث بخصوص موضوع البحث.
- تحليل بعض الاستبانات والاستطلاعات.

الدراسات السابقة

دراسة جمال مجاهد بعنوان "الرأي العام وقياسه الأسس النظرية والمنهجية"

لقد احتوت هذه الدراسة على جانبين: الجانب الأول جانب نظري مفاهيمي، تطرق فيه الباحث إلى تعريف الرأي العام وتطوره، وخصائصه وآليات تكوينه والعوامل المؤثرة به، كما وتطرق الباحث إلى عملية قياس الرأي العام، ووضح كذلك الطرائق المختلفة المتبعة في قياس الرأي العام والمشكلات التي تواجهها. كذلك فقد عرج الباحث على عملية صناعة القرار السياسي وأبعادها المختلفة، والعوامل المؤثرة بها، ودور القوى الاجتماعية والسياسية في تشكيل

الرأي العام وصناعة القرار السياسي.

وفي الجزء الآخر من هذه الدراسة تناول الباحث حالة عملية، وهي الحالة المصرية، ودرس من خلالها العلاقة بين الرأي العام وعملية صناعة القرار السياسي في مصر بكافة جوانبها. وقد خلص الباحث إلى أن الرأي العام المصري وعلى الرغم من وجوده إلا أنه عديم الفاعلية، ويرجع ذلك لعدة أسباب، لعل أبرزها طبيعة النظام السياسي الموجود هناك، والذي يعمل على تقييد الحريات العامة. وكذلك تضيق هامش الديمقراطية من خلال القوانين المطبقة هناك.

كذلك يبين الباحث أن دور الرأي العام المصري في عملية صناعة القرار على المستويين الداخلي والخارجي قد اختفى، ويستدل الباحث على ذلك باستمرار العمل بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، واستمرار التطبيع مع إسرائيل رغم المعارضة الجماهيرية الواسعة لذلك، والعديد غير ذلك من المؤشرات والأدلة.

كما توصل الباحث إلى أن عملية صناعة القرار في مصر تتصف بالمركزية الشديدة، فالقرار النهائي بمختلف المواضيع بيد رئيس الدولة، إذ يصل الرئيس إلى قراراته من خلال مجموعة من التقارير الواردة له من عدة جهات سيادية، وباستشارة مجموعة قليلة من المقربين.

دراسة رسل دالتون بعنوان "دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا"

تناولت هذه الدراسة بداية تحليل معمق للدور الذي يقوم به الجمهور في السياسة، كما ووضحت المقصود بالمواطن المثالي والمواطن غير المثالي وأثر ذلك على ترسيخ الديمقراطية وتثقيتها. وفي هذا السياق أيضا بين الباحث طبيعة النشاط التقليدي للمواطن وأشكال مشاركته في العملية السياسية.

كما وتطرق الباحث إلى توضيح مجموعة من العناصر المؤثرة على الاتجاهات السياسية العامة في أي دولة من الدول وتحليلها، وهذه العناصر هي: القيم المتغيرة، والتوجهات العقائدية،

والأحزاب السياسية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث في هذه الدراسة عمل على تحليل العناصر المختلفة سابقة الذكر، من خلال النظر إليها وإسقاطها على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا. وقد تناول التوجهات المختلفة للرأي العام في هذه الديمقراطيات الغربية تجاه العديد من القضايا.

وأخيرا فقد تطرق الباحث إلى مستقبل الديمقراطيات الغربية، وبين الباحث أن الديمقراطيات الغربية تعاني من أزمة المحكومية والتي تشير إلى تفوق توقعات الجمهور على القرارات الحالية للعديد من الحكومات الديمقراطية.

دراسة أحمد بدر بعنوان: "الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة"

لقد تضمنت هذه الدراسة عرضا وافيا وتفصيلا للرأي العام من الناحية النظرية والمفاهيمية. فقد عرض الباحث بداية العديد من التعريفات للرأي العام ومن زوايا مختلفة. ثم انتقل الباحث لعرض العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالرأي العام، ومنها زيادة عدد السكان والنمو وانتشار التعليم، وتطور وسائل الاتصال والتغيرات الاقتصادية الكبيرة، والاعتراف بدور الرأي العام في المجالات السياسية والاجتماعية، وزيادة ارتباط الرأي العام بالسياسة العامة.

كما تطرق الباحث بعد ذلك إلى التطور التاريخي لظاهرة الرأي العام عبر العصور المختلفة، وبين الباحث أن القرن العشرين شهد تطورا كبيرا من حيث الاهتمام بالرأي العام ودراسته، وذلك لما شهدته هذه الحقبة الزمنية من تغيرات كبيرة على كافة الأصعدة. وبعد ذلك قام الباحث بعرض تعريفات مختلفة للرأي العام وخصائصه وأنواعه وتقسيماته وآليات تكوين الرأي العام، وكذلك وظيفة الرأي العام في النظام السياسي.

كما تناول الباحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين الحكومة والرأي العام، وبين أن هذه العلاقة هي تبادلية وذات شقين، فالرأي العام يؤثر على الحكومة، وكذلك فإن الحكومة تؤثر على الرأي العام. والرأي العام يؤثر على الحكومة بصورة مباشرة من خلال الانتخابات والاستفتاءات الحرة وقياسات الرأي العام، ويؤثر بشكل غير مباشر من خلال جماعات الضغط والصحافة

وأجهزة الإعلام خاصة إذا لم تكن تسيطر عليها الدولة.

وأخيرا فقد تطرق الباحث لموضوع كفاءة الرأي العام ودوره في السياسية العامة، والعوامل التي تعمل على تقويض فعالية الرأي العام في النظام الديمقراطي، والتي منها معلومات الشخص العادي وفاعليته في العملية الديمقراطية، ويرى الباحث هنا أن معلومات الشخص العادي ليست بالضرورة متأتية من التعليم الرسمي، فقد يكون أحد الأشخاص غير المتعلمين لديه انفتاح ووعي سياسي أكبر من الكثير من المتعلمين.

دراسة (شيماء ذو الفقار زغيب) بعنوان: "نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام"

تتناول هذه الدراسة الرأي العام من جوانبه المعرفي والنفسي، حيث تطرقت الباحثة بإسهاب إلى منظور الاستجابة المعرفية في تشكيل الاتجاهات، وإلى النظريات التي تحلل وتوضح كيفية تشكل الرأي العام. إذ تناولت ثلاثة نماذج هي: منظور الاستجابة المعرفية في تشكيل الاتجاهات، ونموذج التلقي-القبول، ونموذج احتمالية إعمال العقل. وتناولت هذه النماذج والنظريات بما تحويه من تفصيلات ومتغيرات. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعطي تفسيراً علمياً لتوجهات الرأي العام، كما أنها تمكن الباحثين في هذا المجال من توقع ردات فعل الرأي العام وفقاً للمتغيرات المحيطة به.

دراسة محمد منير حجاب بعنوان: "أساسيات الرأي العام"

لقد قدمت هذه الدراسة بداية مقدمة نظرية لمفهوم الرأي العام، وعرض الباحث أنواع الرأي العام ووظائفه وخصائصه.

بعد ذلك قدم الباحث استعراضاً واضحاً للجوانب النفسية والاجتماعية للرأي العام، وبين بالتفصيل والتحليل الكيفية التي يتكون بها الرأي العام بالاعتماد على متغيرين أساسيين هما الجوانب النفسية والعقلية المؤثرة على عملية تكوين الرأي العام.

بعد ذلك استعرض الباحث مجموعة من الأساليب المستخدمة في التأثير على الرأي العام

وتغيير توجهاته، ومن هذه الأساليب: عرض الحقائق، والتكرار، والإثارة العاطفية، والتخويف وإثارة الرعب...إلخ. وتكمن أهمية هذه الأساليب بأنها تعطي تفسيراً واضحاً لتوجهات الرأي العام في أي دولة من الدول، كما أنها تمكن المعنيين في التأثير على الرأي العام من التعرف إلى الأساليب التي يمكنهم من خلالها الوصول إلى مبتغاهم.

كما بين الباحث أثر مجموعة من العوامل على الرأي العام، ومن هذه العوامل الدين، فقد بين الباحث أن للدين دوراً فاعلاً وأساسياً في العديد من دول العالم في تحديد توجهات الرأي العام، لذلك نرى الكثير من السياسيين يستغلون هذا العامل لإيصال رسالتهم، وتحديد توجهات الرأي العام بما يتوافق ومصالحهم. كذلك بين الباحث الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحديد توجهات الرأي العام، ولعل أهم هذه المؤسسات الأسرة والمدرسة، حيث يتمثل دور الأسرة في التكوين النفسي للأفراد، والذي سترك أثراً بالغاً على الممارسات السياسية للأفراد. أما المدرسة فيكون أثرها على مستقبل الرأي العام داخل الدولة، إذ تعمل المجتمعات المتحضرة على ترسيخ القيم العليا والأخلاق الرفيعة وتنمية الإبداع والبحث والنقاش والحوار من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أما المجتمعات الديكتاتورية والشمولية فتستغل هذه المؤسسات لترسيخ الأفكار العنصرية والتعصب والانحطاط والتخلف.

دراسة حسن خضر بعنوان (خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية)

لقد بين الباحث في هذه الدراسة المقصود من مفهوم النخبة وما يحيط به من مفاهيم ومصطلحات مرتبطة به، وكان المدار الأساسي لهذا البحث يتركز حول الظروف التي نشأت فيها النخبة الفلسطينية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة بها. وتطرق الباحث إلى نشوء النخب الفلسطينية وتكونها منذ العام 1948م وحتى الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وقد خلاص الباحث إلى أن النخبة الفلسطينية قد نشأت وتكونت وتطورت في ظل تقلبات وتحولات عنيفة في الحقل السياسي الفلسطيني، وقد سبب ذلك غياب الكيان القومي، وخضوع الفلسطينيين لأكثر من حكم أجنبي وتنشئتهم في أماكن مختلفة، وهذا بدوره أضفى خصوصية

نادرة المثال على نشوء النخبة السياسية الفلسطينية وتكوينها، وهذه الخصوصية تعني ضرورة الحصول على الاعتراف والحماية من النظام العربي كله أو بعض أجزائه، للتمكن من ممارسة دور النخبة القومية، وهذا بدوره دفع باتجاه تدخل أكبر من النظام العربي في عملية نشوئها وتكوينها.

دراسة باسم الزبيدي بعنوان (الثقافة السياسية الفلسطينية)

وقد تناولت هذه الدراسة في بدايتها الثقافة السياسية من حيث الإطار النظري المتعلق بها. فاستعرض الباحث تطور مفهوم الثقافة السياسية، وذكر مجموعة من التعريفات لهذا المفهوم، واستدل على أهمية الثقافة السياسية في تطور الأنظمة السياسية نحو النهج الديمقراطي. وبين الباحث أن هناك وجهتي نظر متطرفتين تبحثان في أهمية دور الثقافة السياسية، فيرى أصحاب النظرية الأولى أن الثقافة السياسية لا أهمية لها البتة في تطور الأنظمة السياسية. أما أصحاب النظرية الأخرى فيرون أن الثقافة السياسية هي العامل الأساس والأكثر أهمية في عملية التطور السياسي للأنظمة السياسية. وبحسب ما يرى الباحث فإنه يعتقد أنه يجب اتخاذ موقف وسطي بين وجهتي النظر السابقتين، ويرى أنه ولفهم المسائل السياسية، فإن نظريات الثقافة السياسية تسهم في ذلك بشكل كبير، وتصبح الثقافة السياسية ذات قيمة ومعنى عند النظر إليها باعتبارها مجموعة من العوامل التي تؤثر على التراكيب والسلوكيات التي تكون وتشكل نظام الحكم. كما أن الثقافة السياسية نفسها تتأثر بالوضع السياسي كما تؤثر عليه.

وتطرق الباحث إلى توضيح العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية، وفي هذا السياق أشار الباحث إلى وجود مستويين من الثقافة السياسية، هما: ثقافة النخب وثقافة الجماهير. فقد تناول الباحث هذين الجانبين بالنقاش والتحليل والتوضيح. وفي نفس الموضوع تطرق إلى مقدرة النظام السياسي على التأثير بالجماهير لصالحه وذلك من خلال ما يمتلكه النخب المتنفذة من مصادر للقوة والنفوذ، وأشار الباحث إلى هذه الموارد والمصادر، وهي إما أن تكون قسرية أو اقتصادية أو رمزية.

واستعرض الباحث تطور الثقافة السياسية الفلسطينية، وما أثر عليها من عوامل في تكوينها ونشأتها وتحديد توجهاتها، وقد ركز هنا على ثلاثة عوامل أساسية، هي: الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من شتات، والإرث الثقافي السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأخيرا ظهور الخط الإسلامي السياسي وتبلوره.

كذلك فقد وضح وحلل الباحث الميول والتوجهات الموجودة في الثقافة السياسية الفلسطينية، وقد ركز في هذا الجانب على التصورات الموجودة لدى الفلسطينيين تجاه الذات والآخر، وكذلك تقاليد التنازل والميول نحو السلطوية.

وأخيرا وضح الباحث الآثار التي تركتها ومن الممكن أن تتركها الثقافة السياسية الفلسطينية على العملية الديمقراطية في فلسطين، وذلك من حيث الاقتدار السياسي، والمشاركة السياسية، والتسامح والثقة السياسية.

دراسة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بعنوان: (مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2006م)

وهذه الدراسة ومن خلال اعتمادها على استطلاعات عديدة أجريت بخصوص موضوعها، وكذلك من خلال اعتمادها على مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات عن الحالة الفلسطينية من عدة جوانب، ومن خلال اعتمادها على منهج علمي واضح المعالم في التحليل والتقييم، تمكنت من إعطاء تقييم رقمي للوضع الديمقراطي في فلسطين. وأظهرت أن مقياس الديمقراطية في فلسطين حصل على 481 درجة، مسجلا تراجعاً مقداره 28 درجة مقارنة مع المقياس الذي أجري في العام 2004-2005 والذي كان قد حصل على 509 درجات. وتبين المنهجية المتبعة في هذه الدراسة أن الدول التي تحقق علامة تتراوح بين 251 و 500 درجة تعتبر دول بها نظم سياسية سلطوية.

وقد تناولت هذه الدراسة في العديد من جوانبها، ومن خلال تقييمها للوضع الديمقراطي الفلسطيني وتطوره الرأي العام الفلسطيني، وأعطت تصورات واضحة عن طبيعة هذا الرأي

العام ومدى مشاركته في العملية السياسية الفلسطينية. وظهر من خلال هذا التقرير وبالاتماد على معايير مختلفة في تحليل توجهات الرأي العام نحو العديد من القضايا أن التحول الديمقراطي في فلسطين شهد تراجعاً بسيطاً عن الدراسة السابقة التي أجريت في العام 2004م. غير أن التحليل التفصيلي لهذه الدراسة أظهر أن هناك بعض الجوانب في العملية السياسية الفلسطينية شهدت تقدماً نحو كونها أكثر ديمقراطية، وهناك جوانب أخرى سجلت تراجعاً وعملت على إضعاف مؤشر الديمقراطية في فلسطين ولعل أبرز هذه الجوانب هي وجود مؤسسات عامة فاعلة وقوية.

دراسة جميل هلال بعنوان: (تكوين النخبة الفلسطينية)

لقد تناولت هذه الدراسة آلية تكون النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية.

في بداية هذه الدراسة قدم الباحث تغطية نظرية لمفهوم النخبة، وبين أن هناك مدرستين رئيسيتين تعاطت مع موضوع النخبة: إحداهما اعتبرت أن النخبة تتكون من أفراد يملكون سمات غير عادية؛ ولهذا السبب فإن هؤلاء الأفراد يحظون بوظائف حيوية ومهام تاريخية، أما المدرسة الأخرى فتتظر إلى النخبة على أنها مجموعة غير موحدة أو متجانسة التكوين، بحيث تتكون ممن هم في مراكز اتخاذ القرار ومن المؤثرين عليهم.

كما تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية تدور حول المحددات التي تشكل النخب الفلسطينية عبر المراحل الزمنية المتتالية، وكذلك حول المتغيرات التي طرأت على هذه المحددات بحديثاتها المختلفة.

فقد قام الباحث بدراسة النخب الفلسطينية خلال الحقب الزمنية المتعاقبة، فبداية قام بدراسة تكوين النخب الفلسطينية قبل النكبة، ثم قام بدراسة النخب الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من العام 1947م إلى العام 1967م، وبعد ذلك تطرق إلى التغيرات التي ألمت بالنخب الفلسطينية منذ العام 1967م إلى العام 1994م، ووضح أثر منظمة التحرير الفلسطينية

على تكوين اتجاهات هذه النخب وتشكلها وتحديدها، وأخيراً بين الباحث ملامح النخب السياسية والاقتصادية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبين أن هذه المرحلة شهدت تغيرات كبيرة جداً كان لها الأثر الواضح على إعادة تحديد شكل النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وجوهرها. ولعل أبرز هذه التغيرات هي التخلي العلني عن الكفاح المسلح لصالح التفاوض أسلوباً لحل الصراع، وكذلك الاعتراف المتبادل ولأول مرة بإسرائيل ومنظمة التحرير، وكذلك قيام سلطة وطنية فلسطينية مركزية في الضفة وقطاع غزة، حيث اكتسبت هذه السلطة شرعية ديمقراطية من خلال الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية.

تناول الباحث في هذه الدراسة تقسيمات النخب السياسية الفلسطينية، والتي تركت أثرها الكبير على تحديد توجهات هذه النخب، ولعل أبرز هذه التقسيمات ذلك التقسيم الذي يعتبر النخب السياسية إما نخباً حكومية أو نخباً تمثيلية. فالنخبة الحكومية هي التي تعتمد في تشكيلها على التعيين من رئيس السلطة الفلسطينية. أما النخبة التمثيلية فهي تتكون من رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني ولجانه الدائمة، وهذه النخبة ولو نظرياً يتم انتخابها أو تحتل موقعها كونها تمثل حزباً معيناً أو حركة سياسية معينة.

دراسة محمود معاري بعنوان: (الثقافة السياسية في فلسطين):

قدم الباحث في بداية هذه الدراسة توضيحاً لمفاهيم الديمقراطية والثقافة السياسية والثقافة السياسية الديمقراطية، وبين أن الثقافة السياسية الديمقراطية تساعد على التحول الديمقراطي وتساعد في عملية استقرار الديمقراطية. أما الثقافة السياسية فهي خليط لعناصر وقيم من ثقافات مختلفة، وقد تكون هذه الثقافة ذات توجهات ديمقراطية وقد تكون على النقيض من ذلك.

كما بين الباحث أن الثقافة السياسية الفلسطينية تتقاطع في الكثير من ميزاتها وخصائصها مع الثقافة السياسية العربية، كون المجتمع الفلسطيني جزءاً من المجتمع العربي الواسع. فقد بين الباحث أن الثقافة السياسية الفلسطينية تشترك مع الثقافة السياسية العربية باحتوائهما على

مجموعة من القيم غير الديمقراطية مثل: السلطة الأبوية، والنزعة العضوية، والمعتقدات الجبرية والسلفية.

ويبين الباحث أن ما سبق ذكره لا ينفي وجود بعض الخصوصية للثقافة السياسية الفلسطينية، وقد يبين الباحث أن هناك انطباع يوحي بأن الثقافة السياسية الفلسطينية بالإضافة إلى اللبنانية والمصرية، أقرب إلى الثقافة الديمقراطية من الثقافات السياسية السائدة في الوطن العربي. ويرجع الباحث هذا التمايز الموجود في الثقافة السياسية الفلسطينية إلى مجموعة من العوامل هي: التعددية السياسية الفلسطينية، والتعددية الدينية، وتجربة الانتفاضة الأولى، والتجربة السياسية الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى التجارب السياسية لبعض الدول العربية.

دراسة محمد خالد الأزعر بعنوان: (النظام السياسي الفلسطيني والتحول الديمقراطي في فلسطين)

لقد تناولت هذه الدراسة بالتوضيح والتحليل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. وقد قدم الباحث هذا التحليل من خلال انطلاقه من ثلاث جدليات أساسية هي: جدلية الداخل والخارج وجدلية التحرر الوطني وجدلية التنمية الديمقراطية.

وتناول الباحث المداخل المختلفة للتحول الديمقراطي في فلسطين، ومن هذه المداخل الثقافة السياسية للشعب الفلسطيني، حيث بين الباحث طبيعتها وخصائصها ومدى ارتباطها بمحيطها العربي. كما وتناول الباحث مدخل التعددية السياسية الفلسطينية، حيث يبين الباحث أن المجتمع الفلسطيني شهد التعددية السياسية منذ فترة زمنية طويلة قياساً مع محيطه العربي. إلا أن الباحث يبين في ذات الوقت أن هذه التعددية لا تبشر بالكثير، وذلك لكون الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية أعادت إنتاج تلك العوامل البعيدة كل البعد عن النظم الديمقراطية، فنجد في الأحزاب السياسية الجهوية والقبلية والتسلط والدكتاتورية. وفي نفس السياق يبين الباحث أن التعددية التي سادت في الأوساط الفلسطينية كانت نتيجة لغياب الدولة المركزية. وأكد على أن مجرد وجود التعددية لا يعني توافر شروط تحقق الديمقراطية المعاصرة، فالتعددية ما هي إلا

شرط من عدة شروط.

فصول الدراسة

لقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، وفيما يأتي عرض ملخص لمحتويات هذه الفصول:

الفصل الأول:

تناول الفصل الأول هيكليّة البحث، بما تتضمنه من مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، ومنهجيتها، وحدودها المكانية والزمانية، وأدواتها، وكذلك استعراض للدراسات السابقة، المتعلقة في موضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

في هذا الفصل سيتم عرض مقدمة نظرية مفاهيمية، تعطي تصورا واضحا للرأي العام، وسوف يتم عرض مجموعة من التعريفات للرأي العام، بالإضافة إلى عرض موجز للتطور التاريخي لمفهوم الرأي العام. كذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى خصائص تكوين الرأي العام وعناصره ومركباته وآلياته.

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل سيتم التعرف على الرأي العام الفلسطيني بخصائصه ومركباته المختلفة، كما سيتم التعرف على العوامل المختلفة المؤثرة به عبر تقديم عرض تفصيلي لتطور الرأي العام الفلسطيني خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث.

الفصل الرابع:

سوف يقوم الباحث في هذا الفصل بدراسة العلاقة التي تربط بين الرأي العام الفلسطيني وتوجهات صناع القرار وتحليلها. وسوف يتم التركيز على العلاقة التي تربط بين الرأي العام

وصناع القرار . كما سيتم تحليل نقاط القوة التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني وتوضيحها، والتي من الممكن أن تساهم في زيادة فعاليته وقوة تأثيره. هذا بالإضافة إلى تحليل نقاط الضعف التي يعاني منها الرأي العام الفلسطيني والتي تقوم بدور كبير في ضعفه وعدم فاعليته. وسيحاول الباحث هنا تقديم آليات مقترحة للتخلص من نقاط الضعف التي يعاني منها الرأي العام الفلسطيني، والعمل على ترسيخ نقاط القوة للنهوض بالرأي العام الفلسطيني وزيادة فاعليته، للوصول في النهاية لحياة سياسية فلسطينية أكثر ديمقراطية.

الفصل الخامس:

في هذا الفصل سيتم معالجة العلاقة بين الرأي العام وصناع القرار من منظور صناع القرار، بحيث سيتم في بداية هذا الفصل التعرف على مفهوم النخبة بشكل عام، والنخبة السياسية بشكل خاص. وفي هذه السياق أيضا سيتم عرض مجموعة من المقابلات التي تم إجراؤها مع عينة متنوعة من صناع القرار السياسي الفلسطيني، وذلك لمعرفة كيف ينظر صناع القرار الفلسطيني للرأي العام، وكيف يقيمونه، وكيف يأملون أن يكون.

الخلاصة والتوصيات:

في هذا الفصل سيقدم الباحث النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة والتحليل اللذين أجريا على مواضيع الدراسة سابقة الذكر.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

تعريف الرأي العام

يعتبر الرأي العام من المصطلحات الشائعة، إذ يكثر من استخدامه الإعلاميون والباحثون والكتاب والمفكرون، كما ويدرج استخدامه في الأروقة السياسية، ويشيع استخدامه كذلك في حياة المواطنين العاديين اليومية.

فنرى أن الباحثين والكتاب والسياسيين يتفقون على أهمية الرأي العام وضرورة التعامل معه ودراسته، إلا أنهم لا يتفقون في إيجاد تعريف واحد وجامع للرأي العام، فكل طرف يعرف الرأي العام وفقا للزاوية التي ينظر من خلالها لمفهوم الرأي العام.

أما من الناحية اللغوية فإن مفهوم الرأي العام واضح، فهو يتكون من كلمتين "الرأي" و "العام". فكما جاء في المعجم الوسيط فإن كلمة الرأي تعني: الاعتقاد والعقل والتدبر والتأمل¹. أما كلمة العام فتعني "العام من كل أمر، وهي اسم جمع للعامة وهي خلاف الخاصة"².

أما بالنسبة للمعنى الاصطلاحي للرأي العام، فكلمة الرأي اصطلاحاً تعني الاعتقاد أو الاقتناع بوجهة نظر معينة. إلا أن هذا الاعتقاد أو الاقتناع لا يصل في صحته وإمكانيات تحققه إلى مرتبة الحقيقة واليقين. كما وقد تفهم كلمة الرأي في معنيين: معنى واسع يقصد به اعتقاد الفرد أو اقتناعه. ومعنى أضيق يقصد به الرأي أساساً منطقياً وحجة لقرار معين يصدره خبير أو متخصص³. أما كلمة عام فيقصد بها كما يقول "بلومر": جماعة من عامة الشعب⁴.

وكلما تعددت الاتجاهات والمنطلقات الفلسفية والفكرية، ومع مرور الزمن وتقلب الأجيال تعددت تعريفات الرأي العام وتباينت. فيعرف (ليونارد دوب) Leonard Doob الرأي العام

¹ مطبوعات دار المشرق. المنجد في اللغة العربية والإعلام. ط33. بيروت. 1992م. ص: 243.

² ابن منظور: لسان العرب. م12. بيروت: دار صادر. 1956م. ص: 427.

³ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام، مرجع سابق، ص: 13.

⁴ المرجع السابق: ص: 14.

على أنه: مجموعة اتجاهات الناس الأعضاء في نفس المجموعة الاجتماعية نحو مسألة من المسائل التي تقابلهم¹.

كما يعرفه (هربرت بلومر) Herbert Blumer وهو من أوائل علماء الاجتماع الذين وضحو مفهوم الرأي العام على أنه: نتاج للتفاعل الذي يحدث بين جماعات مختلفة في سياق اجتماعي سياسي، وهو بذلك ليس بالضرورة رأي الأغلبية، أو الرأي الشائع بين الأفراد. فنرى في أحيان كثيرة، أن بعض جماعات الأقلية قد تمارس تأثيراً أقوى بكثير في تشكيل الرأي العام والتعبير عنه².

ومن تعريفات الرأي العام كذلك أنه: نشاط حيوي يسري في خلايا النسيج الاجتماعي الثقافي للمجتمع المعاصر³.

ويعرف (ر. ه. جولد) R.H Gault الرأي العام على أنه: فهم معين للمصالح العامة الأساسية يتكون لدى كافة أفراد الجماعة⁴.

أما (جيمس برايس) James Bryce فيعرف الرأي العام على أنه: اصطلاح للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة⁵.

ومن التعريفات العربية للرأي العام، تعريف الدكتور عاطف عدلي، وقد عرف الرأي العام على أساس أنه: " هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية حيال قضية معينة أو أكثر، يحتدم حولها الجدل والنقاش، وتمس مصالحها الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً "⁶.

¹ عبيد، عاطف عدلي، نظريات الإعلام والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م، ص: 102.

² مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 33.

³ حسين، سمير محمد: الرأي العام. ط1 القاهرة: عالم الكتب. 1997م. ص: 16.

⁴ المرجع السابق: ص: 13.

⁵ بدر، احمد: الرأي العام. القاهرة: دار قباء. 1998م، ص: 64.

⁶ موقع على الإنترنت: التجديد العربي <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI=1250>

مما سبق تظهر لنا الاتجاهات المختلفة لتعريف الرأي العام. وما تم عرضه من تعريفات للرأي العام، ما هو إلا غيض من فيض، فتعريفات الرأي العام التي توصل إليها العلماء تزيد عن الخمسين تعريفاً، وذلك لأن الرأي العام لا يعتبر اسماً لشيء واحد واضح المعالم، بل هو تصنيف للعديد من الأمور¹.

ولكن وعلى الرغم من تعدد تعريفات الرأي العام، إلا أن هذه التعريفات تشترك في أمرين رئيسيين هما: إن الرأي العام يعني ويمثل آراء مجموعة كبيرة نسبياً من الناس، وكذلك الاعتراف بمقدرة هذه الآراء والاتجاهات العامة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات والسياسة العامة في الدولة. فيشبه الدكتور أحمد بدر الرأي العام بالريح، فهو قوة حقيقية، ضغطه غير مرئي، ولكنه ذو ثقل عظيم. فهو بذلك كالريح، لا نستطيع الإمساك به ولكننا نخضع ونحني له رؤوسنا².

تطور الرأي العام

هناك فرق كبير بين دراسة الرأي العام باعتباره مفهوماً له قواعده وخصائصه وغير ذلك من الجوانب المتعددة، ودراسة الرأي العام باعتباره ظاهرة عرفت في الشعوب والمجتمعات البشرية على مر العصور والأزمنة.

فالرأي العام ظاهرة قديمة قدم المجتمعات والتجمعات البشرية، عرفت في مدن اليونان القديمة واختبرت سطوته³. وقد وصف الكتاب في العصور القديمة والوسطى الرأي العام، وتضمنت كتاباتهم تخمينات واقتراحاً من الصياغة الحديثة للرأي العام⁴. ويوضح جمال مجاهد أن معظم الكتابات التي كانت حول الرأي العام حتى منتصف القرن التاسع عشر، ذات طبيعة

¹ بدر، أحمد: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 58.

² المرجع السابق. ص: 58.

³ عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 151.

⁴ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 15.

معيارية وفلسفية، وذلك لكونها دراسات في النظرية السياسية أكثر منها دراسة عن الرأي العام ذاته¹.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، وضع الرأي العام بشكل أكبر تحت التحليل في الدراسات التجريبية التي ميزت العلوم الاجتماعية النامية، فقد كان الكتاب في هذه الفترة متأثرين بالقوة الجديدة للرأي العام². ويوضح محمد منير حجاب أنه كان للثورة الفرنسية أثر كبير في وضوح معالم اصطلاح الرأي العام، بحيث أصبح الحكام والسياسيون والكثير من العلماء والمفكرين يهتمون بالرأي العام قولاً وفعلاً، وقد أدركوا المضمون النظري والعملي للرأي العام، وأثره الكبير في نجاح الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي³.

وفي القرن العشرين، ومع تطور وسائل الاتصال الجماهيري بشكل مذهل، وتلاشي دور الحاجز المكاني والزمني بين الشعوب المختلفة، زاد الاهتمام بالرأي العام على المستوى المحلي للدول وعلى المستوى العالمي. وظهرت قوة تأثير الرأي العام على الحكومات المختلفة وخاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأصبح بذلك الرأي العام علماً بحد ذاته له أصوله وقواعده، وأصبحت الكثير من المعاهد والجامعات الأمريكية والأوروبية تهتم بدراسته. وفي عام 1937م ظهرت أول مجلة فصلية تبحث في شؤون الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم في العام نفسه تأسيس عدة معاهد لقياس الرأي العام، والتي كان من أهمها معهد (جالوب) الأمريكي⁴.

وبذلك فقد أصبح الرأي العام في عصرنا الحالي ذا أهمية بالغة، لا يستطيع أحد تجاهلها، باستثناء أولئك الذين لا تزال عجلة التاريخ متوقفة بهم، ممن يتبعون أنظمة الحكم الدكتاتورية والشمولية والتسلطية.

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 19.

² المرجع السابق: ص: 20.

³ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام. مرجع سابق. ص: 29.

⁴ المرجع السابق، ص: 30.

أنواع الرأي العام

لقد قام العلماء والباحثون في مجال الرأي العام بتقسيم الرأي العام وفق مجموعة من المعايير والأسس، فقد قسم الرأي العام إلى مجموعة من المجالات الرئيسية والتي تحتوي عددا من الأنواع الأكثر تفصيلا. وفيما يأتي عرض لأهم المجالات التي قسم الرأي العام وفقها:

التصنيف تبعا للمعيار المكاني¹

وفقا لهذا التصنيف يقسم الرأي العام إلى عدة أنواع تبعا لمجموعة من الأسس المتعلقة بنطاق انتشار الرأي العام مكانيا أو طائفيا أو طبقيا. وهذه الأنواع هي:

أ. الرأي العام المحلي: وهو الرأي المنتشر والسائد على مستوى أحد أجزاء المجتمع السياسي، وفي نطاق مصالح هذا الجزء، وهذا الرأي يكتسي بجميع صفات الرأي العام القومي "التالي ذكره" ولكن بدرجة أكثر نوعية وتخصصا.

ب. الرأي العام القومي: يرتبط هذا الرأي بالوطن أو الدولة الموجود بها، وتستمد السلطة القائمة شرعيتها منه. ويتميز بخصائص منها: التجانس، وإمكانية التنبؤ به، ومعالجته للمشكلات القومية.

ت. الرأي العام الإقليمي: وهو الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافيا، في فترة زمنية محددة، تجاه قضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالحها المشتركة، وقيمها الإنسانية الأساسية. ويقوم الرأي العام الإقليمي على مجموعة من القواعد منها: المصلحة المشتركة، والارتباط التاريخي، وتقارب العادات والتقاليد، وتشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووحدة اللغة والثقافة.

ث. الرأي العام العالمي: ويراد به الرأي السائد بين أغلب شعوب العالم في فترة زمنية معينة، وحول قضية أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش، وتمس المصالح المشتركة لهذه

¹ فياض، عامر: الرأي العام وحقوق الإنسان. عمان: دار زهران. 2002م، ص: 29.

الشعوب، أو القيم الإنسانية الأساسية لها. ويعتبر الرأي العام العالمي من أهم سمات المجتمع الدولي المعاصر، ومن أهم القوى والمرتكزات التي تؤثر بشكل فعال في توجيه سياساته.

تقسيم الرأي العام وفقا للمعيار الزمني¹

يقسم الرأي العام حسب المعيار الزمني إلى الأنواع الآتية:

أ. الرأي العام الكلي الدائم: يرتكز هذا الرأي على قاعدة تاريخية ودينية، ويشترك فيه كل أفراد الجماعة. ويمتاز بالاستقرار والثبات على مر الأجيال، ويندر أن تؤثر به الحوادث أو الظروف الطارئة. ومن أهم عناصره: الدين أو العقيدة، والعادات والتقاليد.

يعتبر هذا الرأي نتاج لتجارب الأفراد عبر الزمن، وتفاعلهم مع مجتمعاتهم، ومن هنا يستمد قوته وثباته وعمقه. لهذا يعتبر النقاش في أحد قضايا هذا النوع من الرأي خطأ أحمر لا يجوز لأحد أن يتعداه، لأن التطرق لهذا الرأي يعتبر هجوما على مرتكزات وجود الجماعة وكياناتها الذاتية. وهذا الرأي يستغرق وقتا طويلا في تكوينه وترسيخه إلى أن يصبح من المسلمات الممنوعة من النقاش. وللعوامل الحضارية دور كبير في تكوين هذا الرأي أيضا، ومثال ذلك: الرأي العام العربي وكرهيته للصهيونية والاستعمار. ومثال آخر على ذلك، الرأي العام الذي ظل سائدا لقرون طويلة في أمريكا وجنوب أفريقيا من حيث تعصبهم ضد الزنوج.

ب. الرأي العام المؤقت: وهو عبارة عن رأي مجموعة من الناس المتعلق بأمر معين، في فترة زمنية ومكانية محددة. ويتصف هذا الرأي بأنه نشيط ومتحرك ويستمد قوته من خلال اعتماده على الحيوية والعقلانية أكثر من اعتماده على العادات والقيم السائدة². كما يمكن القول في وصف هذا الرأي: إنه لا يصلح لأن تقام عليه الدراسات، على النقيض من الرأي العام الدائم³.

¹ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام. مرجع سابق. ص: 31.

² المرجع السابق: ص: 40.

³ حسين، سمير: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 40.

التقسيم حسب قوة التأثير

يقسم وفق قوة التأثير إلى الأنواع الآتية:

أ. الرأي العام النشط: ويسمى أيضا الرأي العام القائد، ويمثل هذا النوع من الرأي صفوة المجتمع من القادة والمفكرين والعلماء، ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة هذه الفئة في المجتمع ضئيلة، لكنها عظيمة التأثير. وأصحاب هذا الرأي هم الذين يقودون المجتمع ويوجهونه في جميع النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية، وهم يفرضون ويكرسون آراءهم في المجتمع، ويسخرون من أجل ذلك كل الموارد المتاحة¹. ويستخدم الكثيرون من العلماء والباحثين اصطلاح (النخبة) للتعبير عن هذا النوع من الرأي العام، ويشير هذا الاصطلاح إلى الأفراد الأكثر نشاطا في المجتمع². ويشير (الموند) Almond إلى وجود عدة أنواع من النخب وهي: النخبة السياسية، وهي القيادة السياسية الرسمية والعاملين في السلك الدبلوماسي، وكذلك جميع الأشخاص الذين يتمتعون بسلطات خاصة بسبب اقترابهم وتعاملهم المباشر مع الحكومة، وتسمى هذه النخبة أيضا بالنخبة البيروقراطية. وهناك أيضا نخبة المصالح المشتركة، وهم الممثلون عن المجموعات الخاصة ذات التوجهات السياسية. وهناك أيضا نخب الاتصالات والتي تضم العاملين في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى قادة الرأي المؤثرين الذين يستخدمون القنوات الشخصية في التعامل، مثل القادة من رجال الدين³.

ب. الرأي العام الواعي: ويسمى بالرأي العام المتقف، وهو الرأي الذي يؤثر ويتأثر بوسائل الاتصال. ويتميز هذا النوع بتقديم عنصر العقل على عنصر العاطفة⁴. ويختلف حجم هذا الرأي باختلاف مستوى التعليم والثقافة، فكلما ارتفعت درجة التعليم والثقافة في المجتمع زاد

¹ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام. مرجع سابق. ص: 33.

² مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 41.

³ المرجع السابق: ص: 42.

⁴ فياض، عامر: الرأي العام وحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص: 31.

حجم هذا الرأي، والذي يؤثر في آراء الأقل منه تعلمًا وثقافة، وهو يتأثر بوسائل الإعلام بصورة متفاوتة تبعًا لمستوى التعليم والوعي والثقافة¹.

ت. الرأي العام المنساق (المنقاد): ويتكون هذا الرأي من الفئة التي لا تنتمي للنوعين السابقين، بحيث يمثل هذا الرأي السواد الأعظم من الناس من غير القادرين على الإطلاع والبحث ومتابعة الأحداث والتعمق بها. وينساق هذا الرأي لتوجيهات أصحاب هذا الرأي بتأثرهم الكبير بوسائل الإعلام، وبتقبل الشائعات. ويمكن وصف أصحاب هذا الرأي بأحجار الشطرنج، بحيث تحركهم القوى السياسية الفاعلة بآليات متعددة للوصول إلى أهدافهم السياسية، ويصف الدكتور أحمد بدر أصحاب هذا الرأي بالقطيع الذي يسوقه الرأي العام النابه والقائد، ويعتبر مادة دسمة لاستغلاله بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من خبراء الدعاية والإعلام².

التقسيم حسب أنواع الرأي

ويقسم إلى:

أ. الرأي الشخصي: وهو الرأي الذي يشكله الفرد لنفسه، وذلك تبعًا لثقافته وخبراته ومقدار تفاعله واتصاله مع المجتمع المحيط به، وهو كذلك الرأي الذي يحاول الفرد مشاركة الآخرين به، إذ أنه يجهر به دون أي رادع³.

ب. الرأي الخاص: وهو ذلك الجزء من الرأي الشخصي الذي يرغب الفرد بالاحتفاظ به لنفسه. وهو ذو أهمية كبيرة في دراسات الرأي العام، وذلك لأن الفرد يعبر عن هذا الرأي عندما تتاح له الفرصة ومن خلال الانتخابات الحرة⁴.

¹ بدر، أحمد: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 83.

² عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 114.

³ بدر، أحمد: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 77.

⁴ عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 115.

التقسيم الكمي للرأي العام

ويشتمل هذا التصنيف على رأي الأغلبية، وهو الرأي الذي يمثل رأي ما يزيد عن نصف الجماعة، وهو تجميع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعات الفاعلة¹. وهناك أيضا رأي الأقلية، وهو رأي ما يقل عن نصف الجماعة، ويعبر هذا الرأي عن مجموعة من الناس الذين لا يستهان بهم، وقد تحتوي هذه الفئة بين صفوفها الأكفاء والمتخصصين. كما يشتمل هذا التصنيف على نوع ثالث من الرأي العام، وهو الرأي الساقط: وهو حالة من الاتفاق والإجماع تصل إليها الجماعة أو أكثريتها الساحقة. ولا يعتبر هذا النوع من الرأي رأي الأغلبية، بل هو رأي قريب من الإجماع شبيه بالعادات والأعراف. أما النوع الرابع من الرأي العام وفقا للتصنيف الكمي، فهو الرأي الائتلافي: وهو رأي مجموعة من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها، والتي تتجمع لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة، وحال انتهاء هذه الظروف ينتهي هذا الرأي. ويعتبر هذا الرأي وليد عوامل خارجية عارضة، وليس وليد حالة من النقاش والتحاور.

تقسيم الرأي العام حسب التواجد²

ويقسم الرأي العام بناء على ذلك إلى:

أ. رأي عام موجود بالفعل: وهو الرأي العام الموجود والمتكون على أرض الواقع، وذلك نتيجة لبعض الأحداث والمسببات المختلفة، وتظهر آثار هذا الرأي في المناقشات والتعليقات.

ب. الرأي العام المتوقع وجوده: وهو الرأي العام غير الموجود على أرض الواقع، ولكن يتوقع حدوثه وتكونه نتيجة لبعض الأحداث أو المشاكل. وفي هذا المجال تقوم مراكز بحوث الرأي العام بدور مميز وهام في التنبؤ بالرأي العام، فعلى سبيل المثال لو فكرت إحدى الحكومات بإصدار قانون يضيق على الحريات بكافة أشكالها، فإن مراكز بحوث الرأي العام

¹ حسين، سمير: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 44.

² أبو زيد، أحمد: سيكولوجية الرأي العام ورسائله الديمقراطية. القاهرة: عالم الكتب. 1968م، ص: 74.

تستطيع أن تتنبأ بالرأي العام المتوقع لإصدار هذا القانون، ويتم ذلك بالاعتماد على بيانات مسبقة ودراسات متعددة.

التقسيم حسب درجة الظهور¹

ويقسم إلى:

أ. الرأي العام الظاهر: وهو الرأي العام الذي يعبر عنه الأفراد ويفصحون عنه بحرية بدون مضايقات أو عواقب. ويتكون مثل هذا الرأي في البلدان التي يتمتع مواطنوها بحرية التعبير عن آرائهم.

ب. الرأي العام الكامن: وهو الرأي العام المكبوت غير الظاهر أو المعبر عنه، وما يعمل على عدم ظهور مثل هذا الرأي هو الخوف من عواقب الإفصاح عنه. ويظهر هذا النوع من الرأي العام في المجتمعات ذات الحكم التسلطي والاستبدادي، والتي لا تمنح مواطنيها حق حرية التعبير عن الرأي.

تقسيم الرأي العام حسب حركته²

ويتفرع الرأي العام وفقاً لهذا المعيار إلى:

أ. الرأي العام الاستاتيكي (المستقر وغير المتحرك): وهو أشبه ما يكون بموافقة جماعية ناتجة عن مجموعة من الآراء المعتقدية دون تمحيص، ويستمد هذا الرأي قوته من التقاليد والعادات والقيم والمبادئ المستقرة والمتفق عليها.

ب. الرأي العام الديناميكي (النشط والمتحرك): وهو نتاج للرغبة في التغيير، ويعتمد إلى حد كبير على الحيوية واستخدام العقل والأصول العلمية، أكثر من اعتماده على العادات والتقاليد.

¹ يوسف، فاروق: الرأي العام. القاهرة: مكتبة عين شمس. 1987م، ص: 23.

² حسين، سمير: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 45.

كما نلاحظ فإن هناك العديد من التقسيمات المتنوعة والمتداخلة للرأي العام، التي توضح وتبين المنطلقات المختلفة التي ينتج من خلالها الرأي العام. ويمكن توضيح هذه التقسيمات والأنواع السابقة من خلال الجدول الآتي:

جدول (1): تقسيمات وأنواع الرأي العام

معيار التقسيم	أنواع الرأي العام وفقا لمعيار التقسيم
المعيار المكاني	1.الرأي العام المحلي 2.الرأي العام القومي 3.الرأي العام الإقليمي 4.الرأي العام العالمي
المعيار الزمني	1.الرأي العام الدائم 2. الرأي العام المؤقت
معيار قوة التأثير	1. الرأي العام النشط 2.الرأي العام الواعي 3. الرأي العام المنقاد
معيار أنواع الرأي	1. الرأي الشخصي 2. الرأي الخاص
المعيار الكمي	1. رأي الأغلبية 2. رأي الأقلية 3. الرأي الساحق 4. الرأي الائتلافي
معيار درجة التواجد	1. رأي عام موجود بالفعل 2. الرأي العام المتوقع وجوده
معيار درجة الظهور	1. الرأي العام الظاهر 2. الرأي العام الكامن
معيار درجة الحركة	1. الرأي العام الاستاتيكي 2. الرأي العام الديناميكي

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تقسيمات أخرى للرأي العام تتبع من الميول والاتجاهات التي ينطلق منها أصحاب هذه التقسيمات والتفرعات.

خصائص الرأي العام

لقد حاول الكثير من المفكرين والباحثين في مجال الرأي العام وضع خصائص شاملة للرأي العام، ولعل أبرز هؤلاء العلماء (كانتريل Cantril) الذي وضع مجموعة من القواعد التي اسمها (قوانين شاملة) تصف الرأي العام. وقد أوضح (كانتريل) خصائص الرأي العام في سبعة عشر قانونا. وفي الوقت نفسه عارض بعض العلماء والباحثين هذه القوانين، ووصفوها بأنها قوانين لا تكشف الشيء الكثير في الرأي العام، كما أن الكثير من هذه القوانين غامضة ومبهمه¹.

¹ عبد القادر، حسنين: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة. ط3. القاهرة: النهضة العربية. 1962م. ص: 380.

وفيما يلي بعض خصائص الرأي العام التي يتعلمها الجمهور من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع¹:

1. الثبات والتقلب: يعتبر الرأي العام ظاهرة متغيرة، فيندر أن يثبت الناس على حال واحدة، فهم يحبون الشتاء أحياناً، وهم أنفسهم يكرهونه في أوقات أخرى. وهم أيضاً يتحمسون بشدة لبعض الأمور، وبعد فترة معينة يضيقون بها ويعارضونها. أما بالنسبة للثبات، فالرأي العام يبدو ظاهرياً أنه غير ثابت ومتغير، لكنه في حقيقة الأمر مستقر داخل إطار أوسع من الاتجاهات الداخلية التي توجه سلوكياته وأعماله المختلفة، وهو كذلك مستقر وثابت ضمن إطار أوسع من التوجهات العامة السائدة في المجتمع والتي تكون متأصلة في المجتمع.

2. التبرير: ويقصد بالتبرير تحليل السلوك بأسباب منطقية يقبلها العقل، على الرغم من أن أسباب السلوك الحقيقية تكون انفعالية، فما يحدث على مستوى الفرد فهو كذلك يحدث على مستوى الرأي العام.

3. الإبدال: وهو قيام المجتمع "كإحدى وظائفه النفسية الهامة" بإمداد أعضائه الذين يعانون من حالات مختلفة من الفشل أو القلق وغيرها من المشاكل، بأهداف أخرى بديلة، تخفف عليهم وطأة هذا القلق والخوف. مثال ذلك: تركيز الكراهية وأسباب الفشل الموجودة عند جماعة معينة في جماعة أخرى تكون لها أخطاء معينة، ثم تضاف إليها مختلف الأخطاء وأسباب الفشل، وفي النهاية تقدم هذه الجماعة باعتبارها كبش فداء، بحيث تتحمل خطايا الآخرين وفشلهم. وفي الغالب تكون هذه الضحية من أولئك الذين ليس لهم رصيد مسبق من المحبة والتعاطف عند معظم الناس.

4. التعويض: ويقصد بذلك قيام المجتمع الذي يتعرض لنوع معين من الأزمات أو العديد منها، والتي لا يستطيع حلها، باللجوء إلى تعويض هذا النقص من خلال إبراز صفات أخرى كالثورة والتاريخ، باعتباره تاريخاً مشرقاً وعظيماً وذات أهمية عالمية وهكذا. ويرى الباحث

¹ عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 126.

أن هذا التعويض لا يغير شيئاً على أرض الواقع، بل - على العكس - يزيد من غرق الأمم والشعوب في مستنقع التخلف والانحطاط.

5. الإسقاط: وهو تفسير أعمال الغير بحسب ما يدور في نفوسنا، وبحسب ما نتبنى من أفكار ومبادئ. فالشخص الذي يتصف ببعض العيوب، يحاول دائماً إسقاط هذه العيوب على غيره وينسبها لهم، ويتطابق ذلك مع المثل القائل: كل إناء بما فيه ينضح.

6. النقص: وهو عكس الإسقاط، وهو تفسير ما نقوم به، أو ما يدور في أنفسنا بحسب ما يقوم به الغير من سلوكيات وتصرفات. ولعل أبكر عمليات النقص هو ما يحدث بين الطفل ووالديه، ثم بينه وبين من يكبرونه سناً بشكل عام، ثم يبدأ الفرد تدريجياً تعلم التماثل إلى حد كبير مع أناس أكثر، ويتعاضد ذلك مع ازدياد نضج الفرد. والنقص يكون في كثير من الأحيان طريقة من طرائق التفاهم في المجتمع، فكل شخص يتقصد شخصية المجتمع الذي ينتسب إليه. وحصيلة هذا كله مزيد من التنشئة الاجتماعية والسياسية. وخلاصة ذلك هو أن الفرد عندما يواجه مشكلة في التفاهم مع شخص آخر، فإنه يتبنى أحد اتجاهين: إما الاعتقاد بأن الشخص الآخر يشبهه تماماً، أو يعتقد بأنه هو مثل الشخص الآخر. والحالة الأولى تسمى الإسقاط أما الثانية فتسمى النقص.

7. التطابق: وهو ميل الفرد إلى الاتفاق مع رأي المجتمع. ويظهر اعتماد هذه الخاصية بشكل كبير على رجال الدعاية والإعلام، فيذيعون مثلاً إن هذه السلعة أو تلك تستعمل وتستهلك من جميع الأوساط، أو من غالبية الناس، وهذا بالتالي يدفع المستهلك العادي للإقبال على هذه السلعة، كون غالبية الناس يقومون باستهلاكها، وهو يتطابق في رأيه مع رأي غالبية المجتمع المحيط به. وهذا ينطبق في مختلف المجالات والميادين السياسية وغير السياسية.

8. التبسيط: إن الناس في أغلب الأحيان يميلون لتقبل التبسيط للقضايا والمسائل العامة التي تثار في المجتمع، والذي يقدمه أشخاص آخرون يتصفون غالباً بالثقة والمصادقية، وذلك بسبب رغبة الجمهور الشديدة لمعرفة تبريرات مفهومة وبسيطة ونهائية لهذه القضايا والمسائل المثارة في المجتمع.

بذلك يرى الباحث أن هذه الخصائص السابق ذكرها، تتفاعل وتتداخل فيما بينها وفق التغيرات والتوجهات المختلفة في المجتمع. مكونة في النهاية الاتجاهات المختلفة للرأي العام. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدى قوة هذه الخصائص قد تختلف من مجتمع لآخر، وذلك لأسباب عديدة منها اختلاف العادات والتقاليد، واختلاف المستوى الثقافي والتعليمي والحضاري للمجتمعات البشرية.

آليات تكوين الرأي العام

بداية فإن الرأي العام حقيقة موجودة على أرض الواقع، فهو يتكون بشكل تلقائي في مختلف التجمعات والمجتمعات البشرية. والبحث يدور هنا حول الآليات والعوامل المختلفة التي تساهم في تكوين الرأي العام وتطوره. بحيث تساهم معرفة آليات تكوين الرأي العام في المساعدة على فهم الاختلافات في الرأي العام بين الجماعات المختلفة، وللمساهمة كذلك في بناء رأي عام يستجيب لتطلعات النخب السياسية والاقتصادية وأهدافها وغيرها من النخب.

ويرى الكثير من العلماء أن عملية تكوين الرأي العام حول موضوع معين، تمر بمجموعة من الخطوات والمراحل. فقد قام بعض هؤلاء العلماء بتحديد هذه الخطوات وفقا لمجموعة من المداخل الرئيسية، فهناك المدخل الاجتماعي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل السياسي، وغير ذلك من المداخل.

فيحدد (دافيسون) Davison صورة تفصيلية لعملية تكوين الرأي العام بحيث تمر بالمراحل والخطوات الآتية: ففي البداية يتم اتصال بين شخص وآخر حول موضوع معين، وفي هذه المرحلة تبدأ جذور هذا الموضوع بالتكون والنمو. وبعد ذلك تنتسج دائرة المناقشة لتصبح أكثر انتشارا وعمومية، ويظهر بذلك الموضوع على السطح ويأخذ شكلا معينا. بعد هذه المرحلة ينتقل الموضوع إلى المفكرين والباحثين الذين يتولون الموضوع ويتباحثون فيه بشكل تفصيلي. ومن ثم يصل الموضوع إلى قادة المجموعة أو المجتمع، بحيث يتبنون الموضوع ويصبح أحد اهتماماتهم. ليصل الموضوع بعد ذلك وبفعل موازين القوى والسلطة التي يتمتع بها قادة المجتمع إلى وسائل الإعلام، والوكالات المتخصصة في التغيير ودراسة الرأي العام وتفاعلاته. لتقوم هذه

الوسائل والوكالات بعد ذلك بتبسيط الموضوع ووضعه في صورة عامة واضحة، بحيث يصبح من السهل على الإنسان العادي ورجل الشارع فهمه ومعرفة مضامينه. وهذا مما يجعل من الموضوع ذا أهمية وجذب خاص، بحيث يصبح محل انتباه الكثير من الناس. وفي المرحلة التالية يزداد وقع الموضوع وأثره وثقله في المجتمع، بحيث يصبح مركز النقاش والتحاور، وتتشكل حوله العديد من الآراء والتوجهات. ويتم الوصول في النهاية إلى إدخال هذا الموضوع العام في نطاق القانون أو العادات الاجتماعية السائدة¹.

أما علماء الإدارة فهم كذلك يلخصون عملية تكوين الرأي العام في الخطوات الآتية:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة إدراك جماعة من الناس لموقف معين على أنه يمثل مشكلة، ثم تقرر اتخاذ موقف معين من هذا الحدث، والبحث عن بدائل مختلفة لعلاج هذه المشكلة.

أما المرحلة الثانية: فيتم فيها الاتفاق على بديل معين يمثل الحل الأنسب للموقف، والعمل كذلك على الترويج لهذا الحل، ليزيد وعي الجماعة وإدراكها لهذا الحل.

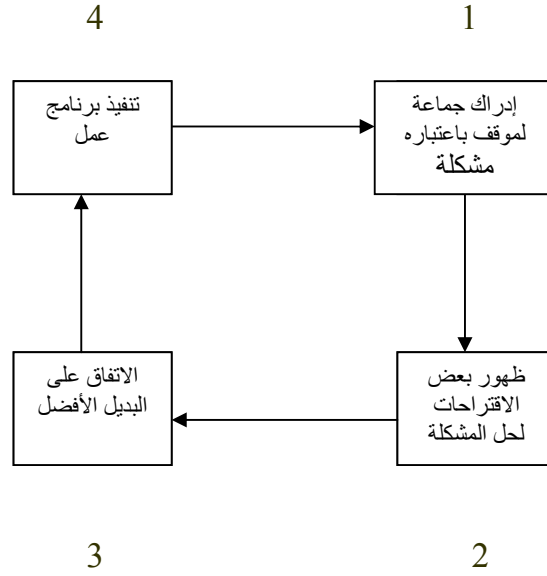
وفي المرحلة الأخيرة يتم تنفيذ برنامج عمل، ويستمر حتى يتم الحصول على النتائج المرجوة².

ويوضح الشكل الآتي هذه المراحل³.

¹ W.P Davison: **The Public Opinion Process**, Public Opinion Quarterly, vol. 1958, p: 91.

² عبد الله، محمد: **إدارة العلاقات العامة**. القاهرة: العربية للنشر. 1992م، ص: 89.

³ حسين، سمير: **الرأي العام**. مرجع سابق. ص: 45.



شكل (1): آلية تكون الرأي العام عند علماء الإدارة

أما الباحثون في مجال العلوم السياسية، فيميلون إلى التركيز في عملية تكوين الرأي العام تجاه قضية معينة، فيرون أن تكوين الرأي العام يمر بخمس مراحل هي: مرحلة إدراك المشكلة، ومرحلة المناقشة الاستطلاعية وتعدد الآراء، ومرحلة الصراع، ومرحلة التبلور والتركيز، وأخيرا مرحلة الرضا والاتفاق¹.

العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام

بعد ما تم التعرف إلى المراحل المختلفة التي يمر بها تكوين الرأي العام وفقا للعديد من الاتجاهات، فلا بد بعد ذلك من التعرف إلى العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام، والتي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد طبيعة الرأي العام واتجاهاته المختلفة، وفيما يأتي عرض لهذه العوامل:

1. الحضارة والمؤثرات الثقافية²: تعتبر الحضارة والتراث الثقافي من أهم العناصر المؤثرة في تكوين الرأي العام، فيؤدي التراث دورا هاما في تكيف الأفراد والجماعات وتهيئتهم لتبادل

¹ حسين، سمير: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 60.

² مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 58.

الأفعال وردود الأفعال، والتي تحدد أنماط سلوكهم الاجتماعي. وقد رأى (جون دولار) John Dollard أنه بالإمكان - عن طريق مجموعة من الافتراضات - تحديد نوع الأفكار والآراء التي سيعتقها شخص ما مسبقاً قبل ولادته. ويتم ذلك من خلال دراسة تراثه الثقافي¹.

ومما لا شك فيه أن كل مجتمع وكل حضارة تنقل للأفراد الجدد في المجتمع ميراثاً يشمل مجموع ما يعتقد به السابقون بأنه صواب. ولقد وضح ذلك العالم البريطاني (فريدريك تايلور) Frederick Taylor الذي رأى أن كل جيل يلد جيلاً جديداً من البدائيين، الذين يجب العمل على تثقيفهم وتعليمهم معتقدات المجتمع حول ما هو صواب وما هو خطأ، ويجب تثقيفهم وتعليمهم كذلك بحصيلة تجارب المجتمع وعلومه المختلفة. ويتمادى (تايلور) في ذلك إلى أن يصل باعتقاده إلى إن بعض الآراء نمتصها بمسامنا².

ومع هذا كله، فلا بد من الاعتراف بأن التنبؤ بالعوادات والمواقف والاتجاهات ذات الطبيعة الخاصة، من خلال معرفة التقاليد الثقافية، كثيراً ما تأتي مخالفة للواقع، والأحداث الهامة تلعب دوراً في خلق عادات وتقاليد جديدة، كما أن الثقافة نفسها تتغير وتتبدل ولو بوتيرة بطيئة، وذلك نتيجة التغيرات المختلفة وعلى كافة المستويات الموجودة في المجتمع³.

2. الأسرة: تعتبر الأسرة الخلية الأولى والأساسية المؤثرة في كافة التغيرات الحاصلة في المجتمع، وهي كذلك تؤثر بكافة العوامل الأخرى المؤثرة في تكون الرأي العام، وتعتبر مركز التأثير في الرأي العام على المدى القصير والطويل⁴. فمن خلال الأسرة يكتسب الفرد الكثير من خواصه وسلوكياته المختلفة، ومن خلالها يتم تنمية استعدادات الإنسان وميوله وحاجاته، وتكوين الاستجابات المتوقعة عبر الامتثال للقواعد والمعايير الاجتماعية.

¹ حاتم، محمد: الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية. بيروت: مكتبة لبنان. 1973م. ص: 73.

² عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 135.

³ حاتم، محمد: الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية. مرجع سابق. ص: 77.

⁴ حسين، سمير: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 73.

وتأثير الأسرة يتضمن تكوين القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، بحيث يكون للتأثيرات الأولى المكتسبة خلال مراحل العمر المبكرة، التأثير القوي والمستمر. فتسهم الأسرة وبشكل كبير في تشكيل الاتجاهات نحو السلطة، سواء كانت السلطة الداخلية المتمثلة في سلطة الأسرة، أو السلطة الخارجية المتمثلة في الدولة ومن يقومون بتسيير أمورها.

ويرى كذلك (كارل ماركس) أن فهمنا الاقتصادي يبدأ من المنزل، فقد كتب عن مذهب الحتمية الاقتصادية باعتباره عاملاً رئيسياً في تكوين قيمنا ومعتقداتنا. فيرى أنه إذا ولدنا في منزل فقير وذو دخل منخفض، بحيث تكون البطالة هي السمة الغالبة فيه، وتكون فيه فرص ضئيلة للحركة التصاعدية، فبذلك يفترض أن تكون أكثر تعاطفاً وميلاً مع أولئك السياسيين الذين يخصصون برامجهم الانتخابية لمحاربة البطالة، وتحسين حال الفقراء. بينما نرى أن الذين يولدون في منزل ثري، يكونون أقل حماسة وميلاً لأولئك السياسيين. وقد بين بعض العلماء بعد ذلك فشل نظرية الحتمية الاقتصادية، وخاصة عندما يتم تطبيقها على من يمر بفرص حقيقة للتقدم والحراك التصاعدي¹.

والحقيقة إن دور الأسرة يختلف باختلاف المجتمع، فنجد أن لها دوراً هاماً و متميزاً في التأثير على بعض المظاهر والمواقف وتشكيل الوعي لدى الأطفال، في المجتمعات الحديثة والمتقدمة والمتحضرة. وعلى العكس من ذلك ما هو سائد في المجتمعات القبلية والتقليدية، التي لا تولي الأطفال اهتماماً يوازي ما هو سائد في المجتمعات المتقدمة.

3. النظام السياسي: تسعى كافة الأنظمة السياسية إلى تدعيم شرعيتها وقانونيتها من خلال كسب تأييد الرأي العام، وتسلك في سبيل كسب هذا التأييد إلى صفها كافة السبل. فتكون هي بذلك عاملاً أساسياً في تكوين الرأي العام وتوجيهه ليكون متطابقاً مع برامجها السياسية الحالية والمستقبلية. فالنظام السياسي مهما اختلف توجهه الفكري، فإنه يساهم بشكل فاعل في تكوين الرأي العام. فالمواطن في هذا العصر الحديث يقع بشكل كامل تحت تأثير الهيمنة

¹ روشيه، جيه: مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة: مصطفى دندشلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1983م. ص: 66.

الأيديولوجية السائدة في النظام السياسي. فإذا كان النظام مبنياً على أساس التسلط والدكتاتورية وحكم الفرد، فإن ذلك يؤدي إلى حرمان طبقات كاملة من التعبير السياسي، وينتج عن ذلك ما يسمى: (سلبية الرأي العام)، أي عدم فاعليته في التركيبة السياسية للدولة. أما في الأنظمة الأكثر تقدماً وتحضراً، والقائمة على النظام الديمقراطي، فإن الرأي العام يكون فيها أكثر نشاطاً وفاعلية وإيجابية¹.

4. وسائل الإعلام: مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتناقلها، أدى إلى بروز دور الإعلام ووسائله بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية. إذ يعتبر الإعلام وسيلة وقناة مهمة لتزويد المواطن بمعلومات عن السياسة السائدة والأحداث المختلفة في المجتمع، وهي كذلك وسيلة تتصف بالمرونة والسرعة والقدرة على التغلغل في جميع أرجاء الدولة، بل والعالم. وكذلك فإن وسائل الإعلام تمنح النخب السياسية في المجتمع إمكانيات وقدرات هائلة، تجعلها قادرة على التأثير باتجاهات الرأي العام وتكوينه. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تمنح المواطنين قدراً واسعاً من المعلومات، وتربطهم بعالم السياسة ومتغيراته المختلفة.

وقد يكون لوسائل الإعلام أثراً كبيراً في الحياة السياسية في بلد معين، بحيث تعمل على اختلال موازين القوى الموجودة، فتضعف من هم أقوياء وتقوي من هم ضعفاء. فتساهم بذلك بشكل كبير في عملية الحراك السياسي في الدولة. ويعتمد مقدار هذا الأثر لوسائل الإعلام كما سبق وذكرنا بالنسبة لدور الأسرة على مقدار تحضر الدول وتقدمها وممارستها لقواعد الديمقراطية وأسسها. فالدول الأكثر ديمقراطية تعطي مجالاً واسعاً لعمل وسائل الإعلام في عملية التفاعل الاجتماعي والسياسي. وعلى العكس من ذلك تكون الأنظمة الشمولية والدكتاتورية، فهي تضيق باستمرار على وسائل الإعلام وتقيّد حركاتها، فلا يكون لها ذلك الدور الفاعل في عملية الحراك الاجتماعي والسياسي.

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 61.

ما تم عرضه يمثل مجموعة من العناصر الأساسية المباشرة المؤثرة في تكوين الرأي العام، ويضاف إلى هذه العناصر الأساسية مجموعة من العناصر الأخرى المهمة، ولكن بدرجة تقل عن الفئة الأولى من العناصر.

وهذه العناصر هي: الأحداث: وهي عبارة عن نتائج تفاعل القوى داخل المجتمع بحيث تقرر وتحدد شكل السلوك والرأي العام. وهناك أيضا المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها: من مدارس ومعاهد وجامعات وغير ذلك. ويضاف إلى هذه العناصر الشائعات وطبيعة القيادة الموجودة في الدولة، وكذلك الدين والذي يكون جزء منه متضمنا في تأثير الأسرة. وأخيرا الشعور بالانتماء لمكان معين والذي يكون له علاقة وطيدة بالشعور الوطني العام¹.

قياس الرأي العام

تعتبر عملية قياس الرأي العام حلقة من الحلقات الأساسية في بحوث الرأي العام، فالتعرف إلى توجهات الرأي العام وميوله غير ممكن بدون عمليات قياس الرأي العام، وذلك بغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب المستخدم في ذلك. فعمليات قياس الرأي العام إذا أجريت بحيادية وبطرائق علمية ومنهجية فإنها تمنح السياسيين وصناع القرار وغيرهم من المهتمين مؤشرات ودلالات واضحة على توجهات الرأي العام حول العديد من القضايا العامة التي حدثت أو من المتوقع حدوثها، كالانتخابات وبعض القوانين والإجراءات الحكومية أو بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية وغير ذلك العديد من القضايا.

وتعرف الموسوعة الاجتماعية عملية قياس الرأي العام على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها التعرف إلى ردود أفعال الناس وتوجهاتهم تجاه عبارات وأسئلة مصاغة بشكل واضح، وذلك من خلال المقابلات والمحاورات². فعملية قياس الرأي العام ما هي إلا أداة تستخدم من قبل جهات مختلفة للوصول إلى أهداف محددة في التعرف إلى ميول الرأي العام واتجاهاته حول

¹ عبيد، عاطف عدلي: نظريات الإعلام والرأي العام. مرجع سابق. ص: 143.

² سميسم، حميدة: الرأي العام وطرق قياسه. عمان: دار ومكتبة الحامد. 2002م. ص: 46.

قضايا معينة مثار حولها الجدل في المجتمع، لا سيما أن هذه العملية تعطي الجهات المعنية بها نسبا كمية محددة ودقيقة إلى حد ما حول توجهات الرأي العام.

وقد شهدت عملية قياس الرأي العام تطورات كبيرة على مر العصور، فعملية قياس الرأي العام موجودة منذ القدم، ولكن كانت تتم بأساليب وطرائق بدائية بسيطة وبشكل عشوائي غير منظم وغير علمي. فقد لجأ الكثير من الحكام في العصور القديمة إلى وضع العسس الذين يتفقدون أحوال الناس وشؤونهم، ويعكسون للحكام انطباعات الناس عن نظام الحكم وما يجري من أمور على أرض الواقع. وقد اعتمد هذا الأسلوب على طريقة الملاحظة، وقد ازدهر هذا الأسلوب في صدر الإسلام، فقد كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يخرج بين الناس في الليل والنهار ويتعرف إلى أحوال الناس ويلاحظ همومهم ومشاكلهم وانطباعاتهم. كما كان قبل ذلك الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتعرف على أحوال الناس وهمومهم من خلال التعرف إلى آرائهم وما لديهم من أحاديث عند لقائهم في موسم الحج أو أي مناسبة أخرى تجمعهم به، معتمدا بذلك على أسلوب المقابلة، كما كان عليه السلام يستقضي آراء غير المسلمين حول الإسلام والرسول وغير ذلك من الأمور، معتمدا بذلك على أسلوب الاستقصاء¹.

وقد شهدت عمليات قياس الرأي العام بعد ذلك تطورات كبيرة ومتسارعة، إذ يشير العديد من الباحثين إلى أن عملية استطلاع الرأي العام وقياسه بدأت في العام 1774م، وذلك عندما قامت شركة (أدمز) للاستطلاعات ومؤسسة (فرانكلن) وبنكليف من أول (كونجرس) خاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة، بإجراء استطلاع للرأي بهدف التعرف إلى توجهات الناس حول الحرب المقترحة ضد (إنجلترا) حينها². وقد شمل هذا الاستطلاع عينة مكونة من أربعة آلاف فرد من مختلف المستعمرات، وقد تكون هذا الاستطلاع من الأسئلة الآتية: هل أنت راض عن النظام الحالي للحكم والذي بمقتضاه تحكم من لندن؟ هل أنت مستاء من وجود قوات بريطانية بالمستعمرة التي تقيم بها؟ ما هي المظالم الأخرى التي لديك ضد

¹ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام. مرجع سابق. ص: 137.

² مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 81.

إنجلترا؟ على فرض أن للمستعمرات فرصة لاستقلالها عن التاج البريطاني فهل أنت على استعداد لحمل السلاح من أجل الاستقلال؟¹

وفي العام 1824م بدأ في الولايات الأمريكية المتحدة نمط من استطلاعات الرأي العام يعرف باسم الاقتراع الأول. وقد هدفت هذه الاستطلاعات إلى توقع نتيجة الانتخابات. وقد كانت هذه الاستطلاعات تتقصها الدقة، كما أنها لم تكن تمثل المجتمع بالشكل الصحيح، ما أدى إلى انعدام الثقة بها. وحتى العام 1936م ظلت عمليات قياس الرأي العام تتم بالطرائق التقليدية دون الاعتماد على الأساليب العلمية المنهجية والدقيقة، فلم تكن نتائجها تبعث على الثقة².

وقد شكل العام 1936م بداية مرحلة جديدة وهامة من مراحل التطور التاريخي لعمليات قياس الرأي العام، فقد بدأ الاعتماد على الأسس العلمية المنهجية في إجراء استطلاعات الرأي العام. وقد تمت البرهنة على دقة هذه الاستطلاعات عندما توقع معهد (جالوب) فوز (روزفلت) ضد منافسه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ذلك العام. وكنتيجة لهذا النجاح الذي حققه معهد (جالوب) تم إنشاء المعهد البريطاني للرأي العام في العام 1937م، كما تم تأسيس معهد (جالوب) في فرنسا عام 1937م. وهكذا انتشرت مراكز بحوث الرأي العام بشكل سريع في أوروبا وغيرها من دول العالم³.

ويشير جمال مجاهد أنه لم يكن هناك إحساس بأن السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحاجة للرأي العام في عملية الحكم، ولذلك لم يكتسب البحث العلمي للرأي العام في النصف الأول من القرن العشرين أهميته لأسباب سياسية، بل يرجع ذلك لأسباب أخرى: أسباب مرتبطة بالناحية العلمية وتطور عملية دراسة الرأي العام. وأسباب مرتبطة بالجانب الاقتصادي بحيث أصبحت عمليات قياس الرأي العام حاجة ملحة في الجانب الاقتصادي، بهدف التعرف إلى الميول الاستهلاكية تجاه السلع المختلفة عند الجمهور، وذلك

¹ حجاب، محمد منير: أساسيات الرأي العام. مرجع سابق. ص: 138.

² المرجع السابق: ص: 139.

³ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 83.

بهدف زيادة المبيعات وتعزيز الأرباح. وأسباب متعلقة بظهور وسائل الاتصال الجماهيري وتطورها، فقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة على جعل عمليات استطلاع الرأي العام وقياسه أكثر سهولة وأكثر دقة وتمثيلاً. وأسباب ترتبط بخبرة الحرب، حيث كان من الواضح والجلي أن الحكام بحاجة لمعرفة توجهات الرأي العام تجاه أمور خطيرة كالحرب، كما أن الحكام بحاجة لمعرفة توجهات الرأي العام أثناء الحروب، لتجنب أي ردات فعل من الجماهير قد تؤدي إلى خسارة الحرب¹.

طرائق قياس الرأي العام

1- طريقة الاستفتاء: وتقوم هذه الطريقة على اختيار عينة من المجتمع بدقة عالية، وتوجه لهذه العينة مجموعة من الأسئلة التي تدور حول القضية موضوع البحث². ويكون الباحث قد أعد هذه الأسئلة مسبقاً بشكل علمي ومنهجي. ويتم إرسال الاستفتاء إلى العينة بعدة طرائق، فقد تكون من خلال البريد العادي أو الإلكتروني، أو من خلال الصحف والمجلات، أو من خلال توزيع الاستفتاء مباشرة من قبل الباحث على المستطلعة آراؤهم. وبعد تعبئة الاستفتاء من قبل العينة المستهدفة يتم جمع الاستفتاء بطرائق مختلفة تعتمد على طريقة توزيعه، ثم يقوم الباحث بتحليل الإجابات المختلفة الموجودة في الاستفتاء بهدف الوصول إلى تحديد توجهات الرأي العام حول القضية موضوع البحث.

2- طريقة المسح: وتستخدم هذه الطريقة للتعرف إلى الظواهر وتحديد طبيعتها وخصائصها بتعمق. ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها للوصول إلى تعميمات فيما يتعلق بها³.

3- طريقة تحليل المضمون: وتستخدم هذه الطريقة في حال صعوبة اتصال الباحثين بالفئة المستهدفة من البحث بصورة مباشرة، وتعذر استخدام الطرائق التقليدية كالاستبانة والمقابلة

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 84-88.

² سميسم، حميدة: الرأي العام وطرق قياسه. مرجع سابق. ص: 49.

³ المرجع السابق. ص: 59.

والملاحظة بهدف الوصول إلى ميول المبحوثين وتوجهات. لذا يقوم الباحثون بإتباع طريقة غير تقليدية للوصول إلى الهدف المنشود وهذه الطريقة هي طريقة تحليل المضمون، إذ يقوم الباحثون بدراسة نصوص غير شفوية وغير تحريرية وتحليلها للفئة المستهدفة من البحث دراسة منهجية دقيقة ومعمقة¹.

¹ القيم، كامل: المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، 2007. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968>

الفصل الثالث

الرأي العام الفلسطيني: خصائصه ومركباته

الفصل الثالث

الرأي العام الفلسطيني: خصائصه ومركباته

العوامل المؤثرة في تحديد توجهات الرأي العام الفلسطيني

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم بشكل واضح في تحديد ملامح الرأي العام الفلسطيني، وتعمل على تحديد توجهاته تجاه القضايا المختلفة التي يمر بها. ولعل أبرز هذه العوامل: الثقافة السياسية التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني، ووسائل الإعلام الفلسطينية، والأحزاب السياسية الفلسطينية.

الثقافة السياسية

لقد عرف (دياموند) Diamond الثقافة السياسية على أنها تلك التركيبة من "معتقدات الناس ومواقفهم وقيمهم ومثلهم وأحاسيسهم وتقييماتهم السائدة والمتعلقة بالنظام السياسي لبلدهم ودور الفرد في هذا النظام"¹. وعرفها (ألموند وفيربا) Almond بأنها عبارة عن مجموعة التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد حول نظامهم السياسي وطبيعة علاقتهم به². فبذلك يكون لكل شعب من الشعوب ولكل أمة من الأمم ثقافة سياسية خاصة بهم، مرتبطة بشكل كبير بالثقافة العامة لتلك الشعوب والأمم.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الثقافة السياسية كلما اقتربت من المفاهيم الديمقراطية ساعدت على التحول نحو الديمقراطية، وساعدت كذلك في نشر القيم والمفاهيم الديمقراطية، والتي بدورها ستدفع نحو إيجاد أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية. ويؤكد العديد من الباحثين أهمية الثقافة السياسية في قياس مدى قرب أو بعد الأنظمة السياسية وتحدياتها عن تطبيق الديمقراطية في حكمها³.

¹ معياري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003م. ص: 13.

² الزبيدي، باسم: الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003م. ص: 9.

³ المرجع السابق: ص: 11.

وهناك شبه إجماع بين المفكرين والباحثين السياسيين على أن الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي، هي التي تتضمن أفكار المساواة والعدالة والحرية، والولاء للمجتمع، والاستعداد للمشاركة، والثقة بالآخرين والقبول بهم، وبالتعددية الفكرية والسياسية، والميل إلى التسامح مع أبناء الوطن بغض النظر عن خلفياتهم وحيثياتهم، ورفض شخصنة السلطة والشعور بالجدارة والاقتدار السياسيين¹.

أما فيما يتعلق بالثقافة السياسية الفلسطينية، فهي تعتبر جزءاً من ثقافة عربية عامة. فلسطين جزء من العالم العربي، تشترك معه في العديد من الخصائص والصفات مع وجود بعض الاختلاف البسيط في بعض الجوانب، وذلك بسبب الظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية - وما زالت - من احتلال إحلالي، وما انبثق عنه من مركبات مختلفة ساهمت في وجود بعض التمايز والاختلاف بين الثقافة الفلسطينية بشكل عام والثقافة العربية.

تتصف الثقافة السياسية الفلسطينية بمجموعة من الصفات التي تشترك بها مع الثقافة السياسية العربية، فالثقافة السياسية الفلسطينية تحتوي على قيم تقليدية غير ديمقراطية: كالسلطة الأبوية والنزعة العضوية والمعتقدات الجبرية². وهذه القيم الموجودة والمتأصلة في الثقافة السياسية الفلسطينية والعربية، لها حضورها وتأثيرها على كافة مجريات الحياة السياسية. ولا بد من الإشارة هنا إلى وجود تفاوت وتباين في قوة تأثير هذه القيم في الأقطار العربية المختلفة، ويمكن اعتبار فلسطين من أقل الدول العربية تأثيراً بهذه القيم غير الديمقراطية، ويظهر ذلك من خلال عمل مقارنة بسيطة بين عملية الحراك السياسي في فلسطين والدول العربية الأخرى. وتمتاز الثقافة السياسية الفلسطينية بأنها أكثر ميلاً للديمقراطية من الأنظمة العربية الأخرى، ويظهر ذلك من خلال دراسة (لمارك تسلي) بين من خلالها أن الفلسطينيين والمصريين يعطون أهمية للديمقراطية أكثر من غيرهم من العرب³.

¹ الأزعر، محمد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية. 1996م. ص: 44.

² ميعاري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين. مرجع سابق. ص: 28.

³ المرجع السابق. ص: 28.

وعلى الرغم من وجود ميل كبير نحو الديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية، عند مقارنتها بالثقافة السياسية في البلدان العربية الأخرى، إلا أن هذه الثقافة تبقى تحمل بين طياتها قيما بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، تدفع باتجاه تحديد وجهة معينة للرأي العام تبعده عن تعميق عملية المشاركة السياسية، والمساهمة في عملية صنع القرار. كما أن لهذه القيم دورا بارزا في جعل الرأي العام الفلسطيني أكثر تقبلا للسياسات غير الديمقراطية، وأكثر بعدا عن الثقة في عملية التغيير السياسي والتحول الديمقراطي. وتقف هذه القيم في وجه أي محاولة لنشر القيم الديمقراطية في الحياة الفلسطينية بكافة جوانبها.

من هنا فإنه - وعند تحليلنا لأي توجه للرأي العام الفلسطيني حول قضية من القضايا - لا بد لنا من الرجوع إلى الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، حيث يمكن تحليل ذلك من خلال معرفة تلك القيم سابقة الذكر، المترسخة في العقل الجمعي الفلسطيني وفي الثقافة السياسية الفلسطينية، فهناك دائما خوف من السلطة والحاكم، وهناك أيضا الشعور الدائم بالضعف وعدم القدرة على التغيير، وغير ذلك الكثير من المعتقدات التي تدفع باتجاه التمسك بالحاضر والخوف دائما من المستقبل.

ويرى الباحث هنا - على الرغم مما سبق ذكره - أن الثقافة السياسية الفلسطينية تتميز بالتحول المستمر باتجاه الثقافة السياسية الديمقراطية، ويظهر ذلك من خلال النظر إلى التحولات في النظام السياسي الفلسطيني، وطريقة تعاطي المواطنين معه منذ اتفاقية (أوسلو) وحتى هذه الأيام. ولعل الانتخابات التشريعية الأخيرة كانت أكبر دليل على ذلك، فقد شكل قبول حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لنتائج هذه الانتخابات، وما تضمنته من خسارة لها وانتصار لحركة (حماس)، تحولا جوهريا في العملية الديمقراطية الفلسطينية، وتمايزا واضحا عن الأنظمة السياسية العربية الأخرى.

هذا على الرغم مما أظهرته دراسة المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية من تراجع في مقياس التحول الديمقراطي، فقد أظهر هذا المؤشر تراجعا عن الدراسة السابقة التي أجريت في العام 2004، إذ كان هذا المقياس يشير إلى 509 في العام 2004م أما في العام

2006 فهبط إلى 481. وهذا يعني بحسب معطيات المقياس بأن النظام السياسي الفلسطيني قد تحول خلال الفترة من 2004 - 2006 من نظام في طور التحول نحو الديمقراطية إلى نظام سلطوي. ولكن لا بد من الإشارة هنا أن هذا المقياس هو مقياس رقمي لظاهرة سياسية لا يمكن الفصل بين مركباتها وأشكالها بأرقام مجردة، وكذلك فإن هذا المقياس - كما يذكر معدوه - يقيس الحالة السياسية في لحظة معينة، تثبت بها كافة المتغيرات والظروف، فوجود ظروف طارئة أحيانا، أو وجود استياء عام لدى المواطنين من الوضع الاقتصادي والأمني، سيدفع لا محالة لانحراف هذا المقياس بشكل غير موضوعي¹.

وفي هذا السياق أيضا يوجد هناك اعتقاد راسخ لدى الفلسطينيين بأنهم أكثر ديمقراطية من الشعوب العربية الأخرى، ويوضح عزمي بشاره بأنه بغض النظر عن كون هذا الادعاء صحيحا أم غير صحيح، فإن مجرد الاعتقاد بذلك ورسوخ هذه الفكرة في العقلية الفلسطينية والثقافة السياسية الفلسطينية، يعد قوة دفع كبيرة في أي عملية تحول نحو الديمقراطية².

ومن هنا يرى الباحث بأن عملية التحول الديمقراطي تشهد تقدما مستمرا نحو نظام وحياة سياسيين أكثر ديمقراطية ومشاركة، ولعل الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة دفعت باتجاه ترسيخ فكرة التداول السلمي للسلطة في العقلية الجمعية للرأي العام الفلسطيني، والذي بدوره سيدفع باتجاه مشاركة أكثر فاعلية للرأي العام الفلسطيني في عملية صناعة القرار الفلسطيني.

1 الشافقي، خليل، وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير العام 2006م. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2006. ص: 33.

2 بشاره، عزمي: من أجل تجنب نهاية ساهرة لإحدى مآسي القرن. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 16. 1993م. ص: 45.

الأحزاب السياسية

يعرف الحزب السياسي بأنه " تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به، منفرداً أو بالائتلاف أو التنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"¹. وتهدف الأحزاب السياسية من عملية الوصول للحكم والاحتفاظ به إلى تحقيق الصالح العام، أو على الأقل تحقيق مصلحة أعضاء الحزب الذين هم أصلاً جزء من المجتمع².

فيظهر من تعريفات الأحزاب السياسية المختلفة ومن طبيعة عمل هذه الأحزاب، أن هدفها ومبتغاها الأساسي هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به، ولكن الوصول إلى الحكم في الأنظمة الديمقراطية لا يتم إلا من خلال الحصول على تأييد ودعم واضحين من الجماهير. وبذلك يكون في العادة هناك حراك عالي بين الجماهير والأحزاب، بحيث تكون أفكار الأحزاب وتوجهاتها عبارة عن انعكاس لتوجهات فئة معينة من الشعب وأفكاره، وفي الوقت نفسه تعمل الأحزاب على الدوام على نشر أفكارها وإقناع الناس بها بوسائل وأساليب مختلفة. ويظهر من ذلك أن للأحزاب السياسية دوراً بارزاً ومهماً في تشكيل توجهات الرأي العام وتحديدتها. كما أن توجهات الرأي العام ذاتها لها تأثير على توجهات الأحزاب وأفكارها. وتعتبر الأحزاب أكثر ديمقراطية كلما كانت تستجيب بشكل أكبر للتغيرات التي تطرأ على توجهات الرأي العام.

وفي الحالة الفلسطينية، الوضع الحزبي يعتبر أكثر تعقيداً، وذلك لأن الأحزاب الفلسطينية تواجه ازدواجية بين العمل الثوري والسياسي، فهي لا زالت في مرحلة النضال ومقاومة الاحتلال، وهي في نفس الوقت تسعى للمشاركة بشكل فاعل في النظام السياسي الفلسطيني. إن هذا الجمع المشوه بين الثورة والنظام السياسي الرسمي، يجعل من عمل الأحزاب الفلسطينية أكثر صعوبة وتعقيداً، ويعمل على التداخل الكبير بين القضايا الاجتماعية والسياسية وقضايا

1 المنوفي، كمال: أصول الأنظمة السياسية المقارنة. الكويت: الريعان للنشر والتوزيع. 1987. ص: 183.

2 سعد، إسماعيل: النظريات والمذاهب والنظم دراسات في العلوم السياسية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 2005م، ص: 242.

المقاومة. وكذلك فإن الأحزاب الفلسطينية قامت باستغلال هذا التداخل لتبرير العديد من مواقفها وتوجهاتها بحجة القضية المقدسة، قضية المقاومة والنضال.

يحمل عمر عساف الأحزاب الفلسطينية المسؤولية في عدم ضبط عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وتوجيهها لتصبح أكثر ديمقراطية، بل على العكس من ذلك فقد ساهمت هذه الأحزاب في تكريس شخصنة السلطة وتعزيزها وانحصارها في أفراد معدودين. كذلك فإن الأحزاب الفلسطينية المختلفة تفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية في آلية العمل الداخلية لها، مع وجود بعض التباين بين الأحزاب المختلفة¹. كما يؤكد أحمد يوسف على ذلك، حيث يرى أن القرارات والتوجهات الصادرة عن معظم التنظيمات والأحزاب الفلسطينية تصنعها النخبة، ومن ثم يتم تعويمها والتسويق لها لدى الرأي العام².

من ذلك يتبين لنا أن الأحزاب السياسية الفلسطينية كان لها دور سلبي فيما يتعلق بالرأي العام الفلسطيني، فالأحزاب الفلسطينية لم تكن تستجيب لتطلعات الرأي العام الفلسطيني وآماله وتوجهاته، بل على العكس من ذلك فهي على الدوام تحاول أن تصبغ فهمها ونظرتها وتوجهاتها على الرأي العام الفلسطيني بشكل عام، وعلى أعضائها بشكل خاص. فكل حزب من الأحزاب الفلسطينية يوجد به نخبة قيادية توجهه وتدير شؤونه، وما على أعضاء هذه الأحزاب إلا التسليم والموافقة على ما ترتبه تلك القيادات، مع وجود بعض الاستثناءات التي لا تشكل بمجموعها حالة فارقة. فالحقيقة أن الأحزاب الفلسطينية تفتقد لآليات المعارضة الديمقراطية الداخلية الحقيقية والفاعلة، والتي بدونها يكون من الصعب على هذه الأحزاب القيام بدور إيجابي تجاه الرأي العام الفلسطيني، وتعزيز مشاركته وحضوره وفاعليته في الحياة السياسية الفلسطينية.

ف نجد أن زعماء أغلب الأحزاب الفلسطينية وقيادات الصف الأول فيها، يحتلون مناصبهم ومراكزهم الحزبية منذ أمد بعيد، ونادراً ما يتغيروا، حتى عندما تكون هناك بعض الآليات

¹ عساف، عمر: مؤتمر بعنوان أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. رام الله: أضواء للتصميم والمونتاج الفني. 1995. ص: 103.

² أحمد يوسف، قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ: 2009/2/15.

الديمقراطية المشوهة داخل تلك الأحزاب كالانتخابات. فنجد أن القسم الأكبر من تلك الزعامات لا تفقد مناصبها إلا بعد الوفاة.

وبالتالي فالأحزاب السياسية الفلسطينية تساهم وبشكل واضح في التقليل من دور الرأي العام في عملية صنع القرار داخل الأحزاب، وهذا بدوره يقلل من مساهمة الرأي العام في عملية صناعة القرار الفلسطيني وتحديد توجهاته. مع أنه من المفترض أن تمارس الأحزاب السياسية دورا بارزا في إشراك الرأي العام في عمليات صنع القرار داخل الأحزاب وداخل السلطة، فالأحزاب السياسية الفلسطينية تساهم في عملية التحزب السياسي، وبناء ثقافة تحزبية لا ثقافة حزبية.

وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام المختلفة من العوامل الهامة جدا في عملية تشكل وبناء الرأي العام، فوسائل الإعلام تقوم بدور هام وجوهري على كلا الاتجاهين، فهي تؤثر وتتأثر بكل من الجماهير والرأي العام والنخب السياسية الحاكمة. وتكون وسائل الإعلام أكثر ديمقراطية ما دامت تعبر عن وجهة نظر الجماهير والرأي العام، وتبتعد هذه الوسائل عن الديمقراطية كلما كانت مرتبطة أكثر بالنخب السياسية الحاكمة.

فوسائل الإعلام في الكثير من دول العالم تعتبر أداة في يد السلطة الحاكمة، وتعمل على الدعاية والترويج لتوجهات تلك النخب الحاكمة لدى جماهير الرأي العام، فتعمل بذلك على تحديد وجهة الرأي العام بما يتوافق مع تطلعات النخب الحاكمة ورغباتها. وكذلك فإن وسائل الإعلام إن لم تقم بهذا الدور، فإنها على الأقل تقوم بتحديد ذلك البرنامج من الأفكار والمواضيع الساخنة التي تشغل بال الجماهير، وهذا بدوره كافٍ لتحديد أولويات الرأي العام بما يتوافق مع توجهات النخب الحاكمة. وتقوم وسائل الإعلام بتوفير قاعدة واسعة من المعلومات عن توجهات الرأي

العام للنخب الحاكمة وآرائهم، ولترسم هذه النخب خططها وتطلعاتها مستعينة بهذه القاعدة الواسعة من المعلومات¹.

أما وسائل الإعلام على الساحة الفلسطينية فهي تمارس نفس الدور، وهي تعتبر وسائل إعلام حزبية، تعبر عن وجهة نظر حزب معين، أو تكون متأثرة بالسلطة الحاكمة لا تبتعد كثيرا عن توجهاتها. ولا تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينية إلى حد كبير معبرة عن توجهات الرأي العام الفلسطيني ورغباته، بل على العكس من ذلك، فهي تساهم بشكل كبير في تشكيل توجهات الرأي العام بما يتوافق مع توجهات السلطة أو تلك الأحزاب التي تمثلها².

وفي النهاية فإن وسائل الإعلام الفلسطينية ومن خلال ما تمارسه من دور محوري ووسيط بين النخب القيادية في السلطة والأحزاب وجماهير الرأي العام، فإنها تعمل على تقويض دور الرأي العام في تشكيل توجهات صناع القرار الفلسطيني، وتعمل كذلك على تشكيل الرأي العام وتوجيهه بما يتوافق ومصالح تلك النخب القيادية في الأحزاب والسلطة الرسمية وتطلعاتها.

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر المؤثرة في تكوين وتشكيل توجهات الرأي العام، هناك العديد من العوامل الأخرى التي تسهم في ذلك بدرجة أقل، والتي لا يتسع المجال في هذا البحث لمناقشتها، ومنها: النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجماعات المصالح، والموروث الحضاري والثقافي والديني، ووسائل الإعلام الخارجية، والتغيرات السياسية الداخلية والخارجية. وغير ذلك العديد من العوامل.

الرأي العام الفلسطيني خصائصه ومركباته

لقد تميزت الحالة الفلسطينية عبر تاريخها الطويل بالتغير والتبدل المستمرين من الناحية السياسية، فخلال المائة عام الخالية تبدل على الفلسطينيين أشكال وأصناف مختلفة من أنظمة الحكم والحاكمين. فمن الحكم العثماني إلى الانتداب البريطاني، ثم الاحتلال الإسرائيلي وإقامة

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 195 - 200.

² عاطف سلامة: الإعلام الفلسطيني وخطاب الردح على الشاشات. 7/9/2007م. العدد: 2031. موقع الحوار المتمدن.

من الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108316>

دولة (إسرائيل) على أجزاء واسعة وممتدة من الأراضي الفلسطينية، و الحكم الأردني والمصري لبعض أجزاء فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومن ثم الاحتلال الكامل للأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل، حيث استمر هذا الوضع برهة من الزمن إلى حين قيام الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987م، وما تبعها من مفاوضات سرية وعلنية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تمخض عنها اتفاقية إعلان المبادئ في (أوسلو) في العام 1993م.

ولعل المرحلة الأخيرة التي مر بها الفلسطينيون (اتفاقية أوسلو) تعد من أخطر وأهم المراحل، وذلك لسببين رئيسيين - كان لهما كبير الأثر في الرأي العام الفلسطيني - وهما:

1- الاعتراف بإسرائيل

2- قيام السلطة الفلسطينية

قامت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين في الداخل والشتات، بالاعتراف بدولة إسرائيل وبحقها العيش بأمان وسلام. وتم ذلك في رسائل الاعتراف المتبادل بين الرئيس الفلسطيني الراحل: ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل: إسحق رابين¹. ولا يخفى على أحد أن الاعتراف بالدولة، يعني الاعتراف بكافة مركباتها من: نظام حكم وسلطة سياسية، وأرض، وشعب يعيش على تلك الأرض. وفي الاعتراف سابق الذكر لا يتم الحديث عن مجرد أرض، فالأرض التي تقوم عليها دولة إسرائيل، هي تلك الأراضي التي كانت بحوزة الفلسطينيين قبل قيام إسرائيل، وسلبت منهم وطردوا منها بطرق شتى. وتكمن خطورة هذا الاعتراف بحرمان الفلسطينيين من المطالبة الرسمية بأراضيهم المحتلة قبل العام 1948م.

كما أن هذه المرحلة مهدت لقيام كيان سياسي فلسطيني على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالفعل تم الإعلان عن قيام السلطة الفلسطينية والتي حظيت في بداية تشكلها بالاحترام والاعتراف والدعم الدولي الواسع. وقد أعطيت هذه السلطة صلاحيات واسعة في

¹ رسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير: من الموقع الإلكتروني: الملتقى المقدسي:

<http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com/montada-f144/topic-t2446.htm>

الجوانب الإدارية وصلاحيات محدودة في الجوانب الأمنية وذلك وفق ما نصت عليه اتفاقية (أوسلو) وما تبعها من اتفاقيات ملحقه بها.

خصائص الرأي العام الفلسطيني

بالإضافة إلى الخصائص العامة التي يتمتع بها الرأي العام الفلسطيني كغيره من الآراء العامة، والتي سبق ذكرها في المقدمة النظرية للبحث، فإن الرأي العام الفلسطيني يتصف بمجموعة من الخصائص الأخرى منها:

1- يتصف الرأي العام الفلسطيني بداية بالمرونة العالية: والمقصود بها، قدرته على تغيير توجهاته بسرعة عالية وحول قضايا مصيرية وجوهرية في قضيته، بحيث ينتقل بسلاسة وسرعة من المعارضة لقضية معينة إلى القبول بها والدفاع عنها أو العكس. وهناك دلائل عديدة على ذلك، ومنها التحول الكبير الذي أبداه الرأي العام الفلسطيني في نظره لإسرائيل وقبوله للسلام معها، وتغيير نظره للأراضي المحتلة عام 1948م من أراض محتلة إلى أراضي دولة (إسرائيل). وكذلك ما سبق ذكره من انخفاض التأييد لمشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (غزة أريحا أولا) وخلال شهر واحد من 64.9% إلى 41% وفق بيانات المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية¹.

2- يتصف الرأي العام الفلسطيني في التناقض في توجهاته، أو عدم القدرة على تحديد أولوياته. فكثيرا ما يختار الرأي العام الفلسطيني خيارات تحمل في طياتها الكثير من التعارض والتناقض في توجهاتها الأساسية. وقد كان ذلك واضحا عندما اختار الشعب الفلسطيني خلال أقل من عام برنامجين سياسيين يحملان الكثير من التناقض والاختلاف. فقد اختارت أغلبية من الرأي العام الفلسطيني (محمود عباس) لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية العام 2005م، وفي العام 2006م وفي الانتخابات التشريعية اختارت أغلبية من الرأي

¹ نتائج استطلاع للرأي العام استطلاع رقم (4) الفلسطيني حول الانتخابات واتفاق إعلان المبادئ 1993/12/12: من الموقع الإلكتروني: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p4a1.html>

العام الفلسطيني حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للمجلس التشريعي الفلسطيني. ومن المعلوم للجميع التناقض الكبير في البرنامج السياسي لكل من الرئيس محمود عباس والذي يمثل حركة (فتح) وحركة (حماس)، فمن السلام والتفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها خياراً استراتيجياً، إلى المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات معها خياراً استراتيجياً آخر.

3- كذلك يتصف الرأي العام بالسلبية وعدم قدرته على التأثير، فقد أظهرت العديد من استطلاعات الرأي معارضة الرأي العام الفلسطيني للعديد من القضايا وخلال فترات مختلفة. إلا أن الرأي العام الفلسطيني بقي عاجزاً عن إحداث أي تغيير يذكر في هذا المجال من خلال استخدام الأدوات الديمقراطية المختلفة. فقد أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجري في العام 1993م أن غالبية (81.5%) من الفلسطينيين ترى أنه من الضروري طرح مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لاستفتاء الشعب الفلسطيني¹، ولكن ومع ذلك فقد وقعت القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الاتفاق، وبدأت في تطبيقه دون إجراء أي استفتاء بهذا الخصوص. ومع ذلك لم يظهر الرأي العام الفلسطيني أي معارضة فاعلة لهذا النهج في الحكم.

إلا أن السنوات الأخيرة أظهرت تحولاً في هذا المجال، فقد استطاع الرأي العام الفلسطيني ومن خلال الانتخابات - والتي تعتبر أهم أدوات الديمقراطية - أن يعبر عن توجهاته وتطلعاته، ويغير من موازين القوى في النظام السياسي الفلسطيني. وكذلك بدا ذلك واضحاً من خلال استخدام الرأي العام الفلسطيني للأدوات الديمقراطية الأخرى بشكل محدود، كالمسيرات والاحتجاجات والإضراب للتعبير عن عدم رضاه من أداء الحكومة السابقة والحالية. ومن المأمول أن يؤسس ذلك لنهج صحيح في الحياة الديمقراطية الفلسطينية، ويعزز من قوتها وترسخها.

1 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مرجع سابق:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p1a2.html>

فاعلية الرأي العام وقوة تأثيره

هناك مجموعة من العوامل التي تعمل بشكل واضح وجلي على زيادة فاعلية الرأي العام في عملية الحراك السياسي أو تقليلها، إذ أنه بالإمكان استغلال هذه العوامل من قبل النظام السياسي للتقليل من دور الرأي العام في التأثير بالحياة السياسية. وكذلك فإنه إذا تم استغلال بعض هذه العوامل بشكل جيد من قبل جماهير الرأي العام، فإنها ستساهم في جعل الرأي العام أكثر فاعلية وحضورا في الحياة السياسية. وسيكتفي الباحث في العجالة القادمة بتوضيح عاملين من هذه العوامل.

العامل الأول المؤثر في فاعلية الرأي العام هو **معلومات الشخص العادي**: إذ يرى العديد من الباحثين أن هناك قائمة طويلة من المعارف والمعلومات والمفاهيم التي يجب أن يلم بها الشخص الواعي والمتعلم في هذا الزمن، والذي يطمح بمشاركة فاعلة في العملية السياسية. ومنها الحقائق الأساسية بالنسبة للقضايا السياسية الحالية، وكذلك الحلول البديلة التي لا بد من اتباعها لحل المشاكل المتعلقة بهذه القضايا، ومنها أيضا القدرة على توقع النتائج التي من الممكن أن تحدث نتيجة لإتباع هذه السياسة أو تلك، والتعرف إلى الاتفاقيات المختلفة التي توقعها الدولة، والاطلاع على حيثياتها، والقدرة على فهم أنظمة التأمينات الصحية والتقاعد والضمان الاجتماعي وتقييمها، وسياسة وضع الضرائب، وميزان المدفوعات والمقبوضات، والتعرف كذلك إلى التغيرات البيئية ومدى التلوث، ومقدار التضخم والعمالة، وحركة البورصات وأسعار العملات، ومعرفة مفهوم دولة الرفاهية والدولة الشمولية الخ، والقائمة تمتد وتطول مع مرور الزمن¹.

قد يكون هناك بعض المبالغة في المعلومات والمعارف والمفاهيم السابقة الذكر، والتي على الشخص العادي أن يكون قادرا على فهمها، من أجل ضمان مشاركة فاعلة في الحياة السياسية. ومما لا شك فيه - مع تقدم الزمن ومرور الأيام - أن تلك المعلومات والمفاهيم التي يجب على الشخص العادي تعلمها تزداد باطراد، والتي بدورها تعطي الفرد قوة وحصانة ذاتية

¹ بدر، أحمد: الرأي العام. مرجع سابق. ص: 280.

وقدرة على المناقشة والحوار، وتجعله أقل عرضة للوقوع تحت تأثير الدعايات المزيفة للعديد من الأحزاب السياسية والسلطات الحاكمة، وتمكنه من المفاضلة بين الخيارات المتاحة في أي عملية سياسية يشارك بها.

في الحالة الفلسطينية وعلى الرغم من وجود نسبة عالية نسبياً للمتعلمين، ومع أنه من المفترض أن تزيد الحصيلة التعليمية من معارف الفرد ومعلوماته، إلا أن ذلك لم يترك أثراً واضحاً في زيادة الاقتدار السياسي لدى الجماهير الفلسطينية، الذي يعني امتلاك الفرد للقدرة التأثيرية على النظام السياسي القائم، حيث يمكن التعبير عن الاقتدار السياسي من خلال العديد من الصيغ، كالقدرة على توجيه النقد للنظام القائم دون خوف من العقوبة، وكذلك الاستعداد لإبداء الرأي في المسائل العامة، مع الاعتقاد بوزن هذا الرأي وأهميته¹.

إن التعليم في المراحل الأساسية وحتى التعليم الجامعي، إذا لم يكن يسير في عملية حراك ديناميكية مستمرة وشاملة، ومتكاملة مع النظام والتراكيب السياسية والاجتماعية المحيطة بالفرد، فلن يعطي الفرد تلك القدرة الكافية للتفاعل مع التغيرات السياسية والاجتماعية المختلفة، ولا يعطيه كذلك الحد الأدنى من المعارف التي تمكنه من الاندماج في عملية الحراك السياسي. بل على العكس من ذلك فقد يكون التعليم في بعض الأحيان عائفاً يحجب عن الفرد قدرته على التفاعل في العمل السياسي، وذلك إذا كان التعليم لا يحمل بين ثناياه ذلك المحتوى التثقيفي العام.

في الحالة الفلسطينية، من المعروف أنه كانت هناك إشكالات كبيرة فيما يتعلق بالمنهاج التعليمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الازدواجية التي كانت في المناهج التي كان يتم تدريسها في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كان يطبق المنهاج الأردني في الضفة الغربية والمنهاج المصري في قطاع غزة وذلك منذ العام 1950م. وبعد قيام السلطة الفلسطينية، تم العمل على إيجاد منهاج فلسطيني خاص وموحد، وبالفعل تم إعداد هذه المناهج وتم البدء

¹ الزبيدي، باسم: الثقافة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص: 72.

بتطبيقها في العام الدراسي 2001/2000 للصف الأول والسادس الأساسي، ويتم بعد ذلك التوسع في إدخال المناهج الفلسطينية إلى النظام التعليمي بانتظام¹.

إن الأجيال الفلسطينية قبل العام 2000م تلقت التعليم من خلال مناهج تعليمية غير نابغة في إعدادها وتصميمها من وحي الواقع الفلسطيني، سواء كان المنهاج الأردني أم المصري. وهذا بدوره يخلق نوعاً من التشوه في العملية التعليمية، فالتعليم بمحتوياته المختلفة لا بد أن يحاكي الواقع الذي يعيشه المتعلم. وهذا بالتالي يعزز ما تم الحديث عنه آنفاً، من عدم انعكاس التعليم بشكل واضح وكبير على الوعي والثقافة التي يتحلى بها الفرد الفلسطيني.

أما المناهج الفلسطينية فجاءت لتحاكي الواقع الفلسطيني المعاش، وتربط المتعلم بواقعه التاريخي والجغرافي والثقافي والحضاري. كما أن المناهج الفلسطينية تتناول قضايا هامة وحيوية في العملية السياسية تهدف إلى خلق مواطن يعي حقوقه وواجباته، فهي تتناول مواضيع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والمرأة، والتعددية السياسية، وغير ذلك من القضايا الحديثة والحيوية².

ولكن مع ذلك بقيت المناهج الفلسطينية تعاني من الكثير من المشاكل والإشكاليات بسبب التدخلات الخارجية بها، فمن جانب تعتبر بعض الجمعيات اليهودية أن المناهج الفلسطينية تشجع على الكراهية لليهود والعنصرية، وغير ذلك من الانتقادات، ومن جانب آخر يرى بعض الفلسطينيين أن تلك المناهج قصرت في التعبير عن معاناة الشعب الفلسطيني، وما لحق به من مآسي ومعاناة. وخير دليل على ذلك ما أصدرته السلطة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول تلك المناهج³.

¹ توضيح وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول المنهاج الفلسطيني الجديد: مركز المنهاج الفلسطيني. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية: http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/arabic_clarificationI.htm

² أبو زهيرة، عيسى: المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل في فلسطين. مجلة رؤية، نيسان، 2001م. ص: 6. من الموقع الإلكتروني: http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/studies_of_the_curricula.htm

³ توضيح وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول المنهاج الفلسطيني الجديد، مرجع سابق.

ولعل المناهج الفلسطينية الجديدة في المدارس تحاكي بعض ما نتحدث عنه، فقد أوجدت مواد تعليمية للتربية الوطنية، تعزز مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. وتعمل على تزويد الطالب بمفاهيم ديمقراطية تعزز من وجود ثقافة ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في مقررات الصف الأول الأساسي أن مفاهيم الديمقراطية تكررت (51) مرة، وكلمتي المجلس التشريعي والوطني (20) مرة. ولكن ولاكتمال الصورة لا بد من جعل هذا النمط من التعليم توجهها عاما في كافة المستويات التعليمية بكافة أشكالها¹.

إن ما سبق ذكره يتناقض إلى حد ما مع ما يقوله بعض مؤيدي الإصلاحات التحريرية والديمقراطية، الذين يرون أن الرأي العام هو صوت الطبقة الوسطى المستتيرة، وهو رقيب ضد سوء الحكم، وعامل من عوامل التقدم. فكيف يكون لهذا الرأي العام أن يؤثر ويغير ويضبط أنظمة الحكم القائمة، وهو غير واع لما يدور حوله من تفاعلات سياسية واجتماعية. وهذا ينفق إلى حد ما مع النقد الأكثر تحفظا، والذين نظروا للرأي العام على أنه في مضمونه خطير، وسطحي ومؤقت وغير مثقف في غالبه، ويحتاج إلى الكثير من التحديات لاعتباره قوة سياسية مؤثرة².

يرى الباحث هنا أن الرأي العام يحتاج إلى الكثير من المقومات الذاتية والموضوعية، ليكون قادرا على التأثير في عملية صنع القرار السياسي، وإحداث تغييرات حقيقية في النظام السياسي تخدم مصالحه وتطلعاته، وتجعله على الدوام رقيقا على صناعات القرار وتوجهاتهم المختلفة. وإن الرأي العام إذا كان لا يعي ما لديه من إمكانيات وأدوات تأثيرية في النظام السياسي القائم، ولا يعي كذلك ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه المجتمع بمركباته المختلفة، فإنه في هذه الحالة يؤثر بشكل سلبي على دوره في عملية صنع القرار السياسي، ويقلل من قوة تأثيره، ويجعله هامشيا لا حضور له.

¹ أبو زهيرة، عيسى: المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل في فلسطين. مرجع سابق. ص: 6.

² مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 20.

أما العامل الثاني الذي يؤثر على فاعلية الرأي العام، فهو **الحضور الكبير للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الدستورية الأخرى**، ففي ظل وجود نظام سياسي تسيطر عليه السلطة التنفيذية بدون وجود رقابة وتدخل فاعل من السلطات الأخرى، فإن ذلك سيدفع بقوة باتجاه تقليل دور وقوة تأثير الرأي العام. فالسلطة التشريعية هي صوت الشعب في وجه السلطة التنفيذية، فإذا غابت هذه السلطة غيب الشعب. كما أن السلطة التنفيذية وفي حال تفردتها بالحكم، فإنها ستعمل على السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة، لتصبح الصوت الرنان الذي يروج لهذه السلطة، ويعمل على تبرير كل ما تقوم به من أعمال.

وبالنسبة للوضع الفلسطيني، فإن ما سبق ذكره ينطبق عليه إلى حد كبير، فالسلطة التنفيذية تمسك بزمام الأمور، والسلطان التشريعية والقضائية مغيبتان، وليس لهما ذلك الدور الفاعل في الرقابة على السلطة التنفيذية. وهذا بدوره دفع في أوقات عديدة باتجاه تضيق الحريات على الأفراد، والتقليل بشكل كبير من مساحة عمل الرأي العام الفلسطيني في عملية الحراك السياسي الداخلي. هذا مع الإشارة إلى التطورات الجذرية التي حصلت مؤخراً باحتلال حركة (حماس) لأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، إذ كان ينتظر رؤية تغير في الواقع السياسي الجديد ولطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث بعد هذه التغيرات. إلا أن اعتقال جيش الاحتلال الإسرائيلي لعدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الجديد، عطل عمله، وأصبح من الصعوبة بمكان تقييم دور السلطة التشريعية في النظام الجديد في ظل الواقع الحالي.

الرأي العام الفلسطيني وعملية السلام

شكلت اتفاقية (أوسلو) وما ترتب عليها من قيام السلطة الفلسطينية، وعودة العديد من القيادات السياسية للثورة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية، نقلة نوعية في مسيرة الشعب الفلسطيني من كافة النواحي. فبعد الكفاح المسلح باعتباره طريقاً واحداً وأوحد لتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر، أصبح السلام هو الخيار الاستراتيجي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967م. وكذلك فقد عاد إلى أرض الوطن العديد من القيادات الثورية والسياسية والتاريخية، هذه القيادات التي ساهمت بشكل كبير في بناء أجهزة

السلطة المختلفة، وفي تحديد التوجهات السياسية لها. كما ساهمت في تحديد شكل العلاقة التي تربط بين السلطة والشعب، وذلك من خلال الموروث التاريخي الموجود عند تلك القيادات حول آليات التعامل المختلفة مع كافة الأطراف، والتي تكونت لديهم في أماكن شتاتهم المختلفة. وقد ظهر أثر ذلك جليا في الطريقة التي تعاملت بها السلطة الفلسطينية مع الرأي العام الفلسطيني في مختلف القضايا.

لقد ترك هذا التحول أثرا بالغا على الحالة الفلسطينية بكافة مركباتها، فقد أصبح للفلسطينيين نظام سياسي يتمتع باعتراف واحترام دوليين. وأصبح الأعداء التقليديين للشعب الفلسطيني بين عشية وضحاها شركاء سلام وجيران. وأصبحت كذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م تسمى بدولة إسرائيل، وذلك باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. وأصبح النظام الفلسطيني الوليد والمنبثق عن منظمة التحرير الفلسطينية، ينبذ الإرهاب ويحاسب كل من يحاول زعزعة العملية السلمية وتخريبها مع الإسرائيليين. ووجد الشعب الفلسطيني نفسه تحكمه وتدير شؤونه سلطة وطنية فلسطينية بكافة مركباتها وتشكيلاتها، وموجودة داخل الأراضي الفلسطينية، فوجد في تشكيلة وإفرازات سلطة الحكم الذاتي في بدايتها ما يجعله يحس ويشعر ولو بشكل مجزوء بتلك الدولة التي تخالغ مشاعره وأحاسيسه وتراود أحلامه.

عملت هذه التحولات الجوهرية والسريعة في القضية الفلسطينية على إعادة تشكيل توجهات الرأي العام الفلسطيني، ففي الفترة الأولى من توقيع اتفاقية (أوسلو) وما انبثق عنها من اتفاقيات ترتب عليها عودة العديد من القيادات الفلسطينية السياسية في الخارج، وتشكيل سلطة الحكم الذاتي. في هذه الفترة وبحكم تعطش الفلسطينيين للدولة والعودة، وبحكم كبر حجم المعاناة وطول أمدتها، فقد أظهرت استطلاعات الرأي تأييدا كبيرا من الفلسطينيين في الداخل للسلطة الجديدة، وهذا على الرغم من كون هذه السلطة وقياداتها قد أحدثوا تغييرات جوهرية في ثوابت وتطلعات الشعب الفلسطيني. فقد بين استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر أيلول من العام 1993م، تأييد الرأي العام الفلسطيني لمشروع اتفاقية السلام

بين الفلسطينيين والإسرائيليين (غزة وأريحا أولاً) بشكل كبير، فقد أظهر 64.9% من المستطلعة آراؤهم موافقتهم وتأييدهم لهذا المشروع¹.

أما في الفترة اللاحقة والتي بدأ بها تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن اتفاقية أوسلو على أرض الواقع، فقد بدأ الفلسطينيون يلمسون ويشعرون بالنتائج المختلفة لبدء تنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع. كما أنهم بدؤوا يفتقون من حلمهم ويجابهون الواقع البعيد كثيراً عن أدنى أحلامهم وأمنياتهم. فسرعان ما تغيرت بعدها توجهات الرأي العام الفلسطيني لينخفض التأييد للاتفاقية سائلة الذكر إلى 41.5% من الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم، وذلك في الاستطلاع الذي تم إجراؤه بتاريخ 1993/12/12م. ولكن مع ملاحظة أن الغالبية ما زالت تؤيد الاتفاق، وقد بلغت المعارضة له 38.1%².

يلاحظ الباحث هنا أن الاتفاقيات سابقة الذكر وتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية، فتحت الباب واسعا لخلق حراك سياسي كبير على مستوى صناع القرار السياسي الفلسطيني وعلى المستوى الشعبي. فبالنسبة للأحزاب الفلسطينية كان هناك المعارض بشدة لهذه الاتفاقيات، وكان هناك أيضا المؤيد مع وجود تحفظات، وكان هناك المؤيد بشكل مطلق للاتفاقيات سابقة الذكر. فقد عارضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي هذه الاتفاقيات بشكل مطلق، وكذلك فعلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية ولكن، وبسبب غياب العملية الديمقراطية والانتخابات العامة عن الحالة الفلسطينية لفترة طويلة، لم يكن واضحا للجميع نسبة الفلسطينيين المؤيدين أو المعارضين لاتفاقية (أوسلو) وما نتج عنها، وذلك بناء على التأييد الشعبي الذي يحظى به كل فصيل فلسطيني، خاصة وأن هناك بعض الفصائل الفلسطينية التي تتضوي تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية وهناك فصائل أخرى لا تتضوي تحت نفس الإطار.

¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: مرجع سابق.

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p4a1.html>

² المرجع السابق.

أما فيما يتعلق بالرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أجرت بعض المراكز المتخصصة بالبحوث والاستطلاعات استطلاعات مختلفة، أظهرت وجود تأييد واسع لاتفاقية (أوسلو) في بداية توقيعها كما سبق ذكره. وهنا يرى الباحث أن نسبة التأييد الكبيرة لاتفاقية (أوسلو) لم تكن تتسجم مع المعارضة الواسعة لهذه الاتفاقية من الأحزاب والفصائل الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها.

إن نسبة التأييد لحركة (فتح) والفصائل الصغيرة الأخرى التي أيدت اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو معها، لم تكن توازي تلك النسبة الكبيرة من التأييد للاتفاقية في الشارع الفلسطيني وفق الاستطلاعات سابقة الذكر. ويمكن أخذ لمحة عن وزن الفصائل المختلفة العاملة على الساحة الفلسطينية من خلال الاطلاع على انتخابات الجامعات وبعض الهيئات النقابية والمهنية الفلسطينية، والتي يظهر من خلالها أنه وفي أغلب الأحيان كان هناك تنافس كبير بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهاتان الحركتان تحتلان في أغلب الأحيان معظم المقاعد التي تجري عليها عملية الانتخاب، فإما أن تحوز كل من الحركتين على ما يقارب نصف الأصوات المنتخبة بفارق بسيط بينهما، أو أن تحتل إحدى الحركتين أغلب المقاعد، ويكون ذلك في بعض المراكز والمناطق والتي تعتبر معقلا لإحدى الحركتين. أما الفصائل والحركات الفلسطينية الأخرى سواء كانت إسلامية أو يسارية أو غير ذلك، فهي لم ترق إلى أن تشكل منافسا قويا لإحدى الحركتين (فتح و حماس) بل كانت تقوم في الكثير من الأحيان بالتحالف مع إحدى الحركتين (فتح أو حماس)¹.

إن يظهر مما سبق، أن التأييد الشعبي الكبير لإعلان المبادئ في أوسلو، لم يكن ينسجم أو يتوافق بأي شكل من الأشكال مع وزن الفصائل الفلسطينية المختلفة على الأرض. ولكن يشير الباحث هنا إلى أن هذا التأييد الشعبي الكبير لهذه الاتفاقيات كان في المرحلة الأولى من عملية التوقيع عليها، أي قبل الوصول إلى مرحلة التطبيق. ووفقا لذلك يعزو الباحث تأييد الرأي العام الفلسطيني الكبير للاتفاقيات سابقة الذكر إلى كون الفلسطينيين - وبسبب ما يعانون من الاحتلال

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط: انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني. عمان، 1994م. ص: 155.

وتبعاته - كانوا يعولون كثيرا على هذه الاتفاقية باعتبارها خطوة في الطريق نحو التحرر والاستقلال. خاصة في ظل الوعود والتعهدات بمستقبل مشرق للمنطقة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجدر الذكر هنا أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين العاديين لا يعرفون أصلا فحوى الاتفاقيات التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وما يترتب عليها. وكذلك لم تكن الفصائل والحركات الفلسطينية المعارضة لهذه الاتفاقيات قد أخذت الوقت الكافي لتعبئة الرأي العام ضد الاتفاقيات سابقة الذكر.

ولكن وبعد الوصول إلى مرحلة تطبيق الاتفاقيات، بدأ التأييد الشعبي لهذه الاتفاقيات يتراجع، وبدأ بالانسجام مع توجهات الفصائل والحركات الفلسطينية المختلفة. فقد أخذت الأحزاب والفصائل الفلسطينية المعارضة لهذه الاتفاقيات فرصتها لإقناع الرأي العام الفلسطيني بشكل عام، والمؤيدين لهذه الأحزاب والفصائل بشكل خاص بعدم جدوى هذه الاتفاقيات، خاصة بعد أن بدأ الفلسطينيون يتعرفون على فحوى الاتفاقيات من خلال التطبيق العملي لها على أرض الواقع، وبعد أن بدأ الفلسطينيون يرون المماثلة والتسويق وعدم الجدية الإسرائيلية بتحقيق السلام.

إذن بعد توقيع اتفاقية (أوسلو) وما تبعها من اتفاقيات والبدء بتطبيق بعض بنود هذه الاتفاقيات، ظهرت توجهات الرأي العام الفلسطيني حول هذه القضية من المؤيد بشدة إلى المعارض بشدة مع وجود تذبذب في نسب التأييد والمعارضة وفقا للتغيرات المختلفة على أرض الواقع. ولكن الشيء الأهم في هذه المرحلة هو التغير الكبير الذي حدث في المعتقدات السياسية الفلسطينية، وذلك من حيث الاعتراف بحق (إسرائيل) بالوجود، والتنازل عن حق الفلسطينيين في أرضهم المحتلة عام 1948م، وتأجيل حل بعض القضايا المصيرية للفلسطينيين كالألاجئين والقدس والحدود والمياه وغيرها إلى مراحل لاحقة¹.

¹ شلايل، عمر: المفاوضات السرية في أوسلو: من الموقع الإلكتروني:

لقد أحدثت القيادة الفلسطينية والممثلة بمنظمة التحرير، هذه التغيرات الكبيرة في المعتقدات السياسية الفلسطينية، بدون الرجوع إلى الرأي العام الفلسطيني، فلم يتم إجراء أي استفتاء أو استطلاع لآراء الفلسطينيين أنفسهم، سواء كانوا في الداخل أو في الشتات. هذا بغض النظر عما كانت ستؤول إليه نتائج الاستفتاء أو استطلاع آراء الفلسطينيين، وأن المهم هنا هو أخذ توجهات الرأي العام حول القضايا المصيرية للشعوب بعين الاعتبار. حيث لم يتم أصلاً استفتاء أو استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول البدء بالمفاوضات مع إسرائيل، ولا كذلك في الاتفاقيات التي أبرمت معها، وما تضمنته من تغيير في الثوابت الفلسطينية المتعارف عليها.

ولكن ومع وجود هذا التغيب والتغيب الكبيرين للرأي العام الفلسطيني في القضايا المصيرية له، وجدنا أن هذا الرأي كان أكثر تقبلاً وحماسة للتغييرات سابقة الذكر التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا كان واضحاً من خلال استطلاعات الرأي العام التي بينت التأييد الكبير للاتفاقيات المبرمة مع (إسرائيل). كما كان هذا واضحاً من خلال الوقائع إذ لم يقم الرأي العام الفلسطيني، ومن خلال ما يتمتع به من أدوات ووسائل وإمكانيات، بإبداء تلك المعارضة الكبيرة للتغييرات التي طرأت على الحالة الفلسطينية.

فبذلك يرى المراقب لتسلسل الأحداث على الساحة الفلسطينية، أنه كان هناك توافق وانسجام إلى حد ما بين توجهات الرأي العام الفلسطيني وتوجهات صناع القرار السياسي له، إذ انعكس ذلك على عدم وجود معارضة قوية وفاعلة للاتفاقيات سابقة الذكر. ولكن ذلك بحقيقة الأمر لا يعبر عن حالة من التوافق والانسجام الحقيقيين، كون الرأي العام لا يعمل ضمن جو ديمقراطي مريح يعطيه حرية كبيرة في التعبير عن الرأي، هذا بالإضافة لكون الرأي العام الفلسطيني نفسه يواجه الكثير من المشاكل الذاتية.

يرى الباحث هنا أنه على الرغم من ملاحظة ذلك الانسجام بين الرأي العام وتوجهات صناع القرار، فلم يكن هذا التوافق والانسجام يعبر حقيقة عن وجود تواصل وتفاعل حقيقيين بين صناع القرار والرأي العام. ويحيل الباحث هذا الاستنتاج إلى مجموعة من العوامل والمسببات منها: عدم وعي الرأي العام الفلسطيني لما يمتلك من قوة تأثير على صناع القرار السياسي، وقد

كان ذلك سببا رئيسيا في عدم وجود معارضة فاعلة للتغيرات الكبيرة في الحالة الفلسطينية، خاصة أن الرأي العام الفلسطيني حديث التجربة في مجال العمل السياسي في ظل وجود نظام سياسي على الأرض. كما يرجع ذلك إلى وجود قصور في التربية الوطنية والسياسية للمواطن الفلسطيني، إذ كانت التربية السياسية والوطنية تقع في غالبها على عاتق الأحزاب والفصائل الفلسطينية العاملة على الأرض الفلسطينية، وقد كان هذا بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي. وكانت هذه التربية الوطنية والسياسية تركز في غالبها على عملية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وقد كان هناك غياب واضح للتوعية الحزبية من حيث الانتخابات والحق في المعارضة وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر، وغير ذلك من المبادئ الديمقراطية المتعارف عليها. هذا بالإضافة إلى وجود نقص كبير في تلك الفترة في المراكز والمؤسسات والجهات التي تأخذ على عاتقها إعلام الجمهور وتنويره حول البنود المختلفة لمثل هذه الاتفاقيات سابقة الذكر، وأن المواطن العادي يكون دائما بحاجة إلى التبسيط ليكون قادرا على استيعاب العديد من الاتفاقيات والقوانين والإجراءات التي يقوم بها صناع القرار والنظام الحاكم.

والأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بعدم وجود اتفاق وانسجام حقيقيين بين توجهات صناع القرار السياسي والرأي العام الفلسطيني - بل على النقيض من ذلك وجود تباين واختلاف - السرعة في تغير الانطباعات حول الاتفاقيات سابقة الذكر، وسرعان ما بدأ الانخفاض المتتالي في التأييد الشعبي لاتفاقيات السلام، حيث أظهرت نتائج الاستطلاعات التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وذلك بتاريخ 1993/12/12م، أي بعد مضي ثلاثة شهور فقط على توقيع اتفاقية إعلان المبادئ المعروفة ب(غزة وأريحا وأولا)، حصول انخفاض كبير في التأييد لإعلان المبادئ سابق الذكر إذ انخفض التأييد إلى 42.4%¹ وذلك مع ملاحظة أن هذه الاستطلاعات سابقة الذكر تقيس توجهات الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك بعد أن كانت نسبة التأييد للاتفاقية 66.4% بتاريخ 1993/9/11-10م. يظهر مما سبق ذكره أن التأييد للاتفاقية انخفض بنسبة 36% مما كان عليه في بداية شهر أيلول من العام 1993م.

¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مرجع سابق.

كذلك يظهر التغير السابق الكبير والسريع في توجهات الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حيال اتفاقية إعلان المبادئ (غزة وأريحا أولاً)، وجود إشكالية كبيرة في الرأي العام الفلسطيني والعوامل المكونة له والمؤثرة به.

فمن المعروف أن الرأي العام تجاه القضايا المصيرية للشعوب يميل للثبات، إذ تكون مرونته متدنية جداً، بحيث لا يستجيب بسهولة لأي تغييرات ممكن أن تحدث على أرض الواقع. وذلك لأنه يكون مبنياً على قناعة واعتقاد راسخين لدى المواطنين حول تلك القضايا والمواضيع مدار النقاش والبحث.

ولكن ما حصل في الحالة الفلسطينية، والتي لا تكاد تخلو من الشذوذ والانحراف عن كل ما هو طبيعي فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب الظروف غير الاعتيادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية والمواطن الفلسطيني، كان غير طبيعي وينم عن الحالة غير الطبيعية التي تعيشها القضية الفلسطينية بكافة مركباتها. ويرى الباحث هنا أن ما نتحدث عنه ينسجم مع ما سبق الحديث عنه من عدم وجود انسجام حقيقي بين توجهات الرأي العام الفلسطيني وبين توجهات صناع القرار السياسي له.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والثانية

في العام 1996م شكلت الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، تحولاً جوهرياً في التوجه نحو نظام أكثر ديمقراطية ومشاركة. فلأول مرة يشترك الشعب الفلسطيني في اختيار ممثلين عنه للمجلس التشريعي الفلسطيني. وقد شكلت هذه التجربة عاملاً مهماً في التأسيس لحياة ديمقراطية تسود الشارع السياسي الفلسطيني، فالرأي العام الفلسطيني سيكون بإمكانه عكس آرائه وتوجهاته من خلال تلك النخبة التي يختارها بمحض إرادته، هذا على الرغم من عدم اشتراك العديد من القوى الفلسطينية السياسية الفاعلة في هذه الانتخابات لأسباب مختلفة. إلا أنه كما سبق وذكرنا فقد دفعت هذه العملية الانتخابية باتجاه مسيرة أكثر ديمقراطية ومشاركة للفلسطينيين.

بعد ذلك بدأ النظام السياسي الفلسطيني بالحراك ولكن بوتيرة بطيئة ومقطعة، وكذلك لم يكن لذلك المجلس التشريعي المنتخب من الشعب الفلسطيني دور بارز في التأثير على السلطة التنفيذية، وعملية صناعة القرار الفلسطيني. وقد تلقت مسيرة الديمقراطية الفلسطينية ضربة موجعة عندما تم تأجيل عملية إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي كان من المقرر أن تجرى في العام 1999م، وذلك بحجج وذرائع مختلفة. كما استمر في هذه الفترة ذلك النمط القيادي الذي كان متبعاً في منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات يمسك بزمام الأمور، وله سلطة شبه مطلقة على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولكن على الرغم من ذلك فقد استطاع الاستمرار في هذا النهج رغم تزايد المعارضة له داخل الشعب الفلسطيني، وقد ساعد في ذلك ما يمتاز به الرئيس الراحل ياسر عرفات من شخصية قوية ومسيطرة لها القدرة على الإمساك بكافة الخيوط والتحكم بها دون قطع أي منها.

ولكن بعد استشهاد ياسر عرفات، وغياب هذه الشخصية التاريخية القوية، ظهرت الحاجة وبشكل ملح لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، لاختيار قيادة فلسطينية جديدة للشعب الفلسطيني. وبالفعل تم إجراء الانتخابات الرئاسية في العام 2005م، وتم اختيار محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية. وبعدها بعام تم إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وحازت (حماس) على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

بعثت هذه الانتخابات الروح في المسيرة الديمقراطية الفلسطينية، إذ أتيحت الفرصة مرة أخرى للرأي العام الفلسطيني لاختيار ممثلين له في السلطة التشريعية. وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية بالغة في عملية الحراك السياسي للرأي العام الفلسطيني، فقد اشتركت الغالبية العظمى من القوى الفلسطينية في هذه الانتخابات، وأتيحت الفرصة للرأي العام ليس فقط لاختيار من يراه مناسباً لتمثيله في المجلس الجديد، بل أعطي الفرصة كذلك لييدي رأيه بالسلطة التشريعية السابقة الممثلة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. وبالفعل فقد أبدى الرأي العام وبفاعلية ونزاهة عاليتين رأيه في السلطة التشريعية السابقة، وعاقبها لسلبيتها وعدم تحقيقها لأمانيه وتطلعاته. واختار في المقابل كتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

الفصل الرابع

الرأي العام وأثره على صنع القرار السياسي الفلسطيني

الفصل الرابع

الرأي العام وأثره على صناع القرار السياسي الفلسطيني

المقدمة

تختلف الطرائق التي تتعامل بها الأنظمة الحاكمة مع الرأي العام، كما يختلف الحجم الذي تعطيه هذه الأنظمة لهذا الرأي. فنجد بعض الدول التي لا تولي الرأي العام الاهتمام اللازم، ونجد دولاً أخرى تعطي الكثير من الاهتمام للرأي العام، بحيث يكون الرأي العام هو الموجه لسياسات الدولة، لتكون متماشية مع توجهاته وتطلعاته. وبين هذا وذاك تتدرج الدول في مقدار الاهتمام الذي توليه للرأي العام.

ولكن على الرغم من هذا الاختلاف بين الدول والأنظمة الحاكمة في طريقة التعاطي مع الرأي العام، يبقى الرأي العام ذا أهمية فائقة في كافة التجمعات البشرية. فقد نجد بعض الأنظمة الحاكمة تسلب الرأي العام الكثير من حقوقه، وتمنعه من القيام بالدور المتوقع له، من معارضة أو إبداء الرأي أو اختيار الممثلين عن الشعب، أو غير ذلك من الوظائف العادية للرأي العام. ولكن وعلى الرغم من ذلك، تبقى هذه الأنظمة الحاكمة متوجسة وخائفة من الرأي العام، ومن ردات فعله التي قد لا تكون متوقعة، فتعمل على قمع الرأي العام وإسكاته، والتضييق عليه ومحاصرته، وتستتفر من أجل ذلك جزءاً كبيراً من ثروات الأمة ومقدراتها. أي تهتم هذه الأنظمة بالرأي العام، وتدرك خطورته، ولكن منبع هذا الاهتمام يختلف عما هو موجود في الأنظمة الديمقراطية.

فالرأي العام سواء كان موجوداً في ظل أنظمة ديمقراطية أو أنظمة مستبدة، فإنه سيحوز على اهتمام كبير وخاص من الأنظمة الحاكمة، فالأنظمة الديمقراطية تسعى لتلبية تطلعات الرأي العام والسير ضمن توجهاته، كما تسعى النخب الحاكمة في هذه الأنظمة لاستمالاته وإرضائه، ليعيد انتخابها ويبقيها على سدة الحكم. أما في الأنظمة الاستبدادية، تبذل الجهود لقمع الرأي العام، لتجنب أي ردات فعل قد يقوم بها نتيجة لإهماله وتهميشه.

وظائف الرأي العام

يؤدي الرأي العام بكافة مركباته، مجموعة من الوظائف والأدوار التي يتفاعل من خلالها مع النظام الحاكم وإفرازاته المختلفة، حيث يعمل الرأي العام من خلال هذه الوظائف إلى التأثير الفاعل على قرارات صناعات القرار وتوجهاتهم. وذلك لجعل توجهات صناعات القرار تستجيب وتلبي متطلبات الرأي العام وتطلعاته.

للرأي العام دوره الهام في الحياة السياسية، وذلك على المستويين: الداخلي والخارجي، فهو المحرك الأساسي لصناعة القرار في توجهاتهم السياسية الداخلية والخارجية، كما أنه صمام الأمان الذي يحافظ على ثوابت الأمة ومركزاتها، ويكون هذا الدور للرأي العام بارزا بشكل واضح في الأنظمة الديمقراطية.

كذلك فإن للرأي العام وظيفة أخرى تتعلق بالرقابة الاجتماعية، فمثلا يشكل عنصر رقابة هاماً على أنظمة الحكم وعلى صناعات القرار، فإنه يقوم بنفس الدور بالنسبة للمجتمع بمركباته المختلفة. ويكون سلوك الفرد في المجتمع واقعا تحت طائلة رقابة الرأي العام عليه، ويسعى بذلك الفرد ليكون سلوكه منضبطا ومتماهيا مع توجهات الرأي العام.

الرأي العام ودوره في الحياة السياسية

يعتبر الرأي العام ظاهرة تدور حول القوى النفسية المحركة للفرد والمجتمع، هذه القوى المؤثرة بالتالي في الحياة السياسية والواقع السياسي للمجتمعات. ويعتبر الرأي العام نقطة تركيز هامة ومركز ثقل كبير، يحوز على اهتمام كبير من كافة القطاعات الاجتماعية والسياسية الحاكمة، وذلك لكونه يشكل ردة فعل قوية ومباشرة للسلوك السياسي لصناعة القرار، فهو مرآة تعكس وتظهر ما يقوم به صناعات القرار من اتخاذ قرارات أو إلغائها أو إصدار قوانين أو عقد اتفاقيات وغير ذلك الكثير.

وبذلك يكون الرأي العام مصب اهتمام السياسيين بكافة مستوياتهم، الذين يسعون دائبين لجعل الرأي العام يشكل انطبعا جيدا عنهم وعن سلوكهم السياسي، وذلك بهدف إعطاء شرعية

لوجودهم في السلطة، ولإبقائهم فيها لأطول فترة ممكنة، ولتكون لهم فرصة كبيرة في إعادة انتخابهم.

وفي هذا السياق فإن الرأي العام يقوم بوظيفته ودوره في الحياة السياسية من خلال التأثير على جانبين أساسيين في الحياة السياسية لأي دولة من الدول ولأي نظام حكم: فإما أن يكون دوره متعلقاً بالسياسة الداخلية للدولة بكافة مركباتها وتفصيلاتها، أو متعلقاً بالسياسة الخارجية للدول، بما تحمله من ارتباطات وعلاقات بين مركبات المجتمع السياسي الدولي.

وللتأثير على سياسة الدولة وتوجهاتها سواء كانت الداخلية أم الخارجية منها، فإن الرأي العام يقوم بدوره ويظهر اتجاهاته وتطلعاته، وكذلك يبدي رأيه في نظام الحكم القائم وفي الجهة السياسية الحاكمة، من خلال مجموعة من الطرائق والأساليب، على رأسها الانتخابات بكافة أشكالها ومستوياتها، وكذلك من خلال التظاهرات السلمية والتجمعات الشعبية والحزبية، كما يقوم بهذا الدور من خلال ضغطه وتأثيره على ممثلي الشعب في السلطة التشريعية، وكذلك من خلال اتصاله وترابطه مع العديد من المؤسسات المدنية التي تأخذ على عاتقها تنظيم الرأي العام وتوعيته والرقى به، وإيصال توجهاته وتطلعاته إلى صناع القرار¹.

دور الرأي العام في الرقابة الاجتماعية

يقوم الرأي العام بدور هام وجوهري في الرقابة المستمرة الدائمة على سلوك الأفراد وتصرفاتهم، فسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم المختلفة تكون طوال الوقت عرضة للتدخل والانتقاد من الرأي العام، ويكون ذلك جلياً أكثر في مجتمعات العالم الثالث، أي في المجتمعات التي تكون فيها روابط قوية بين الأفراد في تجمعاتهم السكنية المختلفة. ولا بد من حكم للرأي العام على كل تصرف أو سلوك ظاهر يقوم به الفرد: فإما الموافقة وإما الرفض.

¹ دالتون، رسل جيه: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا. ترجمة: أحمد يعقوب المجذوبة. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع. ص: 54.

وتكون عملية موافقة الرأي العام أو رفضه لسلوك أو تصرف معين من قبل أفراد المجتمع مبنيا على محددات واضحة المعالم، وهذه المحددات تكون نابعة من مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف والمبادئ العامة المتوارثة، والتي اتفق المجتمع عليها عبر تعاقب الأجيال ومرور الزمن.

وفي هذا السياق يقوم الرأي العام بهذه الوظيفة الجوهرية في ضبط سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، لتكون منسجمة مع ما تعارف المجتمع على صحته وصوابه، هذا بغض النظر عن مدى تعارض هذه العادات مع الكثير من القيم والتعاليم الدينية والأسس العلمية، أو حتى القانون المطبق داخل الدولة. وتتصف هذه العادات والتقاليد والأعراف بالثبات والاستقرار على المدى الزمني القصير والمتوسط، ولكنها تكون في عملية حراك وتغير مستمرين على المدى الطويل، فهي تتغير وتتبدل ولكن ببطء، وذلك لكون تغييرها يرتبط بتغير أمر ليس من السهل التأثير به وتغييره، وهو سلوك الفرد وتوجهاته الخاصة والعامة¹.

وللعادات والتقاليد والأعراف دورها في التأثير على الكثير من الجوانب السياسية في سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، وكما سبق ذكره فإن سلوك الفرد وتصرفاته تكون خاضعة لرقابة الرأي العام، ومن ضمن هذه السلوكيات والتصرفات السلوك السياسي للفرد. فالدور الذي يقوم به المواطن في الجوانب السياسية، وذلك كونه فرداً من أفراد المجتمع الموجود في بقعة جغرافية معينة، وخاضعاً لنظام حكم وسلطة معينة، فإنه يخضع لحكم الرأي العام. فعملية انتخاب الفرد وترشحه للانتخابات ومشاركته في النشاطات السياسية للأحزاب والتظاهرات والاحتجاجات وغير ذلك الكثير، كل ذلك يكون محل الفحص والتحري من قبل الرأي العام².

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حكم الرأي العام يكون في الغالب سريعاً ومباشراً في القضايا الظاهرة له، وكذلك يكون مؤثراً وفاعلاً على المستويين: الشعبي والرسمي في الكثير من الأحيان.

¹ زكور، يونس: الرأي العام: وقفة تأصيلية، 2006/12/10م. من الموقع الإلكتروني:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content-66172.html>

² المرجع السابق.

مثالاً على مدى تأثير الرأي العام ورقابته الصارمة على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، نجد أنه في العديد من دول العالم الثالث، وبالأخص تلك الدول التي لا يزال النظام الديمقراطي غير متغلغل ومتأصل بها، يتم وضع (كوتا) للنساء في الانتخابات المحلية والتشريعية، وذلك بهدف منح النساء فرصة للدخول والمشاركة في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة. ويتم ذلك من خلال سن القوانين لمحاربة توجهات الرأي العام السائدة في المجتمع والعمل على تغييرها، هذا الرأي المبني على بعض العادات والتقاليد والأعراف، التي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، لعدة أسباب منها الدينية والاجتماعية. وبغض النظر عن مدى صحة هذا التوجه للرأي العام ومسيباته، فإننا نجد ومن خلال هذا المثال أن حكم الرأي العام وسطوته كانا قويين ومؤثرين، فقد لجأت الدول لسن القوانين لمجابهة توجهات الرأي العام السائدة.

وتطبيقاً عملياً للمثال السابق على الحالة الفلسطينية، نجد أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية أظهرت أن 17 امرأة فازت في الانتخابات، أي 13% من أعضاء المجلس التشريعي. فقد كانت جميع الفائزات في الانتخابات من اللواتي ترشحن من خلال القوائم الانتخابية، والتي يطبق عليها نظام (الكوتا) النسائية، فقد طبق هذا النظام على القوائم ولم يطبق على الدوائر. ولم تفرز في الانتخابات التشريعية أي من المرشحات عن طريق الدوائر، إذ كان عدد المرشحات عن طريق الدوائر محدوداً جداً لتوقع النتائج مسبقاً من قبل النساء¹.

ونستنتج من ذلك أن الاعتقادات الموجودة عند الرأي العام، كان لها الدور البارز في تحديد توجهات الرأي العام تجاه قضية ترشح النساء للانتخابات، ما استوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، إجراء بعض التعديلات على قانون الانتخابات المحلية والتشريعية، والعمل بنظام المحاصصة، لضمان مشاركة النساء في العملية السياسية. وما يؤكد هذا الدور الكبير للرأي العام في الرقابة على سلوك الأفراد تجاه القضية سابقة الذكر، أنه وفي الانتخابات

¹ أحمد، عائشة: الانتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: دائرة السياسة والحكم. الفصل العاشر: النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين. ص: 80. من الموقع الإلكتروني: <http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf>

التشريعية الأولى، حيث لم يكن معمولاً بنظام المحاصصة النسائية، لم تفرز في تلك الانتخابات سوى 5 نساء، أي ما يشكل 6% فقط من مجمل أعضاء المجلس التشريعي.

آليات تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي

النشاط التقليدي للمواطن

بعد ظهور الديمقراطيات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرها من بلدان العالم، أصبح دور المواطن في الحياة السياسية أكثر أهمية وفاعلية، وأصبح يلعب دوراً محورياً في عملية الحراك السياسي، كما أصبح مصب اهتمام السياسيين وصناع القرار.

فمن أجل الوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي وفعال، لا بد من ممارسة المواطنين لدورهم السياسي على أكمل وجه، فالنظام الديمقراطي يوفر للمواطنين بداية الأرضية المناسبة للعمل الفاعل، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والطرائق والأساليب، التي من خلالها يستطيع المواطنون المشاركة في الحياة السياسية بفاعلية. وفي المقابل لا بد من وجود الاستعداد الجاد لدى المواطنين للمشاركة في العملية السياسية، واستغلال الآليات والطرائق والأساليب التي يوفرها النظام الديمقراطي للمواطنين للتأثير على صناع القرار، وجعل توجهاتهم منسجمة ومتماشية مع توجهات الرأي العام وتطلعاته.

وفيما يأتي استعراض لأبرز الطرائق والأساليب التي يستخدمها الرأي العام في محاولته للتأثير الفاعل على توجهات صناع القرار السياسي:

التصويت (الانتخاب)

تعرف عملية التصويت أو الانتخاب على أنها: وسيلة عملية يقوم بواسطتها أصحاب الحق في التصويت، في اختيار أشخاص معينين يقومون بتمثيلهم، سيتحملون مسؤولية اتخاذ القرارات ورسم السياسات في الدولة¹.

¹ بركات، نظام، وآخرون: مبادئ علم السياسة. عمان: دار الكرمل للنشر. 1989م، ص: 204.

وقد ازدادت الحاجة للانتخابات في ظل تزايد عدد السكان وتطور أنظمة الحكم، وفي ظل صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة أو استبدالها، والتي تم الاستعاضة عنها بما يسمى الديمقراطية التمثيلية، والتي من خلالها يقوم المواطنون أصحاب الحق في التصويت، باختيار حكوماتهم وحكامهم. فأصبحت الانتخابات أسلوب الديمقراطية الحديثة المنظم لعملية اختيار ممثلي الشعب¹.

وقد تميزت الديمقراطيات الحديثة بطريقة التوسع المستمر في مشاركة المواطن بعملية التصويت، فلقد كان حق التصويت في بداية نشوء تلك الديمقراطيات الحديثة مقصوراً على فئات محددة من الشعب، والمتمثلة بأصحاب الأملاك الكبيرة والمتنفذين. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل البلدان التي حررت حقوق التصويت، ففي العام 1850م أصبح بإمكان جميع الشبان الذكور البيض في الولايات المتحدة الأمريكية أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات².

وعلى النقيض من ذلك فقد كانت عملية توسيع حق التصويت في الانتخابات في أوروبا الغربية تسير ببطء شديد، فقد كانت هذه المجتمعات تفتقر إلى التقاليد والثقافة السياسية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم منح حق الانتخاب للفرنسيين الذكور البالغين مع تأسيس الجمهورية الثالثة عام 1870م. وفي نفس السياق فقد أبقّت بريطانيا على قانون الانتخاب محدوداً حتى بداية القرن العشرين، وفرضت شروطاً كثيرة مبالغاً بها على من يحق لهم التصويت في الانتخابات، فقد فرضت شروط إقامة وقيود مالية مرتفعة جداً، هذا بالإضافة إلى أنه كان يحق لرجال الأعمال وخريجي الجامعات التصويت بأكثر من صوت³.

وقد حدث تطور وتوسع كبير في حق التصويت والانتخاب خلال القرن العشرين، ليصبح شاملاً لجميع البالغين من ذكور وإناث وبيض وسود، فقد منحت بريطانيا حق التصويت

¹ بركات، نظام، وآخرون: مبادئ علم السياسية. مرجع سابق: ص: 203.

² دالتون، رسل جيه: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا. ترجمة: أحمد يعقوب المجذوبة. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع. 1996م. ص: 55.

³ المرجع السابق. ص: 56.

للنساء في العام 1918م، كما قامت ألمانيا بذلك عام 1919م، وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بذلك في العام 1920م، وفرنسا في العام 1944م. وتوالت هذه العملية في باقي بلدان العالم الديمقراطية. كما شهد العام 1956م تشريع قانون جديد في الولايات المتحدة الأمريكية يعطي الحق للسود في المشاركة في الانتخابات. وتم خفض السن القانوني للتصويت ليصبح 18 سنة في العديد من دول العالم الديمقراطية¹.

الانتخابات في فلسطين

من المعلوم أن النظام السياسي الفلسطيني، باعتباره نظاماً له سلطة وصلاحيات على الأرض، يعتبر نظاماً حديث النشأة. فقد أنشئ هذا النظام السياسي في أعقاب توقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل)، وأطلق على هذا النظام السياسي مسمى (السلطة الفلسطينية). وفي ظل هذا النظام السياسي تم وضع القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية بكافة جوانبها، ومن بينها قوانين الانتخابات.

وقبل الخوض في تفاصيل الانتخابات التي أجريت في ظل وجود السلطة الفلسطينية وحيثياتها، لابد من الإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني له تجارب في الانتخابات، سابقة لوجود السلطة الفلسطينية. فقد قامت بعض فئات الشعب الفلسطيني بالمشاركة بعمليات انتخابية عديدة، وفي أنشطة اجتماعية وسياسية مختلفة.

ففي مرحلة مبكرة من القرن العشرين، وتحديدًا في العام 1920م تم عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، والذي حضره مجموعة من الوجوه السياسية التقليدية الناشطة في الجمعيات السياسية السرية، وفي الجمعيات الإسلامية المسيحية والنوادي العربية. وقد قام المجتمعون بانتخاب اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر، وكان ذلك عبر الاقتراع السري المباشر².

¹ دالتون، رسل جيه: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا. ترجمة: أحمد يعقوب المجذوبة. مرجع سابق: ص: 56.

² هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2002م. ص: 19.

في العام 1964م، انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، والذي تم خلاله الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم خلال هذا المؤتمر إقرار الميثاق القومي للمنظمة، وقد انبثق عنه النظام الأساس للمنظمة، والذي من مواده ما يؤكد على أن اختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يتم من خلال الانتخاب، وأن جميع الفلسطينيين العاقلين البالغين يحق لهم الانتخاب. وبينت المادة رقم 5 من النظام الأساسي للمنظمة ذلك: " ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية "، كما أن اللجنة التنفيذية يتم انتخابها من المجلس الوطني للمنظمة. ولكن الظروف السياسية المحيطة في تلك الحقبة الزمنية وما تلاها، حال دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني¹.

كذلك في العامين 1972م و1976م تم تنظيم انتخابات بلدية في الضفة الغربية شاركت بها كافة شرائح المجتمع². كما جرت العديد من العمليات الانتخابية في الجامعات الفلسطينية لاختيار مجالس الطلبة الممثلة للطلاب، وجرت عمليات انتخابية كثيرة في العديد من المؤسسات والنقابات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الرغم من وجود تجارب انتخابية عديدة للشعب الفلسطيني، إلا أن مرحلة السلطة الفلسطينية، تعتبر مرحلة فارقة ومميزة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لذا تعتبر الانتخابات التي أجريت خلال هذه المرحلة، أكثر أهمية وتميزاً عن سابقتها. ففي هذه المرحلة تم إجراء أول انتخابات عامة للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية، واختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وقد عملت السلطة الفلسطينية ومنذ نشأتها على إصدار القوانين والتشريعات التي تقرر الانتخابات كوسيلة يختار من خلالها الشعب ممثله في الحكم، كما وتبين التفصيلات المختلفة

¹ مركز الإعلام الفلسطيني: وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: 2005/1/31: من الموقع الإلكتروني:

<http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2878&cat=3&opt=1>

² أبو عامر، عدنان: الانتخابات البلدية في قطاع غزة، تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي. 2006م. ص:

923. من الموقع الإلكتروني: <http://www.iugaza.edu.ps>

لعملية الانتخابات، كعدد أعضاء المجلس التشريعي، ونظام الدوائر الانتخابية، ومن يحق له الانتخاب والترشح وغير ذلك.

ففي تاريخ 1995/12/7م أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، قانون الانتخابات رقم 13 لعام 1995م، وقد بين هذا القانون التفاصيل المختلفة لعملية الانتخابات بكافة جوانبها. فقد أوجبت المادة رقم 2 إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي): " تجري بموجب أحكام هذا القانون انتخابات عامة، حرة ومباشرة، لانتخاب رئيس السلطة وأعضاء المجلس الفلسطيني لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية ". وأكد القانون السابق على حرية الانتخابات بحيث يحق لجميع المواطنين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغين من العمر 18 سنة، المشاركة في الانتخابات: " الانتخابات حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة ممن توفرت فيه أو فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق، وذلك بغض النظر عن الدين والرأي والانتماء السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية"¹.

وبالفعل جرت بموجب هذا القانون أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية وعلى أرض فلسطينية. ففي تاريخ 1996/1/20م قام الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بممارسة حق من حقوقه الأساسية والتي كفلها القانون، وذلك من خلال التصويت لاختيار ممثليه في رئاسة السلطة الفلسطينية، ومجلسها التشريعي.

وقد شكلت هذه الانتخابات بداية جيدة ومطمئنة بعض الشيء للنظام السياسي الفلسطيني، هذا على الرغم من امتناع أغلب الأحزاب والفصائل الفلسطينية عن المشاركة في هذه الانتخابات، سواء أكانت على مستوى الانتخابات الرئاسية أو على مستوى الانتخابات التشريعية. فترشح للانتخابات الرئاسية الرئيس الراحل ياسر عرفات ممثلاً لحركة التحرير الوطني

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: من الموقع الإلكتروني:

<http://www.pogar.org/arabic/resources/topics.asp?qid=4>

الفلسطيني (فتح)، وسميحة خليل وهي مستقلة. وقد فاز الراحل ياسر عرفات حينها بالانتخابات الرئاسية ونسبة 87.28%، مقابل 9.89% لسميحة خليل. وفي الانتخابات التشريعية فقد فازت حركة (فتح) بأغلب مقاعد المجلس، وكانت باقي المقاعد للمستقلين، وذلك بسبب مقاطعة أغلب الأحزاب والفصائل الفلسطينية لهذه الانتخابات¹.

لقد ساهمت الانتخابات سابقة الذكر في إعطاء دور أكبر وأكثر فاعلية للرأي العام، فوجد الرأي العام الفلسطيني نفسه قادرا على إبراز توجهاته لصناع القرار، ولكن اقتصر الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى على المنافسة بين (فتح) وبعض المستقلين فقط، أثر بشكل سلبي على أداء الرأي العام الفلسطيني، بحيث لم يكن الرأي العام يجد في المرشحين للانتخابات ممثلين عن أغلب فئات الشعب الفلسطيني وشرائحه خاصة على المستوى السياسي. وبغض النظر عن الجهة المسؤولة عن عدم مشاركة جزء كبير من الفصائل الفلسطينية الفاعلة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى، فإن عملية الامتناع عن المشاركة بالإضافة لتأثيرها بشكل مباشر وسلبي على أداء الرأي العام، وانحصار مرشحيه بتوجهات سياسية محددة، ساهمت في سيطرة فئة من صناع القرار منفردة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالرئيس الفلسطيني هو رئيس اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وغالبية أعضاء المجلس التشريعي من مرشحي حركة فتح، لذلك تكونت حكومة من نفس الطيف السياسي.

لقد ترك ذلك أثره الكبير على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات اللاحقة للانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى، وساهم في التفرد في السلطة، وكان لذلك أثره البالغ على الحريات العامة، وعلى فاعلية الرأي العام.

من ناحية أخرى، من المعروف أن الرأي العام ومن خلال الانتخابات، يقوم بعملية تقييم لصناع القرار، بحيث يحاسب صناع القرار والجهة الحاكمة على أدائها في السنوات السابقة، فإن كان أدائها جيدا ومتوافقا مع توجهات الرأي العام، يعيد الرأي العام حينها انتخاب الجهة

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. مرجع سابق. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.pogar.org/publications/elections/results/legislative/palestine-1996-a.pdf>.

الحاكمة، أما إذا كان تقييم الرأي العام وحكمه سلبيا للجهة الحاكمة، فحينها يقوم الرأي العام بمعاينة الجهة الحاكمة، وحرمانها من أصواته. ولكن في الحالة الفلسطينية فإن الوضع مختلف بعض الشيء، فكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية هي الأولى، لم يكن بمقدور الرأي العام معاينة سلطة سابقة أو مكافئتها على أدائها على الأرض، هذا على الرغم من وجود معرفة وإطلاع بسيطين للرأي العام على مرشحي حركة فتح، وأدائهم داخل الحركة، وداخل منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن ذلك لم يكن كافيا ليعطي الرأي العام حكما معمقا على أولئك المرشحين للانتخابات.

ولقد نص قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (13) لعام 1995م أن الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة ستجرى بعد انتهاء الفترة الانتقالية¹، وبناء على ذلك كان من المفترض أن تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في العام 1999م. إلا أنه وكما كان متوقعا من بعض المراقبين للوضع الفلسطيني حينها، لم تجر الانتخابات في موعدها المحدد، وتم التسويف والمماطلة في تحديد موعد لها، وقد بينت السلطة الحاكمة حينها أن هناك أسبابا عديدة تحول دون إجراء هذه الانتخابات. وقد كان على رأس هذه الأسباب والحجج، أن الوضع الأمني لم يكن مستقرا بدرجة كافية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة.

يرى الباحث هنا أن عدم الاستقرار الأمني في الضفة وغزة، لم يكن سببا وجيها لتأجيل الانتخابات خمس سنوات بعد موعدها الأصلي. ولا ننكر هنا أن عدم الاستقرار يعتبر عاملا مهما في المساهمة بتأجيل الانتخابات، ولكن يرى الباحث أن هناك أسبابا أخرى ساهمت في المماطلة في إجراء الانتخابات، ولعل أبرز هذه العوامل، العقلية المسيطرة على السلطة الحاكمة، والموروث التاريخي لهذه السلطة. فأغلب رموز السلطة الفلسطينية، كانوا من خريجي مدرسة منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يخفى على أحد النسق الذي كانت تسير وفقه الأمور في المنظمة. على الرغم من وجود القوانين والأسس داخل المنظمة، التي تظهر أن المنظمة تسير

¹ لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين: تقرير الانتخابات العام: من الموقع الإلكتروني:

http://www.elections.ps/pdf/Final_Report_General_Elections_1996_Part2_AR.pdf، 1996

وفق المعايير الديمقراطية، إلا أنها عطلت لسنوات طويلة. ومما لا شك فيه أن السلطة الفلسطينية خاصة في بدايتها كانت انعكاسا لذلك النسق الموجود في منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى نابعة من عوامل ذاتية لدى السلطة، بقدر ما كانت استجابة لمتطلبات خارجية.

تلقى الرأي العام الفلسطيني صفة قوية من خلال عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية في موعدها. كما شكل ذلك خيبة أمل كبيرة لكافة المراهنين على ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، فأظهر هذا التأجيل للرأي العام بأنه غير بعيد عن محيطه العربي، الذي لا يحفل بديمقراطية حقة، فلم تكن الانتخابات الأولى إلا نزوة يصعب تكرارها. وبالفعل فإن عدم سير العملية الديمقراطية بشكل سلس ومنتظم في الحياة السياسية الفلسطينية، عمل على تقويض دور الرأي العام الفلسطيني، وجعله غير فاعل وغير مؤثر على توجهات صناع القرار السياسي.

ومن الملاحظ في تلك الفترة أنه لم تكن هناك ردة فعل قوية من قبل الرأي العام الفلسطيني تجاه تأجيل الانتخابات، وعدم إجرائها في موعدها المحدد. ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى انشغال الشعب الفلسطيني بانتفاضة الأقصى، وما تخللها من اجتياحات واغتيالات واعتقالات وتدمير مباني السلطة وهدم مقراتها وغير ذلك الكثير. هذا بالإضافة لقلة الخبرة والتمرس لدى الرأي العام الفلسطيني في استخدام الأساليب والأدوات الديمقراطية لمواجهة السلطة الحاكمة. وكذلك لقلة الثقة الموجودة لدى الرأي العام الفلسطيني بقدرته على التغيير، ولعل هذا الشعور مستمد من الواقع السياسي العربي المحيط، ومن بعض التجارب للرأي العام في محاولة التغيير في بعض القضايا والمواضيع.

أما الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، فقد جرت في فترة لاحقة وبتأخر ما يقارب الخمس سنوات عن موعدها الأصلي، ولم يجريان في وقت واحد. فقد أجريت بداية الانتخابات الرئاسية بتاريخ 2005/1/9م، وكان ذلك في أعقاب استشهاد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، إثر حصاره لفترة طويلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. أما الانتخابات التشريعية

فقد أجريت بعد ما يقارب العام على الانتخابات الرئاسية، بتاريخ 2006/1/25م في ظل مشاركة واسعة من قبل الفصائل الفلسطينية المختلفة باستثناء حركة الجهاد الإسلامي¹.

أما الانتخابات الرئاسية الثانية فجاءت نتيجة لتغيرات كبيرة فرضتها وفاة السيد ياسر عرفات على النظام السياسي الفلسطيني بكافة مركباته. فمما لا شك فيه أن عرفات كان يتمتع بشخصية (كرازماتية)، لها ثقلها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان يتمتع بسلطة قوية، وقدرة على إنفاذ ما يريثه مناسبا على الرغم من كافة الصعوبات والمعوقات. فكان من الصعب إحداث تغيرات مؤثرة على النظام السياسي الفلسطيني في ظل وجود عرفات على رأس السلطة. هذا على الرغم من المحاولات العديدة لإحداث تغيرات ديمقراطية على النظام السياسي الفلسطيني من قوى داخلية وخارجية. داخلية بهدف القضاء على الفساد وتحسين الظروف السياسية الداخلية للمواطن الفلسطيني ما ينعكس على كافة الجوانب. وخارجية كانت تهدف لتهميش عرفات، وإيداله بقيادة فلسطينية جديدة تتماشى مع توجهات المجتمع الدولي تجاه إسرائيل وقضية السلام وما يسمى بالإرهاب.

فكانت وفاة الراحل ياسر عرفات بغض النظر عن أسبابها ومسبباتها، بمثابة فرصة كبيرة للقوى الداخلية والخارجية لإحداث تغييرات ديمقراطية على النظام السياسي الفلسطيني. وبالفعل جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، ومن ثم تم إحداث تغييرات كبيرة على قانون الانتخابات التشريعية وانتخابات الحكم المحلي.

على الرغم من كل ما تم الحديث عنه سابقا إلا أن الانتخابات الرئاسية وما تلاها من انتخابات تشريعية ومحلية، شكل رافعة هامة وكبيرة لدور الرأي العام وفاعليته، فبعد غياب وتغييب طويلين، وجد الرأي العام الفلسطيني نفسه مرة ثانية في مكان يستطيع من خلاله اختيار

¹ حرب، جهاد: الانتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: دائرة السياسة والحكم. الفصل الثاني: قانون الانتخابات الفلسطيني. ص: 25. من الموقع الإلكتروني: <http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf>

ممثليه في السلطة الحاكمة. وهذه المرة على خلاف الانتخابات السابقة، أصبح بمقدور الرأي العام أن يعطي حكمه على سلطة سابقة، ويعاقبها أو يكافئها.

فعلى صعيد الانتخابات الرئاسية ترشح لهذه الانتخابات السيد (محمود عباس) ممثلاً عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والسيد (مصطفى البرغوثي) سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية، والسيد (بسام الصالحي) الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، والسيد (تيسير خالد) مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وترشح من المستقلين والمقربين للتيار الإسلامي كل من السيد (حسين بركة) والسيد (عبد الحليم الأشقر) والسيد (عبد الكريم شبير)¹.

ولقد ظهرت في هذه الانتخابات بعض المظاهر التي توحى ببداية تشكل نظام ديمقراطي حقيقي في المنطقة. فكان من الواضح بداية أن أي من المرشحين السبعة للانتخابات الرئاسية لم يأخذ أمر الفوز بالانتخابات باعتبارها قضية مسلماً بها، وظهر ذلك جلياً من خلال الحملة الانتخابية القوية لأغلب المرشحين للانتخابات، وعلى رأسهم حملة السيد محمود عباس الأوفر حظاً في الفوز بهذه الانتخابات. كذلك فقد منح التلفزيون الفلسطيني الرسمي وقتاً متساوياً لكافة المرشحين للانتخابات من أجل الدعاية الانتخابية.

وقد فاز السيد (محمود عباس) في الانتخابات سالفه الذكر بنسبة 62% من مجموع الذين مارسوا حقهم في الانتخاب، وهذه نسبة متدنية جداً مقارنة بما يحصل عليه الرؤساء عند ترشحهم للانتخابات في محيطنا العربي. كذلك فقد تأخر حفل أداء الرئيس لليمين الدستورية عدة أيام، بقرار من المحكمة، بعد اتهامات بوجود مخالفات انتخابية².

لا يعني الحديث هنا عن بعض المؤشرات الديمقراطية في العملية الانتخابية أنه لم تكن هناك خروقات وتجاوزات في هذه الانتخابات، بل كانت هناك تجاوزات عديدة سجلتها المؤسسات الداخلية والخارجية التي كانت تراقب عملية الانتخابات، ومنها على سبيل المثال لا

¹ موقع مفتاح، بقلم: مركز غزة للحقوق والقانون 2005/1/25. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=2422>

² أبو عمر، زياد: نشرة الإصلاح العربي. فلسطين الديمقراطية الثانية في المنطقة. 2005/2 من الموقع الإلكتروني:

<http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21803&lang=ar>

الحصر، تمديد فترة الانتخابات لساعتين تحت ضغوط بعض المسؤولين في السلطة ودون إعلان مسبق، وكذلك اعتماد بطاقة الهوية للاقتراع بدل السجل المدني¹. ولكن جاء التركيز هنا على المظاهر الديمقراطية في هذه الانتخابات، كونها تشكل اختلافا وحالة فارقة عن المحيط العربي بهذا الخصوص، وكونها تمثل بدايات، ولو متواضعة، لتشكل حياة ديمقراطية في فلسطين.

أما بخصوص الانتخابات التشريعية الثانية والتي أجريت بتاريخ 2006/1/25م، فقد كانت هذه الانتخابات من أكثر المظاهر المعبرة عن إمكانية وجود واقع سياسي ديمقراطي في فلسطين. فقد شاركت في هذه الانتخابات أغلب ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي. وقد شهدت هذه الانتخابات العديد من الممارسات الديمقراطية للمواطن الفلسطيني، فكانت المؤتمرات والتجمعات والحملات الانتخابية بكافة تفاصيلها، وحملات التوعية في الانتخابات وغير ذلك الكثير. فوجد الرأي العام الفلسطيني في هذه الانتخابات فرصة في إظهار إمكانياته وقدراته، ومنتفسا يعبر من خلاله عن حكمه على السلطة السابقة وعلى البدائل المطروحة في هذه الانتخابات.

وقد كان لهذه الانتخابات أهميتها الخاصة بسبب مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كون هذه الحركة هي المنافس الأقوى والأبرز لحركة (فتح) المتربعة على السلطة بكافة تقسيماتها. وبالفعل جرت هذه الانتخابات بمقاييس عالمية، كما وشهدت نزاهة عالية بشهادة العديد من المؤسسات الدولية والمحلية.

وقد تمكن الرأي العام، من خلال هذه الانتخابات، من إيصال صوته إلى صناع القرار، فأظهرت نتائج الانتخابات سخطا كبيرا من قبل الرأي العام على السلطة السابقة²، كما وأظهرت توق الرأي العام الفلسطيني للتغيير، ورغبته في تجريب لون آخر من ألوان الطيف السياسي

¹ الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان: الانتخابات الفلسطينية الرئاسية 2005/9/1م. من الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org/Documents/Election/amanReportElections.doc

² نوفل، أحمد، وآخرون: مركز دراسات الشرق الأوسط. تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية

2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل. 2006/1/26م من الموقع الإلكتروني: http://www.palestineinfo.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm#3

الفلسطيني في الحكم. فقد تمكنت حركة (حماس) من الفوز بأغلبية مريحة في المجلس التشريعي، وفي المقابل خسرت حركة (فتح) تلك الأغلبية التي كانت تتمتع بها في المجلس التشريعي السابق.

يرى الباحث أن هذا الفوز لحركة (حماس) في الانتخابات التشريعية كان له أثر كبير على الرأي العام الفلسطيني، فجعل الرأي العام يشعر بقدرته على التغيير والتأثير على مجريات الحياة السياسية الفلسطينية، وهذا بدوره يزيد من ثقة الرأي العام بنفسه وبدوره الريادي في الحياة السياسية، ويفتح المجال واسعا أمام الرأي العام ليطور من أدواته ويزيد من إمكانياته، ليكون أكثر حضورا وفاعلية.

التأثير على صناع القرار من خلال وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام حلقة وصل بين الرأي العام وصناع القرار، وهي أداة يمكن استغلالها من كلا الطرفين، ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة واستقلالية ومصداقية، كانت أكثر قربا لتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكانت له صوتا يوصل من خلاله همومه وآراءه لصناع القرار، فتكون بذلك أداة من أدوات تأثير الرأي العام على صناع القرار.

وسائل الإعلام الفلسطينية

تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينية سابقة في وجودها للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن هذه الوسائل ازداد عددها وتوسع دورها ووظائفها في ظل السلطة. والحديث هنا يدور عن وسائل الإعلام الفلسطينية بكافة أشكالها، المقروءة والمسموعة ومحطات التلفزة ووسائل الإعلام الإلكترونية. ولعل أكثر هذه الأشكال عددا هي وسائل الإعلام الإلكترونية، وذلك لسهولة إنشائها، وقلة تكاليفها وسرعة انتشارها.

ويعتبر الإعلام الفلسطيني إعلاما به نوع من الاستقلالية والديمقراطية، إذا قورن بالإعلام في بعض البلدان العربية المجاورة¹، ولكن مقارنة بالمعايير الديمقراطية الحقيقية يعتبر الإعلام الفلسطيني إعلاما ميسيا، وغير مستقل. فعلى الرغم من مواد بعض القوانين الفلسطينية والتي سبق أن تحدثنا عنها، والتي تشدد على حرية الإعلام واستقلاليته، ومنع الرقابة عليه. إلا أن الإعلام الفلسطيني في غالبه، تحركه وتؤثر عليه توجهات سياسية مختلفة. فلا نكاد نجد وسيلة إعلام فلسطينية إلا وتابعة أو مقربة من فصيل سياسي معين.

وفي هذا الإطار يكون من الصعب على الرأي العام استغلال وسائل الإعلام في تبني قضايا ومشاكله، ومحاولة التأثير على توجهات صناع القرار، إلا في حدود ضيقة جدا، أو التأثير من خلال منطلقات حزبية، كشكل من أشكال المناكفات الإعلامية بين القوى السياسية المختلفة.

التأثير على صناع القرار من خلال بعض المؤسسات الحقوقية ومؤسسات العمل المدني والنقابات

تقوم أحيانا بعض المؤسسات الحقوقية المستقلة بتبني قضايا الرأي العام وإيصالها إلى صناع القرار والدفاع عنها. ووجود مثل هذه المؤسسات سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية. وكلما كانت هذه المؤسسات نزيهة ومستقلة في عملها، وتحظى باحترام وحضور عند صناع القرار، كانت أكثر قدرة على احتضان قضايا الرأي العام والدفاع عنها.

وعلى الساحة الفلسطينية، هناك عدد كبير من مؤسسات العمل المدني والمؤسسات الحقوقية والنقابات، ومنها ما هو محسوب على جهات سياسية معينة، ومنها ما هو مقرب للسلطة، ومنها ما يعمل باستقلالية ونزاهة إلى حد كبير. ولكن الطابع الغالب على تلك المؤسسات أنها كثيرة العدد وقليلة الفعالية. وذلك لعدة أسباب منها أسباب ذاتية تتعلق بالفساد وسوء الإدارة الموجود في بعضها، ومنها أسباب موضوعية تتعلق بمدى جدية السلطة السياسية

¹ تشبوكوجو، منة: قدس نت، 2008/3/18

في التعامل مع هذه المؤسسات ومطالباتها وتقاريرها المختلفة. خاصة إذا علمنا أن القانون الفلسطيني يعتبر متقدماً جداً في مجال عمل هذه المؤسسات، ويعتبر من أكثر الأنظمة العربية تحررية¹. فيكون عامل الحسم هنا لعمل هذه المؤسسات بنزاهة وشفافية هو وجود الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. وبالفعل كانت هناك بعض المؤسسات التي حملت بعض هموم الناس وقضاياهم، وحاولت الدفاع عنها، ومن هذه المؤسسات وعلى سبيل المثال لا الحصر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

ويمكن القول في هذا المجال إن مؤسسات العمل المدني الفلسطيني والنقابات لها إسهامات محدودة في مجال تحمل دورها تجاه الرأي العام، وهي بحاجة إلى مراجعة شاملة لتعمل بفاعلية أكبر، وهناك حاجة ماسة وأساسية لتوفر الإرادة السياسية لإعطاء هذه المؤسسات دورها الحقيقي في الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية.

التأثير على صناع القرار من خلال الاحتجاجات بأشكالها المختلفة

لقد تمرس الشعب الفلسطيني على الاحتجاجات بكافة أشكالها السلمية وغير السلمية، وذلك خلال مقارنته للاحتلال الإسرائيلي منذ فترة زمنية طويلة. فكان من المتوقع أن يستغل الرأي العام ذلك التمرس وتلك الخبرة في الاحتجاج في إظهار معارضته لسياسيات السلطة الحاكمة، إذا كانت لا تتماشى مع توجهاته. ولكن كانت المفاجأة في أن الرأي العام لم يستغل خبرته في الاحتجاج، في إيصال توجهاته وتطلعاته لصناع القرار السياسي الفلسطيني. فكثير من القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي لا ترضى عنها غالبية الرأي العام الفلسطيني تمر وتطبق دون أن يكون هناك احتجاجات واعتراضات توازي أهمية تلك القضايا.

فالمسيرات والإضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاج، يندر رؤيتها في الشارع الفلسطيني ضد السلطة الحاكمة، وبالتأكيد لا يشير ذلك إلى وجود رضا كبير لدى المواطنين

¹ فاطمة المؤقت، وآخرون: مساهمة العمل الأهلي الفلسطيني. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007م. ص:16. من الموقع الإلكتروني:

على سياسات السلطة، فقد تبين من خلال استطلاعات الرأي العام المختلفة ذلك. ويمكن إرجاع هذا الضعف في استخدام الرأي العام لوسائل الاحتجاج المختلفة إلى عدم الثقة في القدرة على التغيير، وإلى بعض ممارسات السلطة في قمع الاحتجاجات عليها.

عوامل القوة التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني

في أي نظام سياسي يكون هناك عوامل ومحددات مختلفة، يمكن أن تساهم في تعزيز دور الرأي العام وزيادة فعاليته، أو على العكس من ذلك، تعمل على تقويض دوره، والتقليل من فعاليته. وعلى الصعيد الفلسطيني، هناك مجموعة من العوامل، تساعد الرأي العام الفلسطيني على تعظيم دوره وزيادة فعاليته، وفيما يأتي استعراض لهذه العوامل:

التاريخ الثوري للشعب الفلسطيني الحافل بالنضال والمقاومة

خاض الشعب الفلسطيني، ومنذ بدايات القرن العشرين، فصولاً مختلفة ومتعددة من النضال والمقاومة. وفي ظل ظروف المقاومة والنضال قام بممارسة أشكال مختلفة من النضال والمقاومة السلمية وغير السلمية، وهناك العديد من أشكال النضال والمقاومة مشتركة مع أشكال تأثير الرأي العام وأساليبها على صناع القرار. فالشعب الفلسطيني ومنذ وقت مبكر، اعتاد على الاحتجاجات والمسيرات والتجمعات الجماهيرية، وإنشاء الأحزاب، وغيرها الكثير من أشكال المشاركة والنضال. كل ذلك كان له دوره في تسهيل ممارسة الرأي العام لأساليب المشاركة والتأثير على صناع القرار، في ظل وجود سلطة وطنية فلسطينية.

هذا بالإضافة لكون التمرس على النضال والمقاومة، قد أكسب المواطن الفلسطيني والرأي العام الفلسطيني القوة والقدرة على تحدي السلطة الحاكمة ومجابهتها وصناع القرار، فمن اعتاد على مقارعة ومجابهة ومواجهة قوات الاستعمار الغازية، وقوات الاحتلال، بقوتها وجبروتها، يصبح من السهل عليه التحدي والمجابهة المدنية السلمية للسلطة الحاكمة، بهدف جعل توجهاتها متوافقة مع توجهات الرأي العام وتطلعاته.

القوانين الفلسطينية

توفر القوانين الفلسطينية المختلفة، وعلى رأسها القانون الأساس الفلسطيني، بالعديد من مواده، البيئة والأرضية المناسبتين لعمل الرأي العام بحرية واطمئنان. فالعديد من نصوص القانون الأساس الفلسطيني، تكفل للمواطن ممارسته دوره الريادي في المواطنة الحقة، كما تكفل له استخدام الوسائل والأساليب الديمقراطية المختلفة، للمعارضة ومحاولة التأثير على صناعات القرار. كما أنها تكفل للمواطن أمنه وسلامته وعدم التعدي عليه، وتكفل كذلك حقه في محاسبة ومقاومة السلطة الحاكمة وصناعات القرار، في حال تجاوزهم للقانون.

فقد بينت المادة (2) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م، أن الشعب هو مصدر السلطات، ويمارسها من خلال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما وبينت المادة رقم (5) من نفس القانون السابق أن نظام الحكم في فلسطين، هو نظام حكم ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية. كما بينت المادة رقم (6) أن جميع السلطات خاضعة لسيادة القانون. وبينت المادة (19) أن لا مساس بحرية الرأي، ولكل فرد الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير، مع مراعاة القانون. كما وبينت المادة (26) بالتفصيل حقوق المشاركة السياسية للمواطنين أفراداً وجماعات، فبينت هذه المادة أن للفلسطينيين الحق في إنشاء الأحزاب والانضمام لها، وكذلك لهم الحق في تشكيل النقابات والاتحادات والجمعيات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفق القانون، كما بينت حق الفلسطينيين في الانتخاب والترشح للانتخابات وفقاً للقانون. كما أكدت المادة (27) على حرية الإعلام، وحرية تأسيس الصحف، وحرية العمل الصحفي، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام. كما كفلت المادة (32) عدم الاعتداء على الحريات الخاصة¹.

يظهر من خلال استعراض بعض مواد القانون الأساسي الفلسطيني، أنه بالفعل تتوافر لدى الفلسطينيين الأرضية القانونية السليمة للنهوض بالرأي العام وزيادة فعاليته، وجعل النظام

¹ بوابة فلسطين القانونية: القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.pal-lp.org/downloadview-details-323-.html>.

السياسي أكثر ديمقراطية وحرية. فمما لا شك فيه أن هذه المواد الموجودة في القانون الأساسي الفلسطيني وغيرها من المواد، لو كان بالإمكان تطبيقها بشكل فعلي على أرض الواقع، لكان النظام السياسي الفلسطيني، بالفعل نظاما سياسيا متميزا، وبضاهي الديمقراطيات الحديثة في أوروبا وأمريكا.

الوضع الاقتصادي للمواطنين

يساهم الوضع الاقتصادي للمواطنين في استقرار الرأي العام ونزاهته، فكلما كان الوضع الاقتصادي للمواطن جيدا، ضعفت الفرصة في تأثير صناعات القرار عليه، من خلال الإغراءات المادية.

والوضع الاقتصادي الفلسطيني خاصة قبل انتفاضة الأقصى، وحين كان الدخول إلى (إسرائيل) للعمل عملية سهلة نسبياً، كان جيدا نسبياً، وبذلك كانت عملية التأثير على الرأي العام من خلال الإغراءات المادية، عملية أكثر صعوبة وتعقيدا.

فنرى على سبيل المثال أن إقبال المواطنين على الدخول والانخراط في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، يتزايد مع تزداد الوضع الاقتصادي وازدياده سوءاً، وكلما أغلقت الطرق والمعابر المؤدية إلى (إسرائيل). ومن الجلي أن المنخرطين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، يكون من السهولة بمكان التأثير على توجهاتهم السياسية، والتأثير عليهم كذلك في توجهاتهم الانتخابية في أي انتخابات تجري، خاصة إذا علمنا أن معظم مديري الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومسؤوليها، هم من طيف سياسي واحد. كما أن دور أولئك المنخرطين في الأجهزة الأمنية وبحكم القانون يكون محدودا في النشاطات السياسية للمواطنين، خاصة أننا نعيش في ظل سلطة ناشئة لم يستقر بها النظام الديمقراطي ولم يترسخ بشكل مرضي.

وجود قوى سياسية معارضة تنافس الجهة الحاكمة بفاعلية

كلما كان هناك منافسة سياسية قوية للحزب الحاكم، عظمت مكانة الرأي العام ودوره في الحياة السياسية، بحيث تكون هناك منافسة قوية بين أحزاب السلطة والمعارضة على الرأي العام، لنيل رضاه، والاستحواذ على أصواته الانتخابية.

وفي الحالة الفلسطينية يظهر أن هناك منافسة قوية بين الحزب المؤسس للسلطة الفلسطينية، والمستحوذ على أغلب المناصب الهامة فيها - حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) - وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). والتي تحتل حيزا كبيرا وهاما من توجهات الرأي العام الفلسطيني، ما يجعلها منافسا قويا وحقيقيا لحركة (فتح). إن وجود هذا التنافس السياسي بين الأحزاب المختلفة على السلطة من خلال الرأي العام، يعطي للرأي العام القدرة والإمكانية في الاختيار بين بدائل مختلفة. بحيث يكون بمقدور الرأي العام في أي عملية انتخابية تبديل الجهة الحاكمة وفق ما يرتئيه مناسبا ومتماشيا مع توجهاته وتطلعاته. وهذا ما حدث بالفعل في الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية، فقد تمكن الرأي العام من استبدال هيمنة حركة (فتح) على المجلس التشريعي، إلى هيمنة حركة (حماس) عليه.

التأثيرات الخارجية

للقوى الخارجية وتأثيراتها المختلفة دور هام في زيادة فاعلية الرأي العام، وذلك من خلال الضغط على السلطة الحاكمة ونظام الحكم القائم، للقيام بإصلاحات ديمقراطية تسهم في زيادة مشاركة وفاعلية الرأي العام. ويحدث ذلك خاصة إذا كانت هذه الإصلاحات وتوجهات الرأي العام القائمة منسجمة مع مصالح الدول المتدخلة، وتتقاطع مع سياساتها.

وحدث ذلك في الحالة الفلسطينية مرارا وتكرارا، فكانت هناك تدخلات خارجية كبيرة تطالب باستحداث منصب رئيس وزراء، وذلك لاستبدال القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني،

والممثلة بالرئيس الراحل ياسر عرفات. وقد أثمرت هذه التدخلات في تعديل بعض القوانين، ومنها قانون الانتخابات، واستحداث المحاصمة الخاصة بالنساء، وغير ذلك من التعديلات¹.

ويرى الباحث أن لا ضير في هذه التدخلات الخارجية التي تسهم في تحسين مكانة الرأي العام الفلسطيني ووضعه على خارطة النظام السياسي الفلسطيني، ولكن بشرط ألا تكون هذه التدخلات والتغييرات بئس يمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأن تحسن السلطة والرأي العام استغلال هذه التغييرات للرقى بالنظام السياسي الفلسطيني.

وجود مؤسسات العمل المدني

إن وجود مؤسسات العمل المدني في أي مجتمع من المجتمعات، خاصة إن لم تكن مسيّسة، يسهم في قيام الرأي العام بدوره على أكمل وجه. فتقوم هذه المؤسسات بتوضيح القوانين المختلفة التي تهم المواطنين وتفسيرها، وتسهم في توعية الرأي العام، وتحسين مستواه وزيادة فعاليته، وذلك من خلال توعيته بالأساليب والأدوات الديمقراطية التي يحق له استخدامها، ومن خلال تعريفه بحقوقه وواجباته، كما وتسهم أيضا في إيصال صوت الرأي العام للمسؤولين وصناع القرار.

وفي الحالة الفلسطينية هناك العديد من مؤسسات العمل المدني، التي كان لها إسهامات بارزة في توعية الرأي العام وزيادة فعاليته والدفاع عنه. ومن أبرز هذه المؤسسات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، ومركز شؤون المرأة، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بما تضمه من مؤسسات، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، وغيرها العديد من مؤسسات العمل المدني.

¹ عقل، سوزان: تعيين رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية. مركز التخطيط الفلسطيني. من الموقع الإلكتروني: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_9.htm

وجود المؤسسات المعنية بدراسة الرأي العام واستطلاعاته

تعنى هذه المؤسسات بدراسة الرأي العام من جوانبه المختلفة، ولعل أبرزها عمل استطلاعات مختلفة للرأي العام، بغرض التعرف إلى توجهات الرأي العام وتطلعاته تجاه القضايا المختلفة محل النقاش في المجتمع. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً ريادياً في إيصال توجهات الرأي العام حول القضايا المختلفة لصناع القرار، فتوجهات الرأي العام تجاه أي قانون من القوانين أو التعديلات، أو المعاهدات والاتفاقيات تكون معروفة لصناع القرار، ويكون بإمكانهم السير على هداها.

وفي الأراضي الفلسطينية هناك العديد من المؤسسات والمراكز التي تهتم بدراسة الرأي العام وعمل استطلاعات له. إذ كان لبعض هذه المؤسسات دوراً ريادياً في إظهار توجهات الرأي العام وإبرازه حول العديد من القضايا، وإيصال هذه التوجهات لصناع القرار السياسي الفلسطيني.

ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، مركز استطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية التابع لجامعة النجاح الوطنية، وغيرها العديد من المؤسسات التي تهتم بإجراء استطلاعات للرأي العام حول العديد من القضايا.

الأحزاب الفلسطينية

تساهم الأحزاب في الغالب في إبراز توجهات الرأي العام من خلال برامجها، خاصة عندما يكون هناك انتخابات. كما أن الأحزاب السياسية المعارضة، من المفروض أن تكون معبرة عن توجهات الرأي العام والمواطنين غير الراضين عن نظام الحكم، وهذا أمر غاية في

الأهمية، حيث أنه وفي النظام الديمقراطي قد تشكل المعارضة نسبة كبيرة من توجهات المواطنين، سواء اعتمدت الأنظمة الانتخابية فيها على الأغلبية البسيطة أو المطلقة¹.

تقوم أحزاب المعارضة بالرقابة على الجهة الحاكمة، تتربص لها الوقوع في زلل أو خطأ أو مخالفة لتوجهات الرأي العام، لتتمكن من الانقضاض عليها ومهاجمتها، طمعاً في الوصول إلى السلطة. كما أن الأحزاب السياسية تعتبر أرضية خصبة للحراك والنشاط السياسي للرأي العام، فمن خلالها تكون المؤتمرات والاجتماعات والاحتجاجات والمعارضة الداخلية والانتخابات الخ، أي تكون الساحة الداخلية للأحزاب مكان النشاط السياسي والديمقراطي للرأي العام، باعتبارها خطوة أولى تهيئ المواطن لممارسة نشاطه السياسي بفاعلية خارج الحزب.

أما بخصوص الأحزاب الفلسطينية فإنها تساهم في تعزيز دور الرأي العام وزيادة الاهتمام به من خلال المنافسة المحتدة بين الأحزاب المختلفة، هذا على الرغم من كون معظم الأحزاب الفلسطينية تفتقر للديمقراطية المطبقة على أرض الواقع. إلا أنها ومن جانب آخر وبفضل تاريخها النضالي المقاوم، تتمتع ببعض الحصانة، التي تجعل من الصعب على النظام الحاكم ممارسة العنف ضد عناصرها بشكل واضح وواسع، وهذا بدوره يشكل حماية مجزوءة للرأي العام، وصيانة له من استبداد السلطة، كون الأحزاب تمثل شريحة واسعة من الرأي العام الفلسطيني.

عوامل الضعف التي تسهم في التقليل من دور الرأي العام في الحياة السياسية وفي التأثير على صنع القرار

مثلاً يوجد مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ترفع من شأن الرأي العام وتزيد من فعاليته في الحياة السياسية الفلسطينية، كذلك هناك عوامل تعمل على إضعاف الرأي العام والتقليل من شأنه وفعاليته، وهذه العوامل كان لها الدور البارز في الحد من تطور الرأي العام الفلسطيني، وجعله متقوقعا، بعيداً عن المرونة والحيوية. ومن هذه العوامل:

¹ مجاهد، جمال: الرأي العام وقياسه. مرجع سابق. ص: 281.

الثقافة السياسية

تقوم الثقافة السياسية بشكل عام بدور كبير في تحديد مدى فاعلية الرأي العام، فإذا كانت الثقافة السياسية ثقافة تحمل بين ثناياها قيماً وتقاليد ديمقراطية، فبالأكيد ستسهم بشكل كبير في جعل الرأي العام أكثر فاعلية وحيوية، أما إذا كانت الثقافة السياسية تحمل بين ثناياها قيماً ذات طابع استبدادي وتسلطي، فمن المؤكد أنها ستؤثر بشكل سلبي على مدى مشاركة الرأي العام في تحديد توجهات صناع القرار السياسي.

وقد سبق وتحدثنا في الفصل السابق من هذا البحث عن الثقافة السياسية الفلسطينية، وخلصنا إلى أن الثقافة السياسية الفلسطينية يتخللها بعض القيم الإيجابية تجاه العملية الديمقراطية، ما يجعلها تمتاز قليلاً عن محيطها العربي. إلا أنها تبقى في النهاية ثقافة سياسية ذات طابع سلطوي وجبري. وهذا بدوره يجعل من الثقافة السياسية الفلسطينية عاملاً هداماً فيما يتعلق بالرأي العام الفلسطيني. فهذه الثقافة المبنية على السلطة الأبوية والتسلط والإجبار، تخلق قيماً سلبية، كالخوف الدائم من السلطة، والخوف من التغيير، وعدم الثقة بالذات، وغير ذلك الكثير من هذه القيم السلبية، والتي بدورها تحد من المشاركة السياسية للرأي العام، وتضعف من قوته وقدرته في التأثير على توجهات صناع القرار السياسي.

الاقتدار السياسي

يقصد بالاقتدار السياسي، القدرة على توجيه النقد للنظام الحاكم، دون وجود خشية أو خوف من العقاب، وكذلك وجود الاستعداد عند الأفراد للتعبير عن آرائهم تجاه القضايا المختلفة، مع الشعور بأهمية هذا الرأي وقدرته على التغيير¹.

يشير (الزبيدي) إلى أنه يوجد في النظام السياسي الفلسطيني حالة كبيرة ومتعمقة من عدم الاقتدار السياسي، بكافة جوانبها وتفصيلاتها. ويدلل على ذلك بشواهد كثيرة منها أن ما نسبته 60% من الجمهور الفلسطيني، تعتقد أنها لا يمكنها انتقاد السلطة بدون خوف من التبعات

¹ الزبيدي، باسم: الثقافة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص: 72.

والعواقب السلبية. ويشير إلى أن هذه الحالة من عدم الاقتدار السياسي تنسحب على قوى ومنظمات المجتمع، كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات. وكذلك ينسحب على النخبة المثقفة، بعدما تم إهمالها وتهميشها¹.

إن هذه الحالة من عدم الاقتدار السياسي، والمتعمقة لدى الرأي العام الفلسطيني، ستدفعه لا محالة لسلوك طريق تتأى به عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية الفلسطينية. كما أنها ستدفع صناع القرار باتجاه إهمال وتهميش أكبر للرأي العام، ما يوصلنا في نهاية المطاف إلى حالة يتفرد بها صناع القرار بالسلطة، لتكون قراراتهم وسياساتهم متلائمة مع توجهاتهم الشخصية، مهملة توجهات الرأي العام وتطلعاته.

غياب الإرادة السياسية الفاعلة في تعميق المشاركة السياسية داخل المجتمع

لا يمكن إطلاق حكم مطلق على جميع صناع القرار السياسي الفلسطيني بأنهم يعطلون وجود مشاركة سياسية فاعلة للرأي العام الفلسطيني في صناعة القرار. إلا أنه يمكن القول أن الاتجاه الغالب على السلطة وصناع القرار فيها، خاصة في مراحلها الأولى، كان يعمل على تهميش الرأي العام وتغييبه، وعدم إعطائه الأهمية الكافية، والفرصة الملائمة ليكون أكثر فاعلية. وهذا كان واضحا في العديد من سلوكيات السلطة التنفيذية، والتي سبق الحديث عنها، كطريقة التعامل مع موقعي بيان العشرين، وتعطيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، وغير ذلك الكثير. ولكي نكون موضوعيين وأكثر قربا من الحقيقة، فلا بد من الإشارة إلى أنه حدثت تغييرات في الآونة الأخيرة على السلطة، توحى بوجود تغييرات - ولو متواضعة - في الإرادة السياسية لصناع القرار، باتجاه مشاركة أكبر للرأي العام في عملية صناعة القرار.

التأثيرات الخارجية

للتأثيرات الخارجية دور مزدوج في التأثير على فعالية الرأي العام، فإذا كانت عملية إشراك الرأي العام وزيادة فعاليته، تنسجم مع أهداف تلك الدول ذات النفوذ والتأثير الكبيرين

¹ المرجع السابق: ص: 72-74.

على المستوى الدولي وسياساتها، نجدها تدعم هذا التوجه لزيادة فعالية الرأي العام. كما يحدث مثلاً في (تركيا)، وفي (العراق) بشكل مجزوء. أما إذا كانت توجهات الرأي العام متعارضة مع سياسات تلك الدول ذات النفوذ والقوة ومصالحها، فإنها ستعمل على تقويض دور الرأي العام والانقلاب على الديمقراطية ومحاربتها، وخير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر.

أما فيما يخص الوضع الفلسطيني، فمن المعروف أن التدخل الدولي في الشأن الفلسطيني الداخلي كبير جداً، وذلك لكون السلطة الوطنية الفلسطينية، مفتقدة للموارد الحقيقية اللازمة لتسديد النفقات العامة المختلفة، وهي على الدوام بحاجة للمساعدات الخارجية، لتضمن استمراريتها. ومن البديهي القول: إنه لا توجد مساعدات دون ثمن، خاصة إذا تحدثنا عن دول تقدم المساعدات مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

وقد كان واضحاً في الحالة الفلسطينية تلك الازدواجية التي تحدثنا عنها، فتارة يقدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مساعداتهما للفلسطينيين، وذلك عندما كانت السلطة بكافة تشكيلاتها بيد حركة (فتح)، وكانت ولو جزئياً تتوافق مع توجهات الدول المقدمة للمساعدات وسياساتها، فيما يخص عملية السلام والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب وغير ذلك. وعندما تسلمت جهة سياسية أخرى مقاليد المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، وكانت هذه الجهة هي حركة (حماس)، تتعارض في أهدافها وسياساتها وثوابتها، مع أهداف الدول المقدمة للمساعدات وسياساتها. أدى ذلك إلى قطع المساعدات، ثم رفض إفرازات العملية الديمقراطية الفلسطينية، والتي كان يقدم لها الدعم والتأييد في الأمس القريب¹. وهذا بدوره يعمل على تهميش الرأي العام وإقصائه وعدم الاعتراف بحقه في التأثير على صناعة القرار السياسي. ويعمل على فقدان الرأي العام للثقة بالمجتمع الدولي وبالسلطة الحاكمة، وكذلك فقدان الثقة في قدرته على التأثير والتغيير في مجريات الحياة السياسية، ما يؤدي نهاية إلى ضعف المشاركة

¹ أحمد سعيد نوفل: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. 2007/11/8م. موقع التجديد العربي. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabrenewal.org/articles/5972/1/EINEE-CaIiaPNCOiE-CaYaOOiaiE-Yi-Ua-Ca IEa a-CaAONCAEiai/OYIE1.html>

السياسية للرأي العام، والتي تعتبر الطريق التي توصل الرأي إلى محطة التأثير على صناع القرار.

الظروف السياسية الملائمة لعمل الرأي العام بفاعلية واقتدار

مما لا شك فيه أن الرأي العام يعتبر قوة لا يمكن إهمالها أو تجاهلها، فهو موجود وملازم لأي منظومة سياسية، بغض النظر عن نظام الحكم المطبق، والرأي العام له أهميته وحضوره بالأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. فالأنظمة الديمقراطية تعطي الرأي العام حريته وحقوقه المختلفة من خلال التشريعات والقوانين النازمة للعملية السياسية في البلدان الديمقراطية، فالرأي العام يكون مكتسبا لقوته وأهميته من خلال القوانين والتشريعات، هذا بالإضافة لحرص الأحزاب المختلفة على إرضاء الرأي العام، ليكون نصيرا لها في أي عملية انتخابية قادمة. أما في الأنظمة غير الديمقراطية فإن أهمية الرأي العام تتبع من حرص السلطة الحاكمة على الهدوء والاستقرار الداخلي، وعدم مجابهة الاضطرابات والفوضى، والتي من الممكن أن يحدثها الرأي العام، فتكون سياساتها حريصة على ألا تمس القضايا الجوهرية للمواطنين، وفي سبيل ذلك تسلك كافة الطرائق والأساليب لاستيعاب الرأي العام.

ولكن ليكون الرأي العام فاعلا ومشاركا في الحياة السياسية بفاعلية، فلا بد من وجود المبادئ والقوانين والتشريعات، التي تكفل للرأي العام ممارسة نشاطاته السياسية المختلفة بحرية. والنظام الذي يضمن وجود المبادئ والقوانين والتشريعات التي تحمي الرأي العام وتمنحه الحق في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، هو النظام الديمقراطي، فمبادئ الديمقراطية وقيمها تؤكد على حرية التعبير والمشاركة السياسية والانتخابات، وتؤكد أساسا على أن النظام الديمقراطي التمثيلي يقوم على حكم الشعب لنفسه من خلال ممثلين عنه، ينتقيهم من خلال عملية انتخابية نزيهة. أي أن النظام الديمقراطي يعطي الرأي العام والمواطنين الأهمية القصوى، بحيث يكون الرأي العام هو محور اهتمام النظام الديمقراطي، وتدور حوله كافة مركباته، فالسلطة ونظام الحكم وجدا من أجل خدمة حاجات الرأي العام وتلبيتها.

أما النظام السياسي الفلسطيني فلا يمكن الادعاء بأنه نظام ديمقراطي، وذلك لأسباب عديدة تتعلق بالسلطة والقوانين والفصل بين السلطات الخ، فالنظام السياسي الفلسطيني هو في أفضل الأحوال نظام يسير نحو الديمقراطية، وهو في بداية التحول الديمقراطي، وذلك بحسب مقياس الديمقراطية لعام 2004م-2005م، والذي بين أن النظام السياسي الفلسطيني حصل على علامة 509، وهذا يعني أن النظام السياسي الفلسطيني لم يعد نظاما سلطويا، ولكنه أيضا لم يصبح ديمقراطيا، بل هو في بداية مرحلة التحول نحو النظام الديمقراطي¹. فلذلك لا تعتبر البيئة السياسية الفلسطينية بيئة مناسبة وصالحة لممارسة فيها الرأي العام دوره بحرية ونزاهة دون معوقات ومحددات.

ولكن وعلى الرغم مما سبق ذكره فإن النظام السياسي الفلسطيني يمتلك من عناصر القوة ما يؤهله ليكون أكثر ديمقراطية وشفافية، إذا توافرت الإرادة السياسية الداخلية لذلك، وتم الحد من تأثير العوامل الخارجية. لتصبح بذلك البيئة السياسية الفلسطينية، أكثر انسجاما مع متطلبات عمل الرأي العام بفاعلية وحيوية.

مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي

من خلال ملاحظة تأثير الرأي العام على توجهات صناع القرار في القضايا المختلفة، وبالإضافة لما تم استعراضه سابقا في متن هذا الفصل، يمكن استيضاح المدى الذي يؤثر به الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني وإدراكه.

وسنقوم هنا باستعراض بعض المواقف والقضايا التي تظهر تأثير الرأي العام على صناع القرار ومواقف أخرى لا يكون للرأي العام تأثير فيها:

¹ الشقاقي، خليل، وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2004-2005. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2006م، ص: 31.

1- اتفاقية (أوسلو)

على الرغم من كون اتفاقية (أوسلو) حظيت بتأييد أغلبية واضحة من الرأي العام الفلسطيني لها في المراحل الأولى لتوقيعها، وقد أوضحنا سابقاً بعض الأسباب التي أدت لهذا التأييد، إلا أنها تمت بإهمال للرأي العام الفلسطيني في الداخل والشتات وتغييبه، فلم يتم الرجوع للرأي العام للتعرف إلى مدى موافقته أو معارضته لهذه الاتفاقية. كما كان هناك دور سلبي للسلطة كونها لم توضح للرأي العام فحوى هذه الاتفاقية وتبعاتها، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً لطريقة تعامل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية مع الرأي العام.

2- الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى

تعتبر الانتخابات من أهم أدوات الديمقراطية وأساليبها، إلا أن الانتخابات لا تنشير بالضرورة لوجود نظام سياسي ديمقراطي، ويدل على ذلك ما نلاحظه من عمليات انتخابية عديدة في بعض الدول العربية والمفرغة من أي بعد ديمقراطي.

إن هذه الانتخابات الفلسطينية، وعلى الرغم من محدودية المرشحين لها، شكلت عنصراً مساهماً في العملية الديمقراطية الفلسطينية، لاسيما أننا نتحدث عن نظام سياسي حديث النشأة. وعملت هذه الانتخابات على التأسيس لحياة ديمقراطية من خلال التأكيد على أهم أسلوب من أساليب المشاركة السياسية وهو الانتخابات.

3- طريقة تعامل السلطة التنفيذية مع ما عرف ببيان العشرين

أصدرت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية، ومن بينهم أعضاء في المجلس التشريعي، بياناً وجهوا من خلاله انتقادات لاذعة للسلطة الفلسطينية، ودعوا من خلاله إلى إجراء إصلاحات كبيرة وجوهرية على النظام السياسي الفلسطيني. فكانت ردة فعل السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا البيان سلبية للغاية، إذ قامت ومن خلال الأجهزة الأمنية بالاعتداء على بعض الموقعين على هذا البيان، واعتقال بعضهم الآخر. وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً واضحاً على أداء السلطة

التنفيذية تجاه الرأي العام، ويشكل مخالفة واضحة من السلطة التنفيذية للقوانين الفلسطينية التي تكفل حرية الرأي ونشره.

وفي نفس السياق نرى أن السلطة الفلسطينية تقبلت، وبصدر رحب، التقارير الخارجية عن الوضع السياسي والاقتصادي والإداري للسلطة الوطنية، والتي تشير إلى وجود فساد كبير في مؤسسات السلطة، وقد قامت السلطة بتشكيل اللجان لمعالجة الجوانب المختلفة التي تحدثت عنها التقارير الخارجية، ومن بين هذه التقارير تقرير (ريكارد)¹.

ولكن ذلك لا يعتبر مؤشرا إيجابيا، يصب في مصلحة السلطة الفلسطينية، وذلك لوجود ازدواجية في طريقة تعامل السلطة مع الانتقادات الموجهة لها، فهي ترحب بالتقارير الخارجية، وفي نفس الوقت تعمل على اعتقال من ينتقدونها من الداخل وإذائهم². وهذا يدل على عدم وجود أصالة في تقبل السلطة للرأي الآخر ونقد الرأي العام، وإن تجاوبها مع التقارير الخارجية لم يكن نابعا من شعور داخلي بوجود أخطاء داخل مؤسسات السلطة، أو من قبيل تقبل الرأي الآخر، بل كان استجابة لضغوط تمارسها تلك الجهات الخارجية الممولة للسلطة.

4- عدم عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية في موعدها المحدد

في أي نظام ديمقراطي، تكون عملية دورية الانتخابات وتوقيتها، عبارة عن مواعيد مقدسة، لا يمكن التلاعب بها. فالانتخابات العامة سواء أكانت رئاسية أو تشريعية، لها مواعيد محددة، تسير وفقها، فلا يمكن أن تؤجل العملية الانتخابية، أو تتم المماطلة في إجراءاتها، إلا في حال وجود ظروف خارجة عن إرادة الجميع: كالحروب أو الكوارث الطبيعية. بل ما يحدث في العديد من الديمقراطيات الحديثة، هو عملية معاكسة، أي يتم إجراء انتخابات عامة مبكرة، قبل موعدها المحدد، ويكون ذلك في حال تم حل المجلس النيابي، أو في حال عدم قدرة الجهات المكلفة، بتشكيل حكومة تحوز على ثقة المجلس النيابي، وفي بعض الظروف المشابهة.

¹ الزبيدي، باسم: الثقافة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص: 55.

² المرجع السابق: ص: 55.

ولكن ما حدث في الحالة الفلسطينية من ممانلة وتسويق في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، وبالتحجج بذرائع مختلفة، يدل على أن النظام السياسي الموجود لا تتوافر لديه الإرادة السياسية الحقة في جعل الأسلوب الديمقراطي في الحكم، منهاجاً تسيير عليه هذه السلطة وتستأنس به. بل على العكس من ذلك فما حدث يدل على وجود نظام بعيد كل البعد عن الديمقراطية.

ومما لا شك فيه أن هذا الحدث يؤثر بشكل سلبي للغاية على الرأي العام وقدرته على استخدام أهم حق من حقوقه في المشاركة السياسية، ألا وهو حق الانتخاب. كما ويقوض دور الرأي العام في التأثير على صناعات القرار، فالنخبة الحاكمة للسلطة بكافة تقسيماتها، موجودة رغم أنف الرأي العام، وقد حصلت على الشرعية من الرأي العام لفترة محددة، وقد انتهت هذه الفترة الزمنية فلم تعد الشرعية لهذه السلطة قائمة، إذ إنها استبدلت شرعية الرأي العام، بشرعية الأمر الواقع والقوة والسيطرة والتفرد بالسلطة.

فكان هذا الحدث مؤشراً سلبياً آخر لأداء السلطة تجاه الرأي العام، فقد أضعف الرأي العام، وحرمه من محاولة التأثير على صناعات القرار، كما أنه شكل حدثاً هاماً زعزع أركان ديمقراطية السلطة، الهزيلة أصلاً.

5- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية:

بعد أن فقد الرأي العام الثقة في ديمقراطية النظام الحاكم، كما فقد جزءاً كبيراً جداً من قدرته على التأثير في صناعات القرار، على إثر عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقتها المحدد، وتأجيلها لفترة زمنية طويلة جداً. جاءت عملية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية لتحبي الأمل مجدداً بإمكانية قيام الرأي العام بدور بارز ومهم في الحياة السياسية الفلسطينية.

فقد جرت هذه الانتخابات وفق معايير دولية، كما أنها جرت بنزاهة عالية، كذلك فإنها تضمنت اشتراك أغلب القوى الممثلة للشعب الفلسطيني فيها. وهذا كله يشير إلى أن الفرصة

أصبحت متاحة للرأي العام للتأثير بقوة على العملية السياسية وعلى صناع القرار، وهذا ما حدث بالفعل، خاصة في نتائج الانتخابات التشريعية. وكذلك فإن ما يعزز شعور الرأي العام بالطمأنينة، حيال استمرار التوجه الديمقراطي لدى صناع القرار في الاهتمام بالرأي العام وإعطائه الفرصة في التأثير، هو أن الانتخابات الرئاسية جرت أولاً، ومن ثم تم إجراء تعديلات مختلفة على قوانين الانتخابات، كما وتم تحديد موعد الانتخابات التشريعية، وبالفعل تم إجراء الانتخابات التشريعية في وقتها المحدد، ودون وجود تجاوزات تذكر.

إذاً تعتبر عملية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية مؤشراً ومظهراً مهماً من مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار.

6- إجراء الانتخابات المحلية في أغلب المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إن زيادة عدد مرات الانتخاب التي يقوم بها المواطن، تدلل على توجه حقيقي نحو نظام أكثر حرية وديمقراطية. فاشترك المواطن الفلسطيني في انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، لاختيار ممثليه في المواقع المختلفة، يشير إلى وجود تعزيز لدور الرأي العام وزيادة قوته، وبذلك يصبح الرأي العام مع مرور الوقت أكثر ثقة واقتداراً على تحمل مسؤولياته في الرقابة على نظام الحكم وصناع القرار. وهذا مظهر آخر من مظاهر التأثير للرأي العام على صناع القرار.

7- التزام القيادات الفلسطينية المتعاقبة بتوجهات الرأي العام بخصوص بعض القضايا التي تمثل جزءاً من المصالح العليا للشعب الفلسطيني

على مدار سنوات متعاقبة من المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية (وإسرائيل)، لم تستطع القيادات الفلسطينية المتعاقبة مخالفة توجهات الغالبية الساحقة من الرأي العام الفلسطيني بخصوص بعض القضايا الجوهرية للشعب الفلسطيني، هذا على الرغم من وقوع هذه

القيادات تحت ضغوط وإغراءات كبيرة من قبل راعي عملية السلام. فقضايا مثل اللاجئين والقدس والحدود تحوز على شبه إجماع من الرأي العام الفلسطيني بخصوص عدم التنازل عنها.

فأي من القيادات الفلسطينية يخاطر مخاطرة كبيرة لا تحمد عقباها إذا ما حاول إثارة هذه القضايا سابقة الذكر، باتجاه التنازل عنها أو التفريط بها. وأكبر دليل على ذلك ما واجهته بعض القيادات الفلسطينية، من معارضة وردة فعل سلبية، واتهامات بالخيانة في بعض القضايا على إثر توقيع بشكل غير رسمي على ما عرف بوثيقة جنيف، والتي تخوض في بعض القضايا الجوهرية للشعب الفلسطيني.

إن استجابة صناع القرار _ ولو بدافع عدم المخاطرة بسمعتهم ومراكزهم، وليس بدافع وقناعة ذاتية _ يعتبر مؤشرا إيجابيا، يشير إلى استجابة صناع القرار السياسي، لتوجهات الرأي العام في هذا السياق.

8- قبول حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بالانتقال السلمي للسلطة، على إثر فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلب مقاعد المجلس التشريعي

لقد شكلت هذه الحالة من الانتقال السلمي للسلطة من (فتح) إلى (حماس)، حالة فارقة ونادرة يصعب رؤيتها في محيطنا العربي، بل يصعب رؤيتها في العديد من بلدان العالم الثالث. وتعتبر عملية التبادل السلمي للسلطة من أهم الأسس الديمقراطية، التي يستحيل نجاح أي نظام ديمقراطي بدونها. فعمل هذا الانتقال السلمي رغم صعوبة الموقف، على تعزيز دور الرأي العام الفلسطيني، وأظهر كذلك أن الرأي العام الفلسطيني أصبح بإمكانه التأثير بعمق في الحياة السياسية الفلسطينية، فهو يعاقب، ويكافئ، ويختار الجهات التي يرتئها مناسبة لتمثيله وإدارة سدة الحكم. كما أنه أعاد للرأي العام جزءا من الثقة المفقودة بالذات، والقدرة على التغيير.

يتبين لنا من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل أنه لا يمكن إطلاق حكم مطلق على مدى تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي في فلسطين، إلا أنه بالاعتماد على طريقة الاستثناء في التحليل، يمكننا القول: إن الرأي العام الفلسطيني لا يعيش في جو ديمقراطي متقدم،

كذلك الأجواء الديمقراطية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما أنه لا يتمتع بذلك الاقتدار والثقة الموجودة عند الرأي العام في الديمقراطيات سابقة الذكر. وبالتالي فالرأي العام الفلسطيني لا يتمتع بقدرة على التأثير على صناع القرار، كذلك القدرة التي يتمتع بها الرأي العام الموجود في ظل ديمقراطيات أصيلة وعريقة.

كذلك وفي نفس الوقت، فإن الرأي العام الفلسطيني لا يعيش في ظل نظام حكم استبدادي وتسلطي بدرجة كبيرة، كذلك الأنظمة الموجودة في الكثير من بلدان العالم ومنها العربية. والرأي العام الفلسطيني، ليس مهمشا ومهملا كذلك الآراء العامة الموجودة في تلك الأنظمة سائلة الذكر، كما أن وعي الرأي العام الفلسطيني واقتداره السياسي على ضعفهما، يفوق ذلك الوعي والاقتدار الموجودين لدى الرأي العام في الأنظمة التسلطية والاستبدادية. فإذا يمكن القول: إن الرأي العام الفلسطيني، لا يمكن اعتباره ذا تأثير لا يكاد يذكر، كذلك الآراء آنفة الذكر، بل مؤثراً ولكن في نطاق محدود.

كذلك نجد أن النظام السياسي الفلسطيني شهد تراجعاً كبيراً لدور الرأي العام في الفترة الممتدة من عام 1996م تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى، حتى عام 2005م، تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية، وكان ذلك لأسباب عديدة على رأسها عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية في موعدها المحدد. أما الفترة اللاحقة 2005م وما تلاها، فقد شهدت انطلاقة جديدة لممارسة الرأي العام الفلسطيني دوراً بارزاً وأكثر حيوية وفاعلية في الحياة السياسية الفلسطينية، وقد توج ذلك بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية على التوالي.

إذا تمعنا في ما تم الحديث عنه آنفاً، يمكن أن نصل إلى استنتاج مفاده، أن الرأي العام الفلسطيني بإمكانه أن يقوم بدور بارز في الحياة السياسية الفلسطينية، ولكن مدى تأثير الرأي العام الفلسطيني على صناع القرار، يتأرجح ويتغير تبعاً للتغيرات الحاصلة في النظام السياسي الفلسطيني. كما ويمكن هنا التأكيد على أن المرحلة الأخيرة من مراحل التغير في النظام السياسي الفلسطيني (2005م وما تلاها) شهدت تعزيزاً واضحاً لدور الرأي العام الفلسطيني في

الحياة السياسية. ولكن في المجمل يمكن القول: إن مدى تأثير الرأي العام الفلسطيني على صناع القرار السياسي الفلسطيني، يبقى ضعيفا نسبيا، ولكنه مرشح للقيام بدور أكثر فاعلية وحيوية في ظل التغيرات الأخيرة في النظام السياسي الفلسطيني.

الفصل الخامس

الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي

الفصل الخامس

الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي

المقدمة

يهدف الرأي العام أينما وجد إلى تحقيق أمانيه وتطلعاته، من خلال التأثير بطريقة أو بأخرى على توجهات صناع القرار، الذين بدورهم يمسكون بزمام السلطة، ويتحكمون بسياساتها. ومن ناحية أخرى فإن صناع القرار السياسي في أي سلطة رسمية، يكون لهم دور بارز في عملية الحراك والتفاعل بين الرأي العام وصناع القرار. وذلك لكونهم الجهة المستهدفة من قبل الرأي العام للتأثير على توجهاتها، وجعلها تتسجم مع ما يتطلع إليه الرأي العام.

ويركز الباحث في هذا الفصل على الأهمية التي يحظى بها الرأي العام من قبل صناع القرار، ومنطلقات تلك الأهمية، لا سيما أن الاهتمام الكبير من قبل صناع القرار بالرأي العام يعكس تقييماً إيجابياً يحظى به الرأي العام من قبل صناع القرار السياسي، وعند الحديث هنا عن الاهتمام الذي يوليه صناع القرار للرأي العام، لا يقصد بالتأكيد الاهتمام المجرد، والذي قد يكون نابعا من خوف من دور الرأي العام، أو من منطلق العمل على الحد من مشاركة الرأي العام، وجعله منساقاً لتوجهات صناع القرار. بل المقصود هنا الاهتمام الحقيقي المنطلق من قناعة ذاتية لدى صناع القرار بمحورية دور الرأي العام، وأحقّيته في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وكذلك من منطلق أن صناع القرار ما هم إلا ممثلين مؤقتين عن الرأي العام في السلطة، بهدف خدمته وتحقيق مصالحه وتطلعاته.

النخبة السياسية

إن صناع القرار السياسي الذين يدور الحديث عنهم، يطلق عليهم مسمى النخبة السياسية الحاكمة، وفيما يأتي توضيح لهذا المفهوم من الناحية النظرية.

لقد ظهرت الدراسات التي تبحث في مفهوم النخبة بأبعاده المختلفة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، حيث كانت هذه الدراسات تهدف إلى الوصول إلى تعريف محدد للنخبة. وقد دارت

النقاشات المختلفة المتعلقة بالنخبة حول محورين، كان أحدهما ينفي أي مكانة خاصة للنخبة، وتجلت هذه الأفكار بقوة في علم الاجتماع الأمريكي. أما المحور الآخر فقد أعطى مكانة مركزية ومميزة للنخبة في إدارة وحماية الطبقات الأخرى في المجتمع، وظهرت هذه الأفكار بشكل واضح في علم الاجتماع الماركسي¹.

ظهرت مدرستان رئيسيتان هيمنتا على بحوث النخبة، المدرسة الأولى اعتبرت أن النخبة تتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يملكون صفات غير عادية، وهذه الصفات غير العادية تمنحهم القدرة على تأدية وظائف حيوية ومهام تاريخية. أما المدرسة الأخرى، فتتطرق إلى النخبة على أنها مجموعة من الأفراد غير المتجانسين في التكوين، والذين قد تكون بينهم اختلافات كبيرة في الصفات والطباع، ومن هنا يصعب الحديث عن نخب خارج الأطر المؤسساتية المختلفة وعلى جميع المستويات، أي أن النخبة هم أولئك الأفراد الموجودون في مواقع صناعة القرار، ويهيمنون على الحقول المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحزبية الخ. وتتميز هذه المدرسة بعدم إعطاء حكم قيمي مسبق على النخبة، وعدم افتراض أنهم الأكثر نكاء وخبرة واقتدار الخ².

ومن هنا فقد ظهرت مجموعة كبيرة من التعريفات للنخب، فيرى العالم (باريتو) Pareto أن النخبة هم أولئك الأشخاص الذين يتفوقون في مجالات عملهم في الحياة، وتكون لديهم الخبرة والقدرة والمواصفات الذاتية التي تجعلهم قادرين على ممارسة وأداء وظائف سياسية واجتماعية، تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم الجماهير لأنها تعتمد في حكمها بشكل أساسي على مواصفاتها الذاتية المتميزة³.

¹ خضر، حسن: خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. رام الله. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. 2003م. ص: 10.

² هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية. رام الله: مؤسسة مواطن. 2002م. ص: 6.

³ علي، معن: النخبة السياسية. مجلة النبأ. العدد 79. 2005. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm>

أما (موسكا) Mosca فقد اعتبر كذلك أن الطبقة الحاكمة " النخبة " تتحلى بصفات تميزها عن الطبقة المحكومة، أهمها قدرتها التنظيمية العالية، ووجود هدف محدد وواضح تسعى لتحقيقه، في مواجهة أغلبية غير منظمة. إلا أنه يؤكد بخلاف (باريتو) على أن هذه النخبة بحاجة إلى موافقة ورضا تلك الأغلبية غير المنظمة " الجماهير " ¹.

أما (ميلز) Mills فقد ربط بين النخبة والقوة، واعتبر النخبة أولئك الأفراد الذين يحتلون مراكز القوة والنفوذ في النشاطات الرئيسية في المجتمع. ولكن (ميلز) لم يرجع أسباب القوة والنفوذ الموجودين لدى النخبة إلى عوامل سيكولوجية، بل اعتبر أن النفوذ السياسي والاقتصادي وتشابك المصالح بين الفئات المكونة للنخب هو العامل الأساسي في منح القوة للنخب ².

وبشكل عام يرى الباحث أن النخب تتكون من أولئك الأفراد الذين يمسكون بزمام الأمور، ولهم القدرة على إصدار القرارات وتنفيذها فيما يخص النشاطات الرئيسية في المجتمع، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وتتكون النخبة بفعل عوامل ذاتية أو بفعل عوامل موضوعية أو بفعل عوامل مشتركة ذاتية وموضوعية. فقد يصل بعض الأفراد للنخبة بفعل صفات خاصة مثل الذكاء العالي والقدرة العالية على التحليل والخبرة الكبيرة وغير ذلك، وقد يصل أفراد آخرون إلى النخبة بفعل تجاذبات مراكز القوى والنفوذ في المجتمع، أو بفعل تقاطع المصالح أو تضاربها بين فئات المجتمع وغير ذلك. وقد يصل بعض الأفراد للنخبة بفعل تقاطع العوامل المختلفة سابقة الذكر.

أما النخبة السياسية فيأتي الحديث عنها في نفس الإطار السابق، فيبين (هارولد لاسويل) Harold Laswell على أنها " تشمل الحائزين للقوة في الجسد السياسي وهم القادة والتكوينات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة والذين يتحملون مسؤولية تجاهها خلال جيل محدد. فالنخبة السياسية هي قمة طبقة القوة " ³. فمفهوم النخبة السياسية يمكن التعرف عليه من خلال إسقاط

¹ علي، معن: النخبة السياسية. مرجع سابق.

² زايد، أحمد: النخب الاجتماعية. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية. 2005م، ص: 4. من الموقع الإلكتروني: <http://www.aarcegypt.org/Admin/upload/DOCs/ALNKBA%20ALCYACYA.doc>

³ عاشور، عزمي: مابين النخبة السياسية والنخبة المجتمعية. مجلة الديمقراطية. من الموقع الإلكتروني: <http://democracy.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=file5.htm&DID=8260>

تعريف النخبة بشكل عام على الجانب السياسي، فالنخبة السياسية تتكون من أولئك الأشخاص الذين يحتلون مراكز هامة وحساسة في النظام السياسي، ويمتلكون القوة والفاعلية والقدرة على اتخاذ القرارات والتأثير، ويحظون باهتمام الجماهير.

وفي هذا السياق، ومن واقع الأهمية الكبيرة للنخبة السياسية في أي نظام سياسي، وكذلك من منطلق العلاقة التي لا تنتهي والتي تدور رحاها بين الرأي العام والنخبة السياسية، والتي تقوم على تأثير وتأثر كل منهما في الآخر. قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات مع عينة من النخبة السياسية الفلسطينية، وكان ذلك بهدف التعرف على الكيفية التي تنظر بها هذه النخبة للرأي العام الفلسطيني ودوره في الحياة السياسية، وتقييمها له. وقد كانت أسئلة المقابلات تتمركز حول العناوين الآتية:

- مدى نضوج الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي.
 - صناع القرار السياسي الفلسطيني وتوجهات الرأي العام.
 - الرأي العام الفلسطيني وأثره على توجهات صناع القرار السياسي فيما يخص القضايا المركزية للشعب الفلسطيني.
 - تقييم صناع القرار السياسي الفلسطيني لأداء الرأي العام في عملية صنع السياسات العامة للسلطة.
- وقد تم اختيار مجموعة من الشخصيات من النخبة السياسية الفلسطينية، ومن مستويات مختلفة، منها الحزبية، ومنها من هو بالسلطة، ومنها من هو في المعارضة. كما جاءت هذه المقابلات لتشمل شخصيات تمثل أغلب الأحزاب والفصائل السياسية الفاعلة في النظام السياسي الفلسطيني، بالإضافة لبعض المستقلين، حيث مثلت الشخصيات التي أجريت معها المقابلات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، بالإضافة لبعض المستقلين.

وقد أجريت هذه المقابلات بهدف التعرف على مدى تأثير وتأثير صنع القرار السياسي بالرأي العام الفلسطيني، وكذلك بهدف التعرف على الأهمية التي يعطيها صنع القرار السياسي للرأي العام الفلسطيني وتقييمهم له.

وقد كانت الأسئلة المطروحة في المقابلات كالاتي:

- 1- باعتقادك هل الرأي العام الفلسطيني ناضج؟
- 2- هل تعتقد أن صنع القرار السياسي الفلسطيني يعملوا على قبولية الرأي العام وفق توجهاتهم، أم أنهم يأخذون بالرأي العام كما هو، ولأي مدى؟
- 3- ما مدى تأثير الرأي العام في صنع القرار فيما يخص القضايا المركزية، التي تمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني؟
- 4- ما مدى رضا صنع القرار عن أداء الرأي العام الفلسطيني في صنع السياسة العامة أولاً، وإيجابية الرأي العام ثانياً؟

ويرى الباحث أن هذه الأسئلة جاءت بهذه الصيغة، وبدون وضع إجابات محددة يختار منها الشخص المستطلع رأيه وإجابته، لتعطي الفرصة لهؤلاء الأشخاص الذين يمثلون عينة من النخبة السياسية الفلسطينية، ليوضحوا تصوراتهم الحقيقية عن الرأي العام الفلسطيني بدون افتراض إجابات مسبقة.

ولا بد من الإشارة هنا أنه تم إجراء المقابلات وطرح الأسئلة السابقة على عينة تتكون من خمس عشرة شخصية فلسطينية، ممثلة لأغلب الحركات والفصائل الفلسطينية الفاعلة على الأرض. وفي الحقيقة قام الباحث بإجراء عدة محاولات لإجراء ما يزيد عن ستين مقابلة لنخب سياسية فلسطينية متنوعة، ولكن حالت بعض العوامل إلى عدم إتمام بعض المقابلات، وتعرثر إجراء البعض الآخر منها، ومن هذه العوامل:

- 1- عوامل فنية تتعلق بتقنيات الاتصال والتسجيل للمقابلات.

2- عوامل ذاتية عند بعض الشخصيات التي أجريت المقابلات معهم، دفعتهم إلى عدم إكمال المقابلات.

3- عدد ليس بالقليل من الشخصيات الفلسطينية التي تمثل النخب السياسية الفلسطينية، لم يكن بالإمكان الحديث معهم بشكل مباشر، وإنما من خلال المرافقين لهم ومدراء مكاتبهم، وعندما كان يحاول الباحث تحديد موعد لإجراء مقابلات مع تلك الشخصيات، كان يتم التسويف في المواعيد وتأجيلها بشكل مستمر، بذريعة انشغال تلك الشخصيات في الاجتماعات والمؤتمرات والسفر وغير ذلك.

وقد كانت الشخصيات التي تمثل النخب السياسية الفلسطينية، والتي أجريت معها المقابلات هي:

1- غازي حمد، وهو قيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وناطق سابق باسم الحكومة الفلسطينية العاشرة.

2- أحمد يوسف، قيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3- حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

4- غسان الخطيب، قيادي في حزب الشعب، ووزير سابق.

5- خالد فهد القواسمي، وزير سابق، وعضو المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

6- عيسى قراقع، عضو في المجلس التشريعي عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

7- جمال الخضري، نائب مستقل في المجلس التشريعي.

8- خالد البطش، قيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

9- خالدة جرار، قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني.

10- عبد الله الشامي، قيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

11- إبراهيم خريشة، الأمين العام للمجلس التشريعي، وقيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

12- قيس أبو ليلي، قيادي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

13- عاطف عدوان، وزير سابق، وقيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

14- هاني المصري، محلل سياسي فلسطيني.

15- حيدر إبراهيم، عضو المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

نضوج الرأي العام الفلسطيني من منظور صناع القرار السياسي

بداية، لا بد من التعرف على المقصود بنضوج الرأي العام. فيقصد بالنضوج الإدراك¹، فالشخص الناضج هو الشخص المدرك لما يحيط به من ظروف ومتغيرات. وفي معجم صحاح اللغة فإن الرجل نَضِجُ الرأي هو مُحْكَمُهُ². فيريد الباحث هنا أن يتعرف على رأي النخبة السياسية في الرأي العام الفلسطيني من حيث درجة نضوجه وإدراكه للظروف والمتغيرات المختلفة المحيطة به، ومدى تأثره وتأثيره بها.

ويرى الباحث أن الرأي العام أينما كان، ولكي يكون ذا حضور وفاعلية وتأثير في الحياة السياسية، لا بد أن يصل إلى مرحلة متقدمة من النضوج والوعي والإدراك لمختلف المتغيرات والتفاعلات التي تدور حوله وتحيط به. كما أن عملية النضوج هذه، تسهم وبشكل

¹ لسان العرب: موقع الباحث العربي. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.baheth.info/all.jsp?term=%D9%86%D8%A7%D8%B6%D8%AC>

² المرجع السابق.

واضح في جعل تحرك الرأي العام وتفاعله مع القضايا المختلفة أكثر تنظيماً وترتيباً، بحيث يكون هناك تخطيط سليم ودراسة وتحليل لأي نشاط أو فعاليات سيقوم الرأي العام بها.

ولقد تبين أن معظم المستطلعة آرائهم يرون أن الرأي العام الفلسطيني في مجمله يتحلى بمستوى جيد من النضوج، ولكن وفي نفس الوقت بين بعض هؤلاء أن الرأي العام الفلسطيني على الرغم من نضوجه فإنه لا يستطيع التعبير عن توجهاته بسبب وجود بعض المعوقات¹. كما رأى البعض الآخر أن الرأي العام الفلسطيني يعتبر ناضجاً بالمقارنة مع محيطه العربي، أو دول العالم الثالث، وأن تقييم نضوج الرأي العام الفلسطيني قد يختلف عند مقارنته بالدول الأكثر تقدماً وديمقراطية².

وقد بينت نسبة ضئيلة من المستطلعة آرائهم أن الرأي العام الفلسطيني غير ناضج، فالرأي العام الفلسطيني يعيش في حالة من اللاوعي واللاإدراك بسبب عوامل ومؤثرات متعددة أبرزها حالة الاستقطاب المستشرية في الشارع الفلسطيني، فالرأي العام الفلسطيني يسير وفق توجهات ورغبات ومصالح التنظيمات والأحزاب، لا وفق توجهاته ورغباته ومصالحه الحقيقية³.

أما حسن خريشة فقد رأى أن الرأي العام الفلسطيني يقسم إلى قسمين: القسم الأول يمثل طبقة المثقفين والأكاديميين وقادة الفصائل والتنظيمات، ويعتبر هذا الرأي مثقف وناضج، ولكنه ينحاز في توجهاته إلى مصالحه الشخصية، وهذا الرأي يعتبر هو الرأي الأكثر تأثيراً. وهناك في نفس الوقت قسم آخر من الرأي العام، وهو رأي عام مقموع ومغلوب على أمره، ولا يستطيع دائماً التعبير عن توجهاته بشكل واضح، وذلك مع امتلاكه للرؤيا والتوجهات الواضحة⁴.

ولقد بين الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بشكل واضح نسبياً، تقييمهم للرأي العام من حيث نضوجه كما سبق وبيننا، وكما كان واضحاً فقد اعتبر أغلب المستطلعة آراؤهم أن

¹ خالدة جرار، قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ: 2009/2/15

² غسان الخطيب، قيادي في حزب الشعب الفلسطيني ووزير سابق، مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ: 2009/2/17

³ أحمد يوسف، قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ: 2009/2/15

⁴ حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ: 2009/1/17

الرأي العام الفلسطيني ناضج. ولكن كانت هناك بعض الإجابات التي تحمل في ثناياها بعض التناقض، والذي يدلل بصراحة على عدم وجود قناعة كافية وحقيقية بنضوج الرأي العام، أو قد يشير إلى اعتبار بعض المستطلعة آراؤهم أن النضوج يعني الإدراك الحسي والفكري لما يحيط بالفرد من متغيرات، دون الانتقال إلى المرحلة التالية، والتي تتضمن انعكاس هذا الإدراك على سلوك الفرد وتصرفاته ونشاطاته الحياتية. ويظهر ذلك على سبيل المثال جليا في إجابة السيدة خالدة جرار على السؤال الأول، حيث أنها اعتبرت الرأي العام الفلسطيني بشكل عام ناضج، ولكنها وفي نفس الوقت أكدت على أن الرأي العام الفلسطيني رغم نضوجه وإدراكه لما يحيط به، إلا أنه لا يستطيع التعبير عن تلك التوجهات المتكونة لديه بسبب بعض المعوقات. وهنا يرى الباحث أن النضوج والإدراك لا يكتملا إلا إذا انعكسا بشكل واضح على سلوكيات الفرد وتصرفاته، فالفرد المدرك لما يحيط به من متغيرات وأفعال وردود أفعال، خاصة في المجال السياسي، لا بد له من ترجمة ذلك الإدراك إلى ردات فعل عملية، قد تكون على شكل تجمعات للأفراد الذين لديهم نفس الفهم والإدراك والتوجهات، وقد تنعكس على شكل تظاهرات واحتجاجات، وغير ذلك من الأساليب المتاحة للأفراد _ والتي قد تكون قانونية أو غير ذلك _ ليبرزوا توجهاتهم وردود أفعالهم.

وبحسب ما يرى الباحث فإن إجابات كل من غسان الخطيب و قيس عبد الكريم على السؤال الأول، بينت بشكل واضح طبيعة الرأي العام الفلسطيني من حيث نضوجه، فقد بينا أن الرأي العام الفلسطيني إذا ما قورن بمحيطه العربي، أو بتلك الدول التي تمر بنفس مراحل تطوره، فيمكن اعتباره يحتل مكانة متقدمة من النضوج والإدراك، أما إذا قورن بتلك الدول المتقدمة سياسيا وديمقراطيا ولها تجارب ديمقراطية ناجحة ويحتذى بها، فعندها يمكن الحكم عليه بأنه لا يزال يخطو خطواته الأولى نحو المزيد من النضوج والإدراك.

وبالفعل فإن الرأي العام الفلسطيني به تعددية سياسية، وبه معارضة حقيقية غير موجودة في العديد من البلدان العربية، كما أنه يمتلك العديد من الوسائل والأساليب الديمقراطية التي تفتقر إليها جل البلدان العربية. ولكنه في نفس الوقت فإن تجربته الديمقراطية حديثة النشأة ولم تترسخ

بعد في ذهنية المواطنين وصناع القرار بشكل كافٍ، كما أن هذه التجربة لا تزال تواجه العديد من التحديات والإشكاليات الداخلية والخارجية، ما يجعلها تتأخر كثيراً عن ركب تلك الديمقراطيات الموجودة في أوروبا وأمريكا، ولكون الرأي العام هو العامل الأساسي المحرك للعملية الديمقراطية، فإن ما سبق ذكره يجعل الرأي العام الفلسطيني بالفعل تفصل بينه وبين ذلك الرأي العام الموجود في الديمقراطيات في أوروبا وأمريكا مساحة شاسعة، تحتاج الكثير من الجهود والعمل الجاد والوقت لتذليلها.

تجدر الملاحظة هنا أن بعض الذين أجريت معهم المقابلات والذين جاءت إجاباتهم إيجابية تجاه نضوج الرأي العام، كان يدفعهم في ذلك تخوفهم من أن يسجل عليهم أنهم " اتهموا " الرأي العام الفلسطيني بعدم النضوج. فقد بين أحد المستطلعة آرائهم والذي فضل عدم ذكر اسمه، أنه لا يستطيع أن يقول أن الرأي العام الفلسطيني غير ناضج، وذلك بغض النظر عن قناعاته الشخصية، حيث أن قناعاته تتناقض مع ما أدلى به في المقابلة.

ولكن مع ما قد ينظر إليه من سلبية في مثل هذا الموقف، إلا أن هذا الموقف بذاته يعكس ما يتمتع به الرأي العام الفلسطيني من ثقل عند بعض صناع القرار، والذي يدفعهم إلى اتخاذ مواقف وتوجهات تتماها مع مواقف وتوجهات الرأي العام، ولو أنها قد لا تكون نابعة من قناعة ذاتية.

صناع القرار السياسي الفلسطيني وتوجهات الرأي العام

جاء الجزء الثاني من المقابلات ليبين مدى قناعة صناع القرار السياسي بدور الرأي العام في الحياة السياسية، وليبين كذلك طبيعة النظرة للرأي العام من قبل صناع القرار، وهو أداة يتم تشكيلها وتوجيهها وفق تطلعات وتوجهات ومصالح صناع القرار، أم أنه ذو توجهات وتطلعات ذاتية ومستقلة تترك انطباعها على توجهات وتطلعات صناع القرار أنفسهم.

ولقد كانت الإجابات عن هذا الجزء من المقابلات تتم بغالبها عن اعتقاد راسخ لدى أغلب المستطلعة آرائهم بسلبية صناع القرار في التعامل مع الرأي العام، حيث أنهم اعتبروا أن

صناع القرار يحاولون دائماً التأثير على توجهات الرأي العام الفلسطيني وقولبته وفق توجهاتهم ورؤاهم، كما أنهم لا يأخذون بتوجهات الرأي العام إذا تعارضت مع توجهاتهم.

وفي هذا السياق فقد بينت خالدة جرار أن صناع القرار السياسي الفلسطيني يتعاملون بسلبية مع الرأي العام، ولا يعطوه الأهمية الكافية، كما أنهم لا يأخذون بتوجهاته وتطلعاته¹. كما بين أحمد يوسف أن صناع القرار لا يهتمون كثيراً بالرأي العام، وأن القرارات داخل الأحزاب والتنظيمات تتم صناعتها من خلال النخبة والصفوة داخل هذه الأحزاب والتنظيمات، ومن ثم يتم العمل على تسويق تلك الأفكار والقرارات عند الرأي العام، كما بين أن صناع القرار داخل التنظيمات الفلسطينية يهتمون بقاعدتهم الحزبية فقط، لأنها تشكل ركيزة لهم، وداعماً قوياً في أي عملية انتخابية قادمة².

كذلك جاءت إجابة جمال الخضري لتؤكد على التوجه السابق ذكره، حيث وضح أن صناع القرار لديهم توجهات وبرامج خاصة بعيدة عن توجهات وأجندات الرأي العام ولا تتسجم معها، وهم يسعون بشكل حثيث لتحقيقها وإنجازها بغض النظر عن توجهات الرأي العام³. وفي هذا السياق أيضاً جاءت إجابة حسن خريشة متشدة أكثر من سابقتها، ولتبين حالة مستشرية من اللاتقنة بصناع القرار، حيث بين أن صناع القرار السياسي الفلسطيني ينتمون لمدرسة سياسية تقوم على الاستجابة والرضوخ للإملاءات الخارجية، متجاهلة تطلعات وتوجهات الرأي العام الفلسطيني، وإن هذه المدرسة كانت في الماضي ولا تزال قائمة. كما أنه أوضح أن صناع القرار قد يلجأون أحياناً لمعرفة واستيضاح توجهات الرأي العام، ولكن ذلك لا يكون بهدف الاستجابة لتلك التوجهات، بل على العكس من ذلك، يكون بهدف امتصاص غضب ونقمة الرأي العام على صناع القرار⁴.

وفي المقابل جاءت إجابة حيدر إبراهيم غير منسجمة مع الإجابات السابقة، حيث بين أن توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني تكون وفق توجهات الرأي العام الفلسطيني، كما أن

¹ خالدة جرار: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

² أحمد يوسف: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

³ جمال الخضري: نائب مستقل في المجلس التشريعي الفلسطيني، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/1/17

⁴ حسن خريشة: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

القيادة الفلسطينية لا تستطيع المخاطرة والسير وفق توجهاتها بعيدة عن توجهات الرأي العام الفلسطيني¹.

وجاء موقف غسان الخطيب وسطيا بين التوجهات سابقة الذكر، حيث بين أن صناع القرار السياسي يحاولون دائما التأثير على توجهات الرأي العام وتشكيلها وفق ما يروونه مناسبا، ولكنهم وفي نفس الوقت يأخذون بتوجهات الرأي العام، فالعلاقة تبادلية يؤثرون ويتأثرون².

يرى الباحث هنا أن الإجابات عن هذا السؤال، والتي كانت في غالبها تنظر بسلبية لطبيعة تعامل صناع القرار السياسي الفلسطيني مع الرأي العام، تنبع من حقيقة واقعة، ومن انعكاس طبيعي لما يحصل على أرض الواقع في أذهان من أجريت معهم المقابلات، كما أنها تنبع من خبرة وتجربة عملية لمن أجريت معهم المقابلات في ميدان العمل السياسي الفلسطيني، خاصة أن أغلبهم من المخضرمين في هذا المجال. ولكن هذه التوجهات التي خلص إليها الساسة الذين أجريت معهم المقابلات، لا تعفيهم من وزر تلك السلبية التي يتعامل بها صناع القرار مع الرأي العام، بل تضعهم في دائرة المسؤولية، لا سيما أنهم جزء من صناع القرار السياسي الفلسطيني. ويوضح الباحث ذلك لأنه لمس بين ثنايا الحديث الذي جرى مع المستطلعة آرائهم، اللوم للآخر، حيث أنهم عندما يتحدثون عن سلبية صناع القرار فإنهم في الغالب لا يتحدثون عن أنفسهم، بل عن الطرف الآخر سواء كان في السلطة أو في المعارضة. ونجدهم لا يتحدثون بموضوعية كافية في هذا السياق، فلا يتحدثون عن آلية صنع القرار في داخل تنظيماتهم المختلفة. ويرى الباحث هنا أن تلك الصورة النمطية السلبية لصناع القرار السياسي الفلسطيني، ما هي إلا انعكاس لطبيعة تلك العلاقة بين صناع القرار والرأي العام داخل التنظيمات السياسية الفلسطينية في مجملها، مع ملاحظة بعض الاختلافات التي قد تكون موجودة بين بعض التنظيمات في هذا السياق، والتي في مجملها لا تشكل حالة فارقة في الواقع السياسي الفلسطيني.

¹ حيدر إبراهيم: عضو المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ:

2009/1/20

² غسان الخطيب: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

إن صناع القرار السياسي حيثما وجدوا يسعون دائبين لجعل توجهات الرأي العام منسجمة ومتناغمة مع ما يستسيغونه من أفكار وتوجهات، وهذا موجود حتى في أكثر بلدان العالم ديمقراطية وتقدما. وفي المقابل فإن الرأي العام يسعى بمختلف الطرائق والوسائل لإيصال توجهاته لصناع القرار، ويضغط بقوته التي قد تتفاوت من بلد لآخر لجعل صناع القرار يستجيبون لتلك التوجهات، من خلال سياسات وقرارات وقوانين ومشاريع تتجسد على الأرض. وتكون هنا دائرة الصراع الذي لا ينتهي بين صناع القرار والرأي العام، حيث يستخدم كل منهما ما يمتلك من أسلحة وإمكانات ونقاط قوة لفرض أجندته على الآخر، وفي أغلب الأحيان لا يكون هناك طرف منتصر بشكل مطلق، يفرض أجندته وتوجهاته على الآخر بشكل كامل، بل تتراوح وتختلف بحسب قوة تأثير كل منهما، فكل طرف مؤثر ومتأثر في نفس الوقت.

ولكن تعتبر الأنظمة السياسية أكثر ديمقراطية وتقدما في هذا المجال كلما كانت تستجيب بشكل أكبر لتوجهات وتطلعات الرأي العام، وتعتبر أكثر تسلطية كلما ابتعدت عن توجهات الرأي العام وانفردت في تسيير الأمور وفق توجهاتها، متصلة من تطلعات الرأي العام وتوجهاته.

وفي هذا السياق، يرى الباحث وفق ما جاء في المقابلات ووفق ما جاء من دراسة وتحليل لصناع القرار والرأي العام الفلسطيني في الفصول السابقة من الدراسة، أن صناع القرار السياسي الفلسطيني بعيدين كل البعد عن تلبية متطلبات الرأي العام وتطلعاته بنسبة كبيرة، ولكنهم وفي نفس الوقت لا يهتمون بالرأي العام بشكل كامل، بل على العكس من ذلك فإنهم في الكثير من الأحيان يلجأون للرأي العام، ويحاولون تسويق بعض الأفكار والتوجهات ليتم تمريرها بدون إحداث معارضة كبيرة ومؤثرة.

الرأي العام الفلسطيني وأثره على توجهات صناع القرار السياسي فيما يخص القضايا المركزية للشعب الفلسطيني

تحظى القضايا المركزية والجوهرية والتي تمس المصالح العليا للشعوب، بوجود توجهات للرأي العام تجاهها تميل إلى الاستقرار والثبات بشكل كبير مع مرور الزمن. ووفقا لما تم استعراضه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، بخصوص تقسيمات وأنواع الرأي العام المختلفة، يطلق على هذا النوع من الرأي العام: الرأي العام الكلي الدائم، وهو أحد تقسيمات الرأي العام وفقا للمعيار الزمني. وفي هذا السياق يهدف الباحث إلى التعرف على مدى استجابة صناع القرار السياسي لتوجهات الرأي العام حول تلك القضايا الجوهرية والحساسة والتي تمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

لقد جاءت الإجابات عن هذا الجزء من المقابلات لتظهر أن الغالبية العظمى ممن أجريت معهم المقابلات، لديهم اعتقاد راسخ بأن تأثير الرأي العام في القضايا المركزية والجوهرية، والتي تمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني، تأثير ضعيف وهزيل.

فقد بين حيدر إبراهيم وكذلك خالدة جرار أن تأثير الرأي العام في تلك القضايا سابقة الذكر محدود جدا وبسيط¹. كما أكد أحمد يوسف أن الرأي العام مغيب ودوره ثانوي جدا في تلك القضايا، ودلل على ذلك من خلال التناقض الحاصل بين توجهات صناع القرار في السلطة والمعارضة من جانب، وتوجهات الرأي العام من جانب آخر².

أما حسن خريشة، فقد أكد أيضا على عدم فاعلية الرأي العام وضعف تأثيره فيما يخص القضايا المركزية والجوهرية للشعب الفلسطيني، ولكنه أرجع ذلك إلى عدم توفر مصدر وطني مستقل وذو مصداقية، يوفر للفلسطينيين بكافة مستوياتهم معلومات حقيقية حول تلك القضايا

¹ حيدر إبراهيم وخالدة جرار مقابلة مع الباحث، مصدر سابق.

² أحمد يوسف: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

الجوهرية. وبين أيضا أن المواطن الفلسطيني وبسبب ما سبق ذكره يضطر لأخذ المعلومات والحقائق من مصادر أجنبية أو مصادر إسرائيلية معادية للشعب الفلسطيني وتطلعاته¹.

يرى الباحث هنا أنه وبالفعل قد لا يكون هناك مصادر وطنية ومحلية تحظى بمصداقية عالية، توفر المعلومات الحقيقية للمواطن الفلسطيني، لا سيما أن أغلب مصادر المعلومات خاصة الإعلامية منها، موجهة لخدمة فصائل فلسطينية في السلطة أو في المعارضة، وبالتالي فإن طريقة استعراض هذه المراكز وعرضها لأي معلومات يكون مقيدا ومحددا باتجاه خدمة الجهة الداعمة أو الممولة لتلك المراكز، وهذا بالتالي يضعف من مصداقية هذه المصادر للمعلومات. وفي المقابل فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية هي كذلك في أغلبها موجهة لخدمة أهداف معينة في الغالب تتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني، هذا على الرغم من كون مصادر الإعلام الأجنبية في الغالب أكثر مصداقية من المصادر المحلية، كونها تعمل في جو ديمقراطي يتيح إلى حد كبير حرية التعبير عن الرأي، وحرية النشر.

لكن هنا لا بد من الإشارة إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي أن عدم مصداقية وسائل الإعلام ومراكز المعلومات، خاصة المحلية منها، أصبح لا يؤثر كثيرا في عملية تغييب المعلومة عن المواطن، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي الكبير في وسائل الاتصالات ونقل المعلومات، فأصبح العالم كما يقولون: قرية صغيرة، يستطيع المواطن العادي ومن خلال متابعته للقنوات الفضائية متعددة المصادر والاتجاهات، أو من خلال تصفح الشبكة العنكبوتية وغيرها من وسائل الاتصال ونقل المعلومات، التعرف على الكثير من المعلومات والحقائق. ونؤكد على ذلك تحديدا فيما يخص الشبكة العنكبوتية، والتي لا زالت الرقابة عليها محدودة وغير فعالة بشكل كبير، وبالتالي تسمح للمواطن الوصول إلى أي معلومات يريد.

ومن جانب آخر بين عاطف عدوان أن صناع القرار السياسي الفلسطيني، يرضخون ويستجيبون لتوجهات الرأي العام في الكثير من القضايا، إذا كانوا محررين من الضغوط والقيود الداخلية والخارجية، وبعيدون عن الفتوى، ولكن وفي نفس الوقت فإن الواقع الحالي وبعض

¹ حسن خريشة: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

الأحداث السابقة في الحالة الفلسطينية، تبين تتصل صناع القرار السياسي الفلسطيني وابتعادهم وإهمالهم لتوجهات الرأي العام، ويدلل على ذلك بالاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل دون الرجوع إلى الشعب الفلسطيني والأخذ بتوجهاته، وكذلك اللقاءات المختلفة التي عقدها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، مع وجود الاستعداد لدى الرئيس الفلسطيني لتوقيع اتفاقيات نهائية دون الرجوع لتوجهات الرأي العام الفلسطيني¹.

يرى الباحث هنا أن ما عقدته منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات سابقة مع إسرائيل، بالفعل قد تم دون الرجوع للرأي العام الفلسطيني من خلال إجراء استفتاء معين، أو من خلال عمل دراسات وتحليلات لتوجهات الرأي العام أو غير ذلك من الأساليب التي يمكن من خلالها معرفة توجهات الرأي العام والأخذ بها. هذا مع ملاحظة أن اتفاقية أوسلو على سبيل المثال، وفي الفترة الزمنية القصيرة اللاحقة لتوقيعها، حظيت بتأييد كبير من الرأي العام الفلسطيني، وذلك حسب استطلاعات المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية².

أما بخصوص ما تحدث عنه عاطف عدوان بخصوص اللقاءات بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ووجود استعداد للتوقيع على اتفاقية دون الرجوع للرأي العام الفلسطيني، فإنه لا بد من الإشارة هنا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أشار في أكثر من مرة إلى أنه سيعرض أي اتفاقية يتم التوصل إليها مع الحكومة الإسرائيلية للاستفتاء العام من قبل الرأي العام الفلسطيني³.

أما عبد الله الشامي فقد بين بشكل واضح أن الساسة الفلسطينيين لا يقيمون أي وزن أو اعتبار للرأي العام، بل يتخذون قراراتهم بعيدا عن توجهات ورغبات الرأي العام، كما أنهم

¹ عاطف عدوان: قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس ووزير سابق، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/2/4

² المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، مرجع سابق.

³ مجلة المصري اليوم، العدد: 1172، التاريخ: 2007/8/29 من الموقع الإلكتروني:

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=74190&IssueID=781>

يعملون على تزييف وعي الرأي العام، من خلال تسويق قضايا معينة، وعن طريق دغدغة مشاعر الرأي العام، بهدف تمرير قضية أو موقف معين¹.

يرى الباحث أن ما ذهب إليه عبد الله الشامي بداية، باعتبار صناع القرار لا يقيمون أي اعتبار أو وزن للرأي العام، يتناقض جزئياً مع ما استطرده في الحديث عنه، بخصوص (دغدغة مشاعر الرأي العام) بهدف تمرير قضايا أو مواقف معينة، ولا يعني هنا أن نتناقض تماماً مع ما ذهب إليه عبد الله الشامي من وجود إهمال وتهميش للرأي العام، ولكن نبين هنا أن الوضع في الحالة الفلسطينية يختلف بعض الشيء عن بعض الحالات الموجودة في الدول الاستبدادية، والتي في الغالب لا تضطر إلى دغدغة مشاعر الرأي العام لتسويق قضايا معينة، بل تفرض ما ترتثيه من قضايا ومواقف من خلال القمع والاستبداد.

لقد جاءت إجابة خالد البطش أكثر تطرفاً بخصوص هذا الجزء من المقابلات، إذا ما قورنت بالإجابات الأخرى. فقد اعتبر أن تلك القضايا المركزية والجوهرية والتي تمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني، لا يجوز أن تخضع لأمزجة وتوجهات صناع القرار، كذلك لا يجوز حتى أن تخضع لأمزجة وتوجهات الرأي العام نفسه. فلا تخضع للاستفتاءات وما شاكلها من أساليب توضح توجهات الرأي العام².

يرى الباحث أن ما توصل إليه خالد البطش بخصوص عدم خضوع القضايا المركزية والجوهرية لأمزجة وتوجهات صناع القرار صحيح، ويتوافق مع المبادئ والقيم الديمقراطية. أما بخصوص الطرف الثاني من الإجابة وهو عدم خضوع تلك القضايا السابق ذكرها لأمزجة وتوجهات الرأي العام، فإن ذلك يتعارض مع مبادئ المشاركة السياسية والديمقراطية، فهذه القضايا المركزية والجوهرية لها علاقة وثيقة بالمصالح العليا للشعوب، وبالتالي فإن الشعوب والرأي العام لهم الحق في أن يقرروا الأخذ بالتوجهات التي يرونها أكثر ملائمة لحالتهم وظروفهم وللمتغيرات المختلفة المحيطة بهم. فالرأي العام هو صاحب الكلمة النهائية وهو الذي

¹ عبد الله الشامي: قيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/1/12

² خالد البطش: قيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/1/10

يقرر بخصوص تلك القضايا الهامة والجوهرية. وقد شهدت العديد من الدول الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية العديد من الاستفتاءات للرأي العام، ليقرر ما يرنثيه من توجهات تخدم مصالحه في الكثير من القضايا المصيرية وذات الحساسية العالية، والتي تمس المصالح العليا للشعوب والنظام السياسي. حيث يتم في الغالب التنفيذ على أرض الواقع لما يختاره الرأي العام من توجهات.

غسان الخطيب كانت إجابته أكثر وسطية واعتدالا، فقد اعتبر أن تأثير الرأي العام في القضايا الجوهرية والمركزية متوسط، ولكنه غير كاف. وأرجع ذلك إلى عدم وجود انتخابات دورية ومنتظمة في النظام السياسي الفلسطيني، فعندما يكون هناك انتخابات دورية ثابتة ومنتظمة، يكون هناك حضور وفاعلية أكبر للرأي العام، فصناع القرار في هذه الحالة يخشون الرأي العام، ويخافون من عدم إيصالهم لمراكز القرار من خلال عمليات التصويت، ولذلك فإنهم سيعملون على كسب ود الرأي العام، ومحاولة تحقيق تطلعاته ليتمكنوا من الحفاظ على مراكزهم السياسية وإعادة انتخابهم.

يؤكد الباحث هنا على أهمية التعليل الذي ساقه غسان الخطيب لضعف تأثير الرأي العام الفلسطيني في القضايا المركزية. وبالفعل فصناع القرار في الغالب أينما كانوا يطمحون في الاستمرار في الحكم، وكذلك من هو في المعارضة يطمح للوصول للحكم لتنفيذ رؤيته وتوجهاته، وبالتالي فالوصول للسلطة هو مبتغى جل السياسيين، وإذا كان الأمر كذلك، وعملية الوصول للسلطة لا تتم إلا من خلال العملية الانتخابية وتصويت الناخبين، خاصة في الدول الديمقراطية، فيصبح بذلك الرأي العام جوهر العملية السياسية، لأن كل طرف من أطراف العملية السياسية يسعى لكسب ود ورضا الرأي العام، ليحظى بأعلى نسبة من التصويت في أي عملية انتخابية، هذا بغض النظر عن الطرق المستخدمة للتأثير على الرأي العام ومدى مصداقيتها.

وفي الحالة الفلسطينية نرى أن أول انتخابات تشريعية ورئاسية جرت في عام 1996م، وكان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التالية في العام 1999م، حيث حددت

الولاية الأولى للرئيس والمجلس التشريعي الفلسطينيين بالفترة الانتقالية والتي كان من المفترض أن تنتهي في العام 1999م¹. ولكن هذه الفترة امتدت للعام 2005م/2006م حيث أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية على التوالي.

ويظهر من ذلك عدم وجود دورية وانتظام في العمليات الانتخابية الرئاسية والتشريعية في فلسطين. كما أنه من المفروض أن تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة في العام 2010م وبشكل متزامن². وفي الحقيقة لا توجد هناك ضمانات قوية وحقيقية تضمن إجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد.

كما وضحنا سابقا كانت نتائج الإجابات على هذا الجزء من المقابلات في معظمها تبين ضعف تأثير الرأي العام في القضايا المركزية والجوهرية، كما كان من الواضح أن معظم هذه الإجابات كانت تحمل المسؤولية في ذلك لصناع القرار السياسي، وذلك لكونهم يهملوا ويغيبوا الرأي العام، ولا يأخذون بتوجهاته.

أما ما يراه الباحث هنا، فهو أن دور الرأي العام في تلك القضايا المركزية والجوهرية بالفعل محدود وضعيف، ويمكن التدليل على ذلك من خلال العديد من القضايا الخطيرة والجوهرية، التي قامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرارات بشأنها دون الرجوع للرأي العام، مثل: الاعتراف بإسرائيل، والتخلي رسمياً عن حق الفلسطينيين بالمطالبة بالأراضي المحتلة عام 1948م، وكذلك اتفاقية أوسلو، وغير ذلك من القضايا. ولكن وفي نفس الوقت لا بد من الإشارة إلى أن صناع القرار السياسي الفلسطيني، ما كان لهم أن يمرروا مثل تلك القضايا إلا بوجود تأييد نسبي لدى الرأي العام لتلك القضايا، أو بالأحرى عدم وجود معارضة قوية وفاعلة لمثل تلك القضايا. كما يرى الباحث أن بعض القضايا كالتي سبق ذكرها، تم تمريرها تحت وطأة تأثيرات مختلفة داخلية وخارجية، منها عدم وجود وعي كافي لدى الرأي العام بتلك

¹ الخالدي، أحمد: التداعيات القانونية لانهاء ولاية الرئيس. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 6/أيلول/2008م.

² برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل لعام 2005م. من الموقع الإلكتروني: <http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/palestine.html>

القضايا وأبعادها الحالية والمستقبلية، كذلك من خلال ما كان يتمتع به الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من رمزية وحضور لدى نسبة كبيرة من الفلسطينيين.

لذلك يرى الباحث أنه وفي الوقت الحالي، وبعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وفي ظل القيادة السياسية الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الرأي العام أكثر حضوراً وفاعلية، وبالتالي لن تتوفر لدى القيادات الفلسطينية الحالية في المنظمة والسلطة القدرة على التلاعب أو التنازل في قضايا جوهرية كالأجنيين والقدس والحدود وغير ذلك دون الرجوع للرأي العام.

تقييم صناع القرار السياسي الفلسطيني لأداء الرأي العام في عملية صنع السياسات العامة للسلطة

لقد جاء الجزء الأخير من المقالات، ليبين التقييم العام من قبل عينة من النخبة السياسية الفلسطينية وصناع القرار السياسي الفلسطيني، لأداء الرأي العام في عملية صناعة القرار السياسي الفلسطيني، ومما لا شك فيه أن تقييم صناع القرار لأداء الرأي العام وفاعليته يعكس إلى حد ما الحالة التي يعيشها الرأي العام، ومدى انخراطه ومشاركته في الحياة السياسية، وتأثيره على توجهات صناع القرار السياسي.

وقد كانت الإجابات على هذا الجزء تتراوح ما بين الرضا والرضا المتوسط عن أداء الرأي العام، وبين عدم الرضا عن ذلك الأداء. كما كانت بعض الإجابات عن هذا الجزء واضحة ومباشرة، وتبين بشكل جلي درجة الرضا عن أداء الرأي العام في عملية صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وكانت هناك إجابات أخرى غامضة بعض الشيء ولا تبين بشكل واضح درجة الرضا من أداء الرأي العام.

فقد عبرت خالدة جرار عن رضاها المتوسط من أداء الرأي العام الفلسطيني في العملية السياسية، وقد كانت هذه الإجابة بهذا الشكل على الرغم من اعتقاد السيدة خالدة جرار بمحدودية تأثير الرأي العام في القضايا المركزية، وفقاً لما كان واضحاً من إجابتها على الجزء الثالث من

المقابلات. ولكن يمكن إرجاع هذا التوجه في الإجابة إلى اعتبارها بأن السبب الرئيسي لعدم فاعلية الرأي العام هو إهمال صناع القرار للرأي العام، وكان ذلك واضحا من إجابتها على الجزء الثاني من المقابلات¹.

أما غسان الخطيب فقد أوضح أن رضا النخبة السياسية عن أداء الرأي العام متفاوت، وذلك تبعا لدرجة اهتمامهم بالرأي العام، ولكن بشكل عام يلاحظ السيد غسان الخطيب وجود اهتمام كبير وتقدير إيجابي للرأي العام الفلسطيني من قبل النخبة السياسية². وقد كان واضحا في هذه الإجابة الانسجام الكبير بينها وبين الإجابات على الأجزاء الأخرى من المقابلات التي ساقها غسان الخطيب، فقد كان واضحا من جميع الإجابات أن السيد غسان الخطيب يحمل وجهة نظر إيجابية تجاه أداء الرأي العام الفلسطيني وفاعليته وحضوره في الميدان السياسي.

إجابة حسن خريشة كانت تبين وجود رضا لدى النخبة السياسية الفلسطينية عن وضع الرأي العام، ولكن يختلف منطلق هذه الإجابة عن منطلق الإجابات السابقة من قبل خالدة جرار و غسان الخطيب، فمنطلق إجابة حسن خريشة هو النظرة السلبية لأداء الرأي العام ومدى فاعليته في عملية الحراك السياسي، فهو يبين أن النخبة السياسية راضية عن قدرتها على التفرد في السلطة وفي عملية صناعة القرارات، وبالتالي هي راضية عن ذلك الرأي العام الذي يمنحها تلك الفرصة في التفرد في السلطة وفي عملية صناعة القرارات، والذي كذلك لا يظهر معارضة فاعلة وحقيقية لتوجهات تلك النخب السياسية، وذلك بسبب ما يعانيه هذا الرأي العام الفلسطيني من غياب وتغييب في عملية الحراك السياسي، وذلك وفقا لما وضحه حسن خريشة في إجاباته السابقة³.

وقريبا من التوجه السابق كانت إجابة هاني المصري، والذي بين أن النخبة منقسمة في تقييمها لأداء الرأي العام، فجزء من النخبة السياسية غير راض عن الدور الذي يقوم به الرأي

¹ خالدة جرار: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

² غسان الخطيب: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

³ حسن خريشة: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

العام في الحياة السياسية، ويسعون ليكون الرأي العام أكثر فاعلية وتأثيراً في عمليات صناعة القرار السياسي. وهناك جزء آخر من النخبة السياسية مرتاح لوجود الرأي العام بالشكل الحالي، وواضح أن المقصود بالوضع الحالي - ومن خلال الرجوع إلى الإجابات السابقة للسيد هاني المصري - هو ضعف فاعلية وتأثير الرأي العام. ويظهر واضحاً وجلياً أن سبب الارتياح الذي تحدث عنه السيد هاني المصري هو عدم وجود معارضة فاعلة وحقيقية من قبل الرأي العام للقيادة السياسية الفلسطينية الحالية، والتي من الممكن أن تثير القلاقل، وتهدد مراكز القوى التي تتمتع بها تلك النخبة السياسية¹.

ويرى الباحث هنا أن النخبة السياسية وصناع القرار الموجودين على سدة الحكم، يسعون في أغلب الأحيان لجعل الرأي العام ذا فاعلية محدودة وتأثير ضعيف، ليتاح لهم المجال لإسقاط توجهاتهم المختلفة من خلال قرارات وقوانين يتم تطبيقها على أرض الواقع. وتظهر هذه الحالة بشكل كبير وواضح في الدول النامية وغير الديمقراطية. وفي مقابل ذلك تسعى النخبة السياسية الموجودة في المعارضة، إلى تفعيل دور الرأي العام وجعله أكثر حضوراً وتأثيراً في الحياة السياسية، ليكون عوناً لها في صراعها مع النخب السياسية الحاكمة، وليساعدها على الوصول لسدة الحكم.

يتبين لنا مما سبق ذكره أن الرأي العام ليكون أكثر فاعلية وقوة، لا بد وأن تتوفر فيه بشكل أساسي عوامل ذاتية، تعطيه القدرة على النهوض والتحرك ليكون مؤثراً في عملية الحراك السياسي.

إجابة أحمد يوسف على هذا الجزء من المقابلات جاءت حازمة وواضحة، فقد بين أن الرأي العام الفلسطيني خضع لعملية تطويع تخدم دوائر الاستقطاب الموجودة على الساحة السياسية الفلسطينية، وبين كذلك أن الرأي العام الفلسطيني مغيب عن عملية صناعة القرار السياسي بفعل النخب السياسية الموجودة، كذلك فهو يعاني من الضعف الذاتي ويفتقد لآليات

¹ هاني المصري: محلل سياسي فلسطيني، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/1/28

العمل الصحيحة التي من الممكن أن تساعده في جعله أكثر حضوراً وفاعلية في الحياة السياسية الفلسطينية¹.

وبالتالي أحمد يوسف يظهر عدم رضاه عن أداء الرأي العام، ويبين كذلك أن دور الرأي العام الفلسطيني في الحياة السياسية وصل إلى مرحلة ضعف كبيرة، فقد وصف الدور الذي يقوم به الرأي العام الفلسطيني في الحياة السياسية بالدور القزم، فهو لا يستطيع إلزام صنّاع القرار بتوجهاته تجاه العديد من القضايا².

جمال الخضري بين أن الرأي العام الفلسطيني وعلى الرغم من نزوجه، إلا أنه لا يزال غير قادر على فرض رؤيته وتوجهاته على صنّاع القرار، وقد أرجع ذلك إلى حالة الانقسام التي يعاني منها الواقع السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى عدم وجود شخصيات مستقلة تتمتع بتأييد كبير من قبل الرأي العام، والتي من الممكن أن تغير من الوضع القائم وتحسن أداء الرأي العام³.

يظهر واضحاً من إجابة جمال الخضري عن هذا السؤال، أنه غير راض عن أداء الرأي العام الفلسطيني، وعن حالة الضعف وعدم قدرته على التأثير التي يعاني منها.

كذلك أظهر عيسى قراقع بشكل واضح عدم رضا النخبة السياسية عن أداء الرأي العام، وذلك بسبب وجود بون كبير بين توجهات وتطلعات الرأي العام، وتوجهات وتطلعات النخبة السياسية⁴.

عبد الله الشامي بين أن الرأي العام الفلسطيني، وحتى النخب المثقفة والواعية البعيدة عن الانتماء الحزبي، ليس لهم دور في عملية صناعة القرار السياسي الفلسطيني. فالرأي العام الفلسطيني لا يبدي تفاعلاً ومعارضة لما يتعارض مع مصالحه من توجهات صنّاع القرار، بل

¹ أحمد يوسف: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

² المصدر السابق.

³ جمال الخضري: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

⁴ عيسى قراقع: عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة (فتح)، مقابلة مع الباحث، أجريت بتاريخ: 2009/3/5

يقف متفرجا بعيدا عن التأثير في مجريات الأمور. كما أنه يفتقر لوجود جهات داعمة ومساندة له لمواجهة توجهات وسياسات صناع القرار السياسي¹.

ويظهر واضحا من هذه الإجابة عدم الرضا عن الدور الذي يقوم به الرأي العام الفلسطيني في الحياة السياسية.

يمكن في النهاية أن نجمل التحليلات السابقة للجزء الأخير من المقابلات باتجاهين، فبداية نعتبر أن التحليل يعتمد على تقييم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لأداء الرأي العام، كونهم يشكلون عينة من النخبة السياسية الفلسطينية. وفي هذه الحالة يتبين لنا أن غالبية واضحة من هذه العينة غير راضية عن أداء الرأي العام الفلسطيني الحالي، وتعتبر أن الرأي العام فاعليته محدودة جدا في عملية الحراك السياسي على الساحة السياسية الفلسطينية.

من جانب آخر نعلم في عملية التحليل للإجابات على اعتبار أن تقييم أداء الرأي العام يعتمد على تقييم النخبة السياسية الموجودة في مركز القرار والحكم لأداء الرأي العام من وجهة نظر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. وفي هذه الحالة يظهر أن كلا من حسن خريشة و هاني المصري، اعتبرا أن النخبة السياسية الفلسطينية في مراكز اتخاذ القرار راضية عن أداء الرأي العام، كونه ضعيفا وذو فاعلية محدودة.

ولكن هاتان الإجابتان لا تتسجما مع ما أظهره غسان الخطيب و خالدة جرار من وجود رضا متوسط لدى النخبة السياسية عن أداء الرأي العام، بسبب كونهما تتبعان من نظرة إيجابية لأداء وفاعلية الرأي العام ولو بشكل محدود.

إذا الواضح من كل الإجابات السابقة على الجزء الأخير من المقابلات وبشكل عام، ومن خلال الرجوع إلى الإجابات على الأجزاء الأخرى من المقابلات، أنه وفي الغالب لا يوجد رضا حقيقي لدى النخبة السياسية عن أداء الرأي العام الفلسطيني وفاعليته في عملية الحراك السياسي الفلسطيني. هذا على الرغم من التقدير الجيد الذي حظي به الرأي العام الفلسطيني فيما يخص

¹ عبد الله الشامي: مقابلة مع الباحث. مصدر سابق.

درجة نضوجه، وهذا بالتالي، قد يعكس النظرة الإيجابية للدور الذي من الممكن أن يقوم به الرأي العام الفلسطيني في المستقبل بتغير وتطور بعض الظروف الذاتية والموضوعية، حيث أنه يملك الاستعداد والأرضية الجيدة لذلك.

النتائج والتوصيات

النتائج

توصل الباحث من خلال استعراضه وتحليله لما تقدم في هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي كان أبرزها:

1- إن الرأي العام الفلسطيني في غالبه رأياً عاماً منقاداً تحركه وتؤثر به مراكز القوى المختلفة في النظام السياسي الفلسطيني، ولعل أبرز هذه المراكز هي السلطة القائمة بتركيبتها السياسية المختلفة، كذلك الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة والتي تكون في الغالب مجبرة للحديث باتجاه معين.

2- بما أن الرأي العام الفلسطيني في غالبه منقاد، بالتالي فإن ذلك ينعكس على مدى فعاليته وقوة تأثيره على توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني، حيث تبين أن تأثير الرأي العام الفلسطيني على توجهات صناع القرار السياسي محدود وضعيف.

3- الرأي العام الفلسطيني يواجه صعوبات عديدة يمكن إجمالها في اتجاهين: الاتجاه الأول هو صعوبات ذاتية، موجودة في صميم تركيبة وتكوين الرأي العام الفلسطيني، حيث تبين أن الرأي العام الفلسطيني يفتقد إلى آليات العمل الصحيح، كما أنه يفتقد إلى التنظيم الجيد والعمل السليم، ويعاني من ضعف الثقة في قدرته على التغيير، وغير ذلك من الإشكاليات الذاتية. وقد يكون جزء كبير من الصعوبات الذاتية نابعة من الاتجاه الآخر من الصعوبات التي يعاني منها الرأي العام، وهي الصعوبات الموضوعية، والمتعلقة بالظروف المحيطة في تركيبة الرأي العام الفلسطيني، فالرأي العام الفلسطيني موجود في ظلال ثقافة سياسية معينة، تحمل بين ثناياها العديد من القيم والعادات والتقاليد التي تقلل من أهمية الرأي العام وفاعليته على كافة الأصعدة، هذا بالإضافة إلى النظام السياسي الفلسطيني الذي لم يسهم بشكل كبير في إبراز أهمية ودور الرأي العام، ولم يعطه الفرصة الكاملة ليقوم بدور حيوي

وفاعل في الحياة السياسية، بل على العكس من ذلك ساهم في كثير من الأحيان في تهميش الرأي العام وإهماله وعدم إقامة أي اعتبار له.

4- على الرغم مما تقدم ذكره من نتائج، إلا أن الباحث يرى أن الحالة السياسية الفلسطينية تبقى تشكل حالة فارقة ومتميزة عن محيطها العربي، فهي متقدمة كثيرا عن الركب الذي تسير فيه العديد من الدول العربية باتجاه الديمقراطية وإبراز دور الرأي العام.

5- يرى الباحث أن المجتمع السياسي الفلسطيني يمتلك العديد من العناصر التي تؤهله مستقبلا ليكون الرأي العام فيه ذو فاعلية وحضور قويان، ولعل أبرز هذه العناصر: التجربة النضالية الطويلة للفلسطينيين، والتي تنعكس على تركيبة الشخصية الفلسطينية وتجعلها أكثر قدرة على المعارضة والمواجهة، وكذلك القوانين الفلسطينية في هذا المجال، بالإضافة لوجود بعض المؤسسات المختصة بعمل الاستطلاعات، لمعرفة توجهات الرأي العام والتي يعمل جزء منها بمهنية عالية، وغير ذلك من العناصر.

التوصيات

يرى الباحث أن هناك فرصة كبيرة لتفعيل الرأي العام الفلسطيني، ليقوم بدور محوري وهام في الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة وأن الحالة السياسية الفلسطينية تمتلك العديد من عناصر القوى التي تدفع بهذا الاتجاه. ومن أجل تحقيق ذلك يمكن القيام ببعض الأمور منها:

1- توعية الرأي العام الفلسطيني بما يحيط به من قضايا، وكذلك توعيته وزيادة إدراكه لما يمتلكه من قوة تأثير في الحياة السياسية، وزيادة ثقته بقدرته على التغيير. ويتم ذلك من خلال تفعيل عمل المؤسسات المدنية التي تعمل في هذا المجال، خاصة وأن العمل في مثل هذه المواضيع يلقي تأييدا ودعما كبيرين من الدول التي تقدم الدعم للشعب الفلسطيني.

2- تعزيز ما تم البدء به في المناهج الفلسطينية، من إدخال للعديد من المفاهيم الحديثة التي تدور حول النظام السياسي والشراسة والديمقراطية وغير ذلك، والتي بمجملها تسهم في تعزيز المواطنة لدى الأجيال الفلسطينية، وتكوين جيل واعي بهذه القضايا الجوهرية.

3- الضغط بمختلف الطرق والوسائل المشروعة على السلطة التنفيذية، بهدف الالتزام بالنصوص القانونية الموجودة في القانون الأساسي الفلسطيني وتفعيلها، والمتعلقة بالرأي العام والحرية في التعبير وإبداء الرأي والمعارضة، والمشاركة السياسية، وغير ذلك من الأمور في هذا السياق.

4- العمل على تفعيل دور السلطة القضائية والتشريعية، لتكون رقابية ومحاسبة لأي تجاوزات ممكن أن تصدر من قبل السلطة التنفيذية تجاه المواطنين.

5- العمل على تكوين مقياس لمدى فاعلية الرأي العام، يقيس قدرة الرأي العام الفلسطيني في التأثير على صناع القرار السياسي، بحيث تتولى أمر هذا المقياس بعض مؤسسات العمل المدني التي تحظى باستقلالية كبيرة ومهنية عالية. يحتوي هذا المقياس في تركيبته على العديد من العناصر التي تظهر جوانب تأثير الرأي العام المباشرة وغير المباشرة. ويكون هذا المقياس مؤشرا يظهر باستمرار مدى فاعلية الرأي العام وقدرته على التأثير.

6- تطوير إطار نظري ومفاهيمي فلسطيني حول الرأي العام، يأخذ الخصوصية الفلسطينية بمركباتها المختلفة من احتلال ونضال ومقاومة وغير ذلك بعين الاعتبار.

7- تطوير التفكير الجمعي.

8- تطوير التفكير المنهجي والعلمي لدى الرأي العام الفلسطيني.

9- منع الصحافة الحزبية التي تسهم في تقليل دور الرأي العام في الحياة السياسية، وتسهم في جعل توجهات الرأي العام رهن للتوجهات الحزبية الضيقة.

10- تفعيل دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمتقنين، ليقوموا بدورهم في توعية ونهضة الرأي العام الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956م، م12.
- أبو زيد، أحمد، سيكولوجية الرأي العام ورسائله الديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، 1968م.
- الأزعر، محمد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، الناشر للخدمات الفنية، رام الله، 1996.
- بدر، احمد، الرأي العام، دار قباء، القاهرة، 1998م.
- بركات، نظام، وآخرون، مبادئ علم السياسية، دار الكرمل للنشر، عمان، 1989م.
- حاتم، محمد، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.
- حجاب، محمد منير، أساسيات الرأي العام، دار الفجر، القاهرة، 1998م.
- حسين، سمير محمد، الرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.
- خضر، حسن، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، 2003.
- دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: أحمد المجذوبة، محفوظ الجبوري، دار البشير عمان، 1996م.
- روشييه، جيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة: مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.
- الزبيدي، باسم، الثقافة السياسية الفلسطينية، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، 2003م.

سعد، إسماعيل، النظريات والمذاهب والنظم دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005م.

سميسم، حميدة، الرأي العام وطرق قياسه، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2002م.

الشقاقي، خليل، وآخرون، مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير العام 2006م، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2006.

عبد القادر، حسنين، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، النهضة العربية، القاهرة، 1962م.

عبد الله، محمد، إدارة العلاقات العامة، العربية للنشر، القاهرة، 1992م.

عبيد، عاطف عدلي، نظريات الإعلام والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م.

عساف، عمر، مؤتمر بعنوان أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، أضواء للتصميم والمونتاج الفني، رام الله، 1995.

فهمي، مصطفى، الأصول العامة لعلم السياسة، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، 1969م.

فياض، عامر، الرأي العام وحقوق الإنسان، دار زهران، عمان، 2002م.

القيم، كامل، المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، 2007.

مجاهد، جمال، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م.

مركز دراسات الشرق الأوسط، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، عمان، 1994م.

المنجد في اللغة العربية والإعلام، ط33، مطبوعات دار المشرق، بيروت، 1992م،

المنوفي، كمال، أصول الأنظمة السياسية المقارنة، الريعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

ميعاري، محمود، *الثقافة السياسية في فلسطين*، الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، 2003م.

هلال، جميل، *تكوين النخبة الفلسطينية*، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، 2002.

يوسف، فاروق، *الرأي العام*، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987م، ص: 23.

المجلات

بشارة، عزمي، *من أجل تجنب نهاية ساهرة لإحدى مآسي القرن*، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 16، 1993.

نعيرات، رائد، *الانتخابات الفلسطينية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني*، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، ربيع 2006.

المراجع الأجنبية:

W.P Davison, *The Public Opinion Process*, Public Opinion Quarterly, vol. 1958.

الانترنت

أبو زهيرة، عيسى: *المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل في فلسطين*. مجلة رؤية، نيسان، 2001م. ص: 6.

http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/studies_of_the_curricula.htm

أبو عامر، عدنان: *الانتخابات البلدية في قطاع غزة، تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي*، 2006م، ص: 923. <http://www.iugaza.edu.ps>

أبو عمر، زياد، *نشرة الإصلاح العربي*، فلسطين الديمقراطية الثانية في المنطقة. 2005/2 <http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21803&language=ar>

ng=ar

الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، الانتخابات الفلسطينية الرئاسية 2005/9/1م

www.aman-palestine.org/Documents/Election/amanReportElections.doc

أحمد، عائشة. الانتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: دائرة السياسة والحكم الفصل العاشر: النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين. ص:80.

<http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf>

الباحث العربي، لسان العرب:

<http://www.baheth.info/all.jsp?term=%D9%86%D8%A7%D8%B6%D8%AC>

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل لعام 2005م:

<http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/palestine.html>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية:

<http://www.pogar.org/arabic/resources/topics.asp?qid=4>

بوابة فلسطين القانونية، القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م:

<http://www.pal-lp.org/downloadview-details-323-.html>

التجديد العربي: <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI=1250>

تشوكوجو، منة، قُدس نت، 2008/3/18

<http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=65953>

حرب، جهاد: الانتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: دائرة السياسة والحكم. الفصل الثاني: قانون الانتخابات الفلسطيني. ص:25.

<http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf>

الخالدي، أحمد، التدايعات القانونية لانتهااء ولاية الرئيس، مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات، بيروت، 6/أيلول/2008م.

مركز الإعلام الفلسطيني، وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: 2005/1/31:

[http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2878&cat=3
&opt=1](http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2878&cat=3&opt=1)

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p4a2.html>

مركز المنهاج الفلسطيني، وزارة التربية والتعليم العالي:

http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/arabic_clarificationI.htm

مفتاح، بقلم: مركز غزة للحقوق والقانون 2005/1/25 :

<http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=2422>

الملتقى المقدسي: [http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com/montada-f144/topic-](http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com/montada-f144/topic-t2446.htm)

[t2446.htm](http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com/montada-f144/topic-t2446.htm)

نوفل، أحمد، موقع التجديد العربي: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،

<http://www.arabrenewal.org/articles/5972/1/EINEE-CaIia> 2007/11/8م

[PNCOiE-CaYaOOiaiE-Yi-Ua-CaCIEaCaCaAONCAEiai/OYIE1.html](http://www.arabrenewal.org/articles/5972/1/EINEE-CaIia)

نوفل، أحمد، وآخرون، مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات فوز حماس في الانتخابات

التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل

2006/1/26م

http://www.palestineinfo.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm#3

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968>

المقابلات الشخصية

إبراهيم خريشة، بتاريخ: 2009/3/16

أحمد يوسف، بتاريخ: 2009/2/15

جمال الخضري، بتاريخ: 2009/1/17

حسن خريشة، بتاريخ: 2009/1/17

حيدر إبراهيم، بتاريخ: 2009/1/20

خالد البطش، بتاريخ: 2009/1/10

خالد القواسمي، بتاريخ: 2009/3/10

خالدة جرار، بتاريخ: 2009/2/15

عاطف عدوان، بتاريخ: 2009/2/4

عبد الله الشامي، بتاريخ: 2009/1/12

عيسى قراقع، بتاريخ: 2009/3/5

غازي حمد، بتاريخ: 2009/1/12

غسان الخطيب، بتاريخ: 2009/2/17

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، بتاريخ: 2009/1/16

هاني المصري، بتاريخ: 2009/1/28

الملاحق

استعراض لأسئلة المقابلات والإجابات المختلفة عليها، التي أجراها الباحث، وكانت على النحو الآتي:

الأسئلة

1. باعتقادك هل الرأي العام الفلسطيني ناضج؟
2. هل تعتقد أن صناع القرار السياسي الفلسطيني يعملوا على قولبة الرأي العام وفق توجهاتهم، أم أنهم يأخذون بالرأي العام كما هو، ولأي مدى؟
3. ما مدى تأثير الرأي العام في صنع القرار فيما يخص القضايا المركزية، التي تمس المصالح العليا للشعب الفلسطيني؟
4. ما مدى رضا صناع القرار عن أداء الرأي العام الفلسطيني في صنع السياسة العامة أولاً، وإيجابية الرأي العام ثانياً؟

الإجابات

1- حيدر إبراهيم

السؤال الأول: 60%

السؤال الثاني: توجهات صناع القرار السياسي تكون وفق توجهات الرأي العام الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية المختلفة، كما أن القيادة السياسية الحالية الفلسطينية لا تستطيع المخاطرة والسير وفق توجهاتها دون الأخذ بتوجهات الرأي العام.

السؤال الثالث: تأثير الرأي العام بسيط، وهو غير متابع بشكل جيد لهذه القضايا.

السؤال الرابع: يجب على صناع القرار أخذ رضا الرأي العام وليس العكس، وعلى الرغم من أن الرأي العام لا يتحرك بشكل فاعل وكبير، إلا أن صناع القرار يهتمون بالرأي العام ويحسبون له ألف حساب.

2- خالد البطش

السؤال الأول: الرأي العام الفلسطيني ناضج وحي ومسئول، ولكنه يتأثر بالمؤثرات المختلفة المحيطة به.

السؤال الثاني: جزء كبير من صناع القرار يعملوا على قبولية الرأي العام وتطويعه وفق توجهاتهم، وقليلون من يتعاملوا مع الرأي العام ويحاولون تلبية رغباته وتطلعاته.

السؤال الثالث: يجب ألا تخضع لمزاجات و لتوجهات صناع القرار ولا حتى الرأي العام، كما أنها لا تخضع للاستفتاءات، أي يجب ألا نخضع بعض الثوابت لتوجهات الرأي العام.

السؤال الرابع: الرأي العام منقسم وفق الشرائح السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية، وهو بذلك مسيس وفق تلك التوجهات.

3- خالدة جرار

السؤال الأول: يعتمد حسب الموضوع، وهو بشكل عام ناضج ويظهر ذلك من خلال صناديق الاقتراع، وكيف يضغط باتجاه قضايا معينة، ولكن وعلى الرغم من نضوج الرأي العام إلا أنه لا يستطيع التعبير عن توجهاته بسبب الكثير من المعوقات.

السؤال الثاني: صناع القرار يتعاملوا بسلبية مع الرأي العام، ولا يعطوه أهمية، ولا يأخذون برأيه، والرأي العام يفتقد للآليات المؤثرة في هذا المجال.

السؤال الثالث: هناك رأي عام تجاه القضايا المركزية ولكن تأثيره محدود جدا.

السؤال الرابع: الرضا عن الرأي العام وعن أدائه هو رضا متوسط.

4- أحمد يوسف

السؤال الأول: غير ناضج بعد، يعيش في دائرة استقطابات خلقت حالة من عدم الوعي والنضج وعدم القدرة على الإبصار، لأن الإنسان يتبنى وجهة نظر التنظيم الذي ينتمي له، وهذا ينعكس على مدى صدقية ذلك الرأي، وهو بذلك مجبر لمصلحة الأحزاب والفصائل الموجودة، ولذلك فإن قدرة الناس على تحديد خياراتهم في هذا المجال محدودة.

السؤال الثاني: صناع القرار لا يلتفتون كثيرا للرأي العام، بل يلتفتون لتنظيماتهم وأحزابهم بالدرجة الأولى، وبعد ذلك ينظرون إلى الدائرة الأوسع من المجموع الفلسطيني ومن ثم المحيط

العربي والإسلامي، والقرارات في معظم التنظيمات تصنعها النخبة أو الصفوة، ومن ثم تعمل على تعويمها و تسويقها لدى الرأي العام، واهتمام صناع القرار يكون بالقاعدة الحزبية الخاصة بهم، وذلك لأنهم يشكلون ركيزة داعمة لهم على الأرض، كذلك ليضمنوا إعادة دعمهم والتصويت لهم في أي انتخابات قادمة.

السؤال الثالث: مغيب ودوره ثانوي جدا في القضايا الكبرى والمركزية والتي تمس المصالح العليا، ودليل على ذلك أن الرأي العام الفلسطيني لم يكن له دور يذكر في حالة الانقسام والنشطي في الحالة الفلسطينية، وذلك على الرغم من أننا لو عملنا مسح طبيعي للرأي العام لكان في غالبيته ضد الانقسام، فلو كان للرأي العام ثقل أو وزن خارج إطار الحزبية والفصائلية لتمكن من التأثير وتشكيل رافعة ضاغطة على صناع القرار لاتخاذ سياسيات ومواقف تختلف عن السياسيات الموجودة والمتمثلة في المناكفات والتهجم، فالرأي العام لا يزال مغيب وإلا لكان أثر في تحقيق مصالح وطنية كونها أولوية في سلم المصالح الوطنية العليا، حيث أن الانقسام يهدد النسيج الاجتماعي الفلسطيني وبالتالي يهدد مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني.

السؤال الرابع: تم تطويع الرأي العام الفلسطيني لخدمة دوائر الاستقطاب الموجودة في الشارع الفلسطيني والفكر الفصائلي والرؤيا الفصائلية، أنا غير راضي عن هذا الدور القزم الذي يلعبه الرأي العام الفلسطيني، حيث أن الرأي العام لا يستطيع إلزام صناع القرار بتوجهاته تجاه العديد من القضايا. والمفروض ضمن الأنظمة الديمقراطية أن الرأي العام هو مصدر القرار وهو الذي يعطي الشرعية لأي واجهات سياسية، فالرأي العام مغيب وحقه مهضوم، وهو نفسه أيضا غير قادر على بلورة موقف من خلال آليات عمل ومن خلال المؤسسات الأهلية ومؤسسات العمل المدني ليشكل ثقل ضاغط، فالرأي العام الفلسطيني لا يزال غير فاعل والرأي العام التنظيمي والفصائلي هو الفاعل والمؤثر.

5- جمال الخصري

السؤال الأول: بكل تأكيد هناك نضج جيد لدى الرأي العام الفلسطيني، وهو يستطيع دائم أن يحدد البوصلة ويفهم كل الأمور بدقائقها، ومتابع جيد ومحلل جيد، وان شعبنا لديه رأي عام ناضج ومستنير.

السؤال الثاني: صناع القرار لا يأبهوا كثيرا للرأي العام، فصناع القرار لهم أجندة في العمل، وتوجهات خاصة، ورأي وسياسات وأهداف يحاولون تحقيقها بعيدا عن الانسجام مع الرأي العام الفلسطيني.

السؤال الثالث: أكثر من مرة كان للرأي العام دور في هذا الخصوص، لكن الخلافات القائمة على الساحة الفلسطينية حالياً تضعف من هذا الموضوع.

السؤال الرابع: على الرغم من كون الرأي العام ناضج ومستنير، إلا أنه غير قادر على فرض رؤيته، ولا يملك القوة لذلك لعدة أسباب منها: الانقسام، ولعدم وجود شخصيات فاعلة ليس لها انتماء حزبي تأثر بالرأي العام وبالتالي تؤثر في المعادلة.

6- حسن خريشة

السؤال الأول: الذي يحدد الرأي العام هم المتقنون والأكاديميون وقادة الفصائل، وهؤلاء ناضجون بما فيه الكفاية، ولكن نضوجهم يشوبه نوع من المحافظة على مصالحهم والانحياز إلى مصالحهم وتجاربهم الشخصية، فهذا هو الرأي العام المؤثر، ولكن في نفس الوقت هناك رأي عام آخر مغلوب على أمره ومقموع، وهؤلاء يعبرون ببساطة عن رأيهم، وهؤلاء لهم موقف واضح وموحد، قد لا يستطيعون أحياناً التعبير عنه بشكل واضح ولكنهم مبعثرين هنا وهناك.

السؤال الثاني: صناع السياسة الفلسطينية ينتمون إلى مدرسة، هذه المدرسة ترضخ للضغوط الخارجية، لكنها لا تستجيب لإرادة شعبها ولا للرأي العام، وهذه المدرسة لازالت قائمة على هذا النهج الماضي أو الحالي، وأحياناً يسأل صناع القرار الرأي العام عن توجهاته ولكن ذلك يكون بهدف امتصاص نغمته وليس للاستجابة لتوجهاته.

السؤال الثالث: المواطن العادي غائب ومغيب عن المعلومة الحقيقة من مصدر حقيقي فلسطيني، وبالتالي تأثيره محدود جداً لأنه لا يعلم بالحقائق كما هي، وأحياناً عندما يأخذ الحقائق يأخذها من جهات معادية للشعب الفلسطيني، إما من إذاعة إسرائيل أو من الصحافة العبرية أو الصحافة الأجنبية، وبالتالي لا يوجد مصدر معلومات صادق فلسطيني حتى يعرفه الرأي العام ويبني قراراته على أساسه.

السؤال الرابع: النخبة السياسية راضية عن تفرد لها في صنع القرار وتشكيل منظومة قيمية وأخلاقية جديدة في المجتمع الفلسطيني، مبنية على الصالح الخاص وليس العام، وبالتالي فإن هذه النخبة مرتاحة للوضع الذي هي عليه.

7- عاطف عدوان

السؤال الأول: في المعظم أنه ناضج، فالرأي العام الفلسطيني مدرك لوقائع الأمور على الأرض بصغیرها وكبیرها، وهذا في مجمله، ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد فئة من الرأي العام لا دخل

لها ولا تدرك معاني الوقائع والتطورات السياسية، ولكن الرأي العام الفلسطيني في مجمله ناضج ومدرّك وقادر على أن يحكم على الأمور بشكل جيد جداً.

السؤال الثاني: بالتأكيد، كل جهة تحاول أن تؤثر بالرأي العام وإقناع الرأي العام بتوجهاتها، لذلك فإن كل طرف على الساحة الفلسطينية يمتلك أدوات إعلامية يجنّدها للتأثير على الرأي العام باتجاه القضايا التي يؤمن بها.

السؤال الثالث: في المحطات السابقة كان تأثير الرأي العام كبير فيما يتعلق بفرض وجهة نظره على صناع القرار، وكم وجدنا من مواقف اتخذها الرأي العام أثرت بشكل كبير على توجهات القادة والسياسيين، مثل قضايا اللاجئين وحقوق العودة والقدس، ولكن مع ذلك فإن السياسيين إذا كان لديهم رؤية معينة أو كانوا تحت ضغط وتأثيرات معينة أو لهم مصالح حزبية أو شخصية معينة، فإنهم يضعون توجهات الرأي العام جانبا ويسيطرون وفق رؤاهم الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك لقاءات الرئيس محمود عباس مع أولمرت حيث كان هناك استعداد للتوقيع على قضايا معينة، كما حدث سابقاً حيث تم التوقيع على اتفاقيات دون استشارة الشعب الفلسطيني، حيث كان للشعب الفلسطيني وجهة نظر معارضة لهذه الاتفاقيات، ولم تؤخذ توجهات الرأي العام بعين الاعتبار.

السؤال الرابع: النخبة السياسية يهملها أن يقف معها الرأي العام، وهي تتقرب إليه وكل الخطابات الموجهة من قبل النخبة السياسية موجهة مباشرة للرأي العام، فخطابات الرئيس أبو مازن خاصة الأخيرة منها تتحدث مباشرة إلى الرأي العام، وكذلك حركة حماس تقوم بنفس الشيء، وهذا يدل على وجود تقدير وتخوف من توجهات الرأي العام. وما يحدث في غزة من حصار وإغلاق للمعابر وغير ذلك يتم بهدف التأثير على الرأي العام في قطاع غزة وتغيير الواقع السياسي الموجود هناك، وكذلك هذا ما تصبو إليه حماس من خلال الإعلام لإثارة الرأي العام ضد مجريات الأمور في الضفة الغربية.

8- غسان الخطيب

السؤال الأول: الأمور نسبية، فإذا قسنا الرأي العام الفلسطيني مقارنة مع الرأي العام في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث فأعتقد أنه ناضج، لأن المجتمع الفلسطيني به حياة سياسية وبه تعددية حزبية وإعلامية وحرية تعبير عن الرأي نسبية. أما إذا قارناه بمستويات أخرى أو بدول أخرى ربما يكون الجواب مختلف.

السؤال الثاني: العلاقة متبادلة، القادة السياسيون يحاولون تشكيل الرأي العام ولكن في نفس الوقت يأخذوا بعين الاعتبار مواقف الرأي العام، وبالتالي يؤثران ويتأثروا.

السؤال الثالث: تأثير الرأي العام متوسط في مثل هذه القرارات ولكنه غير كاف وليس كبير جدا، ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود انتخابات دورية ومنتظمة، لأنه عادة، الرأي العام يصبح موضع تأثير كبير على صناع القرار في المجتمعات التي تعيش انتخابات دورية، فالسياسيون يخشون من الرأي العام لأنه يستطيع أن يحاسبهم في الانتخابات فيأخذوه بعين الاعتبار، أما عندما لا يكون هناك انتخابات دورية منتظمة فالسياسيون يستخفون قليلا بالرأي العام.

السؤال الرابع: الأمر متفاوت بين البعض من مكونات النخبة والبعض الآخر فبعض السياسيين والنخبة يهتمون بالرأي العام أكثر من البعض الآخر، ولكن عموما ألاحظ في الحالة الفلسطينية اهتمام كبير وتقدير إيجابي من قبل النخبة في المجمل للرأي العام الفلسطيني.

9- خالد فهد القواسمي

السؤال الأول: بدون إجابة.

السؤال الثاني: يقولوه وفق توجهاتهم.

السؤال الثالث: لا يؤثر كثيرا.

السؤال الرابع: يهتموا كثيرا به ولكن في القضايا المفصلية لا يكون له القرار الحاسم.

10- غازي حمد

السؤال الأول: هناك نضوج، لكن أحيانا تكون طبيعة الأحداث المتسارعة والمفاجئة والضغوطات الهائلة والمتغيرات السريعة في المنطقة، تجعل القدرة على تحديد بوصلة الرأي العام غير واضحة، فنحن نعيش في مراحل متأرجحة، مرحلة السلام ومرحلة المقاومة، مرحلة السلطة ومرحلة الفصائل، أحيانا الأمور تسير باتجاه عنف ومواجهات وأحيانا تسير باتجاه مفاوضات، فأعتقد أنه أحيانا تكون البوصلة متذبذبة بالنسبة للرأي العام وليس من السهل أحيانا تحديد خط مستقيم ممكن أن نقول أن هذا هو الرأي العام الفلسطيني.

السؤال الثاني: التعامل مع الرأي العام من قبل صناع القرار يكاد يكون ضعيف أو معدوم، وربما لأن الحسابات التي تحكم عمل صناع القرار مختلفة تماما عما يجري في الساحة

الفلسطينية، ولذلك نجد أحيانا بون شاسع بين استطلاعات الرأي وما يجري فعلا على الأرض من وقائع لذلك أنا لدي اعتقاد أن تعاملهم مع هذا الأمر ضعيف جدا ويكاد يكون منعدم.

السؤال الثالث: الرأي العام أحيانا تصنعه مراكز قوى موجودة في المجتمع الفلسطيني، ومراكز القوى هذه هي الفصائل والأحزاب، لكن الشارع الفلسطيني بشكل عام لا يكون له أي دور إلا في وقت الانتخابات، أو في وقت استطلاع الرأي، لذلك أنا أعتقد أن قدرته على التأثير العام ليست قوية.

السؤال الرابع: بدون إجابة.

11- عيسى قراقع

السؤال الأول: نعم ناضج.

السؤال الثاني: يقولون الرأي العام وفق توجهاتهم.

السؤال الثالث: الرأي العام مهم جدا في تحديد توجهات الرأي العام، ولكن في الواقع الفلسطيني لا يوجد مشاركة في الرأي العام بشكل فاعل في هذا الخصوص إلا ما قاله أبو مازن عن طرح أي اتفاقية للاستفتاء.

السؤال الرابع: لا يوجد رضا لأنه هناك هوة واسعة بين توجهات الرأي العام والنخبة.

12- عبد الله الشامي

السؤال الأول: الرأي العام الفلسطيني فيه نضوج وفيه وسطية وفيه ناس عاديين، فلا نستطيع أن نقول أن الرأي العام كله في نفس المستوى من النضوج.

السؤال الثاني: الواضح تماما أن الرأي العام الفلسطيني ليس له وزن في حسابات الساسة الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، والذي يحكم هو الأهواء الشخصية والحزبية في المقام الأول، ثم الارتباطات والمؤثرات في المقام الثاني والشعب الفلسطيني هو الضحية أمام سياسية كل من الطرفين.

السؤال الثالث: الساسة الفلسطينيون عندما يتخذون قراراتهم لا يقيمون أي اعتبار أو أي وزن للرأي العام، بل يعملون على تزييف وعي الشارع الفلسطيني بتسويق قضايا معينة من خلال

دغدغة مشاعر الرأي العام للقبول بقضايا معينة، وهم بعيدون كل البعد عن تشكيل القرارات والتوجهات السياسية بناء على ورشات عمل واجتماعات واستطلاعات للرأي العام.

السؤال الرابع: حتى النخب الفلسطينية المثقفة والواعية والبعيدة عن الانتماء الحزبي ليس لها دور في صنع القرار السياسي الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني يقف متفرجا أو هازا كفيه، كما أنه لا يجد القوى الداعمة والمساندة لمواجهة قرارات وسياسات صناع القرار السياسي الفلسطيني.

13- هاني المصري

السؤال الأول: أدوات الفعل للرأي العام غير مكتملة فالإعلام غير مستقل فالرأي العام غير فاعل كما يجب.

السؤال الثاني: يوظفوا الرأي العام لخدمة توجهاتهم ومصالحهم دون أن يولوا الأهمية الكافية للرأي العام.

السؤال الثالث: في النهاية الرأي العام يتحرك ولكن ليس بفاعلية وحضور وبشكل منظم.

السؤال الرابع: النخبة منقسمة، فهناك من يرتاح لوجود الرأي العام بالشكل الحالي، وهناك من يريد أن يكون الرأي العام أكثر فاعلية، فالقيادة مسرورة لوجود الرأي العام بهذا الشكل.

14- قيس أبو ليلى

السؤال الأول: هو أكثر نضوجا من البلدان التي تمر بنفس مراحل تطوره، والسبب في ذلك التجربة الطويلة في مقارعة الاحتلال.

السؤال الثاني: من واجب كل سياسي أو قائد أن يحاول إيجاد خيارات منسجمة مع الرأي العام، وهم يقومون بإقناع الرأي العام بتوجهاتهم، ولكن في النهاية على الجميع أن يقبل بما يعبر عنه الشعب من قضايا عبر صندوق الاقتراع.

السؤال الثالث: الرأي العام أكثر دقة في التعبير عن هذه المصلحة، لأن له علاقة مع التوجهات لدى أغلب المواطنين، ويجب أن تكون هذه التوجهات محترمة من قبل صناع القرار.

السؤال الرابع: السؤال الذي يطرح مدى رضا الرأي العام عن النخبة.

15- إبراهيم خريشة

السؤال الأول: بشكل كبير ناضج.

السؤال الثاني: يوجد اتجاهان، منهم من يعملوا على قولبة الرأي العام، والبعض الآخر يأخذوا بالرأي العام، ودليل أنهم يأخذوا بالرأي العام وجود انتخابات والحديث عن استفتاءات.

السؤال الثالث: تأثير كبير، لأن القيادة الفلسطينية ومنذ زمن بعيد تسعى لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني.

السؤال الرابع: جيد، ولكن يوجد قصور في التعامل مع بعض القضايا.

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

**Palestinian Public Opinion And Its Impact On The
Determination Of Political Orientations Of Decision-Makers
And The Process Of Making The Palestinian Political
Decision**

By
Firas Abdullah Ahmad Islaih

Supervised by
Dr. Ra'ed Nu'airat

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of
Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of
Graduate Studies at An-najah National University, Nablus-Palestine
2009**

**Palestinian Public Opinion And Its Impact On The Determination Of
Political Orientations Of Decision-Makers And The Process Of
Making The Palestinian Political Decision**

By

Firas Abdullah Ahmad Islaih

Supervised by

Dr. Ra'ed Nu'airat

Abstract

Public opinion is considered one of the essential and fundamental matters in the process of the political movement of any political system. Public opinion interact interchangeably with political decision makers, where it affects and is affected. However, this process of influence and vulnerability is not stable and similar in the different political systems, there are some countries and political systems that give public opinion a wide area of movement and freedom, and enables it to strongly and effectively influence the political system and its different components. There are political systems and countries that narrow this space of movement and the interaction of public opinion, as they deprive it from its right to influence the political participation, its impact on the ruling regime and to deliver its orientations and aspirations to the decision makers. Between this and that, the political systems are classified according to how they deal with public opinion.

This study will examine the reciprocal relationship between public opinion and the political decision makers in Palestine, in order to reach a clear perception of the nature of that relationship, and its affect on the political decision makers, and to clarify the role of the Palestinian political decision-makers in determining the Palestinian public opinion trends, and

the response of it. In order to access this, the researcher worked on the study and analysis of the Palestinian public opinion from different sides.

Based on the foregoing, the basic assumption of the study assumed that the Palestinian public opinion is made by the Palestinian political leadership in decision-making positions, both of the parties and formal authority, which control their formation and determine their orientations. Another sub-assumption was branched From this basic assumption, namely, that the Palestinian public opinion in general can be considered a Leaded Public Opinion, as it can be steered easily, controlled in accordance with the directions of some elite groups existing in the Palestinian political reality.

To indicate the validity of those assumptions, the researcher adopted the descriptive analytical approach in the study and analysis of the different components of the study. The researcher conducted a descriptive and analytical process of a group of prominent and essential events that occurred during the period covered by the research, and that has a close relationship and significant influence on the subject of the research.

This study has addressed the Palestinian public opinion and its impact on the directions of the political decision-makers, within the time period from 1993 to 2006. The focus was made on this period (1993-2006) because many fundamental changes in Palestinian political life occurred during it, the most noticeable events are: the mutual recognition between the Palestine Liberation Organization and Israel, the Convention on the Declaration of Principles in Oslo, first and second presidential and

legislative elections and the death of Palestinian President (leader) Yasser Arafat.

The spatial boundaries of the study were limited to the study and analysis of the subject of study in the 1967 Palestinian occupied territories.

The study was divided into five chapters, the first chapter dealt with the structure of research, including study of the problem of content, relevance, objectives, questions, assumptions and methodology, spatial and temporal boundaries, tools and as well as a review of previous studies, on the subject of study.

Chapter II reveals the theoretical framework of the research. The researcher reviewed different definitions of public opinion. The researcher also addressed types , divisions , characteristics , mechanisms and main factors that affect the formation of public opinion.

Chapter III of the study dealt with the Palestinian public opinion , its characteristics and its different components. The researcher clarified the major factors which affect the Palestinian public opinion. The major highlighted factors are the political culture, political parties and organizations and the Palestinian media.

In chapter IV of the study, the researcher proceeded to discuss the impact of Palestinian public opinion on political decision makers. He clarified the traditional activities of the most prominent methods and techniques used by public opinion to influence the orientation of political decision-makers. The researcher worked on concluding and clarifying the strengths and weakness points of the Palestinian public opinion. Also, the researcher

clarified the effectiveness of the public opinion in manipulating these methods and techniques.

In the latter part of the study, the researcher addressed the issue of elites in general and the political elites in particular. The researcher studied and analyzed the Palestinian political decision-makers point of view towards public opinion and how they evaluate it. That was achieved through the analysis of a series of interviews conducted by the researcher with a number of Palestinian political decision makers,

From the foregoing, the researcher concluded a set of conclusions and answers to the assumptions of the study. It was revealed that the Palestinian public opinion is predominantly a leaded general opinion, which is driven, leaded and affected by the centers of power and influence in the different Palestinian political system, and therefore the influence on the Palestinian public opinion on the political decision makers is weak, poor and limited. However, in despite of this, the researcher sees that the Palestinian public opinion has a number of strength points that entitles it to play a vital and active role in the political life. In order to achieve this, there must be concerted efforts and sincere hard working at all different levels to develop and activate the role of public opinion in political life. We must work hard on increasing the degree of awareness towards the Palestinian public opinion and what encounters it. We must increase its degree of participation in the institutions of civil work, and raising the level of confidence in the ability of it in changing. We must go ahead with the development process of the Palestinian curriculum. This will represent a real momentum towards the improvement and development of the community's awareness and political orientations towards more democracy and partnership.

